ما يفعله الحق فهو حق

دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس

الميثاق

الإعلام

التبرير

د وليد الشرفا

ما يفعله الحق فهو حق

دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس

الدكتور وليد الشرفا
روائي وأستاذ الإعلام/ جامعة بير زيت
E–mail:wshurafa@birzeit.edu

الطبعة الأولى 2010
جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

صندوق أوراد للتنمية المجتمعية
يقوم معهد العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) بدعم مبادرات مجتمعية تنموية وخصوصاً في مجال نشر الفكر التحليلي–الديمقراطي –التقدمي– والإنساني .
إن صندوق أوراد للتنمية المجتمعية لتعبير عن التزام القائمين على أوراد بخدمة المجتمع وقضاياه الوطنية والتنموية .

صنـــــدوق أوراد للتنمية المجتمعية
AWRAD's Community Development Fund

A
W
R
A
D

رام الله – فلسطين
تلفاكس: 8/2950957 2 970+
بريد الكتروني: awrad@awrad.org
صفحة الكترونية: www.awrad.org

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
Arab World For Research & Development

أنجز هذا البحث بدعم من جامعة بير زيت

التصميم
شريف سمحان
00972599875664

تـــأبين

... ... .تكريما لأرواح ضحايا القتل "الأخوي" الذين حولهم الخطاب والفساد من مأساة في تشوه العلاقة إلى مشكلة فقهية ؟؟؟

تمهيد

تفكيك أحادية الخطاب

يسعدني ان أمهد لهذا العمل البحثي الملتزم نظرياً ومنهجياً. ليس صدفة أن يخرج هذا العمل عن الدكتور وليد الشرفا، وهو من أهم الأكاديميين الإعلاميين الفلسطينيين، وهو صاحب النهج النقدي – التحليلي الثاقب. وليس صدفة أن يتبنى مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) نشر هذا العمل المهم، فهو يسعى ويلتزم بتقديم الفكر والتحليل البديل للشباب العربي والفلسطيني، فكر قائم على تجاوز (الدوغما) أياً كانت وآياً كان مصدرها.

نهج هذا الكتاب وما يميزه، التفكيك للخطاب وإعادة البناء في التحليل، وهو بذلك يتحدى، ولو أكاديمياً، نهج أحادية الخطاب السائد (ما يفعله الحق فهو حق)، ويسعى لتمكيننا، نحن القراء، من إلقاء نظرة جديدة لعالم يبدو مألوفاً، طبيعياً أو مُطبّعاً (من التطبيع). هو نهج التفكيك الذي يتتبع بدقة معنى النص (المُنزَل والمُلزِم) فيصل إلى كنه التعارضات التي قامت على ما يبدو أنه مسلمَ به. ويصل في التحليل إلى النقطة التي يظهر أن النص قبلها مؤسس على حزمة من (الحقائق) غير قابلة للإنقاص أو

النقض، فيتضح عند سبرها أنها مجموعة معقدة وغير مستقرة من التراكمات، يجعل الوصول إلى ما بعدها من شبه المستحيل. فتحليل النص أو المضمون، الذي يقدمه هذا الكتاب، يسبر المبطن وما يتشربه (اللاوعي) لدى كل من يراقب المحطة الفضائية قيد الدراسة هنا – قناة الجزيرة الفضائية. وبهذا المعنى يصبح الخبر جزءاً من عملية تلقين وتنصيص منضدٍّ ترقى إلى مصاف (التشريب Indoctrination). وبهذا المعنى يصبح التفكيك لأحادية الخطاب (المُطبعّ والمُلقّن)، ضرباً من ضروب تفكيك الأسطورة (Demystification) التي أصبحت مع الوقت مسلمات ميتافيزيقية غير قابلة للنقاش كالدين أو أي دوغما أخروية أو دنيوية.

إذًا، يقدم هذا النص تفكيكاً لخطاب قناة الجزيرة الفضائية، التي اكتسبت وبوقت قصير نسبياً، دورًا حيويًا في تعريف الواقع، ووضعه في إطار يراه القائمون عليها مناسباً للعالم العربي والإسلامي. ومما لا شك فيه أن هذه القناة انتقلت من طور لغوي يقوم على الحياد، إلى الانحياز ومن ثم إلى التبني. وفي نفس الوقت، ذهبت لتغليب خطاب على حساب خطاب أخر، بل من إظهار خطاب إلى تبنيه، ومن قدح خطاب إلى تمزيقه أشلاء. وفي الوقت الذي تقوم فيه سلطة معنوية ومادية، كالجزيرة، باستخدام لغة أقرب إلى اللاهوتية (لغة الحق الموحدة) في كل مناسبة وتحت أي غطاء، كما فعلت الكنيسة في القرون الوسطى

والكهنة في معابد المايا، وبرغم ما يبدو من صحة وأحقية هذه المصطلحات (كالمقاومة والأسلمة والتعريب)، فترديدها بهذا الشكل – كماً ونوعاً– يعطيها صبغة (لاهوتية) يصعب معها (مقاومة المقاومة) أو (تكفير الأسلمة) أو (تفنيد العروبة). وكالمقدس المحرم الوصول إليه، يصبح النقاش في دوافع وأداء حامل الرسالة (المقدسة) ضرباً من ضروب الهرطقة، يُحرَّم ويُجرَّم. ومن هذا المنطلق، نعطي قيمة أكبر لهذا الكتاب، الذي يتجرأ على تفكيك (الحق الكامل والمُطلق) والنص (المُقدس)، ويقدمه ضمن منهج علمي وأكاديمي موثق ومثبت ضمن نسبية الحقيقة.

إن المهنج الذي يتبناه هذا الكتاب، يفتت بنية جلمود الصخر وينثر غباره في الهواء، فيصبح الخطاب ذو العديد من المعاني والمتناقض (المتوازن) وغير القابل للاختزال محدوداً في حبس أيدلوجيا أحادية الحق لا يتجاوز نقطة معينة ويصبح مكرراً إلى درجة الانكشاف غير المقصود، وقابلاً للتفسير في إطار (الدنيوي) والمادي من المصالح المتعلقة بالسلطة الفكرية والمادية – الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لجماعات مصلحة على حساب جماعات أخرى. ومن هنا يصبح دور الإعلام أبعد عن إنتاج الاختلاف والتحفيز على التفكير النقدي والإرجاء للأحكام المتسرعة، وأقرب إلى إنتاج الصراع والتثوير في سياق ليس له أخر واضح ومتناقض مع ذاته.

إن مؤلف هذا الكتاب ليس محايداً أو قابلاً، فهو يتحدى علمياً وأكاديمياً، المؤسسة القائمة التي استبدلت ما اعتبرته استبداداً فكرياً بما يظهر كتوجه استبدادي من نوع أخر – استبداد (الحق وما يقوله الحق عن الباطل وما يفعله لأعوانه)، ولا أحد يريد أن يكون من (الأعوان). ولأن الاختلاف مع (الحق) حق مشروع، نذهب لدعم نشر هذا الكتاب، ولأن شبابنا وشاباتنا بحاجة للتفكير التحليلي النقدي (المتجاوز) للحالة، نقدم هذا العمل الأكاديمي القائم على أسس منهجية رصينة.

نتمنى أن نكون، ومن خلال نشر هذا الكتاب، قد أضفنا للمكتبة العربية مخطوطة تستحق التداول والنقاش، ويستفيد منها كافة الأطراف بما في ذلك قناة الجزيرة نفسها، في مراجعتها المستمرة والموضوعية لخطابها وأداءها. نشكر الدكتور وليد الشرفا على هذا العمل الرصين والمتميز، ونقدر كل من ساهم في إنجاح نشر وتوزيع هذا الكتاب القيم.

د. نادر سعيد
مفكر وعالم اجتماع فلسطيني
مدير مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)

فـي تعـــريف الدوائـــر

يتجاوز هذا البحث حدوده؛ لأنه لا يكتفي بالتعيين – العينة– بل يسعى أكثر من ذلك إلي تأكيد عمق سطوة البنية التي أفرزت الشريحة المدروسة، وهي خطاب حركة حماس؛ باعتباره ممثلا متماسكا لبنية ضاغطة، أدواتها: الخطابات السياسية والدينية والأخبار والصور والمقابلات ووسائل الإعلام، هذه الأدوات التي أصبحت تزاحم المؤسسة التاريخية التقليدية بأدوارها المعاشة لصالح تقنيتها " المتخيلة" ، باعتبارها رأس المال الرمزي للمجتمع، ومصدرا للصراع على المجال العام للاستحواذ على الرموز وبالتالي شرعية المؤسسات الرمزية . . .

لذلك؛ فإن شريحة الدراسة هنا لا تعني تبرئة المؤسسات الرمزية الأخرى من التورط بهذه البنية التي أعادت كتابة التاريخ الفلسطيني وفق إشكالية جديدة هي: الخلاف حول كيف نعمل؟ إلى الخلاف حول كيف نتخاطب؟ فإذا كانت التجربة هي حصاد الفعل، فإن الخطاب الآن يعود بالقول كحصاد للفعل الذي تحول إلى استثمار للرأي العام، لأن مجتمع الاتصال يفرض حتمية جديدة تقول بأن الأحداث ليست ما يقع، بل ما ينقل عبر المؤسسة الرمزية، وهذا ما يقود المشهد الفلسطيني إلى حالة جديدة، تستبدل إنجاز المؤسسة التاريخية بإقناع المؤسسة الرمزية ؛ أي الإنجاز بالإقناع.

يسعى هذا البحث إلى تفكيك الدوائر الخطابية المؤسسة لخطاب حركة حماس، بداية من الميثاق –المتن– الأولي الذي هو فيزياء الحركة الفكري والهيكل الأول لخلق تصور المؤسسة ومعناها، وهو العلامة الفارقة التي تصنع المبرر الأقوى المستند إلى البعد " الإيماني " ، وما يتبع ذلك من متعارضات مع مؤسسات أخرى على اعتبار أن التنافس والصراع هو – الحاضر – المغيب في أبجديات المؤسسات، وهي الأحزاب والحركات الفلسطينية هنا.

يرصد البحث دوائر الميثاق التي تبدأ بالعام – المطلق– ثم السياق – التاريخ – ومن ثم الاستثناء، وهي لحظة التجربة التاريخية المتوترة عند التعارض مع مؤسسات أخرى وكيف استطاع الميثاق المحافظة الحجاجية على مركز دائرته وهو الإسلام– الحق – دون السماح لأية لحظة من الشك بمحاكمة هذا الميثاق تاريخيا، أو بوصفه أيدولوجيا.

الدائرة الثانية التي يرصدها البحث هي التواصل بمعناه الإعلامي؛ أي كيف تحول الميثاق إلى مضمون سائل يتخلل الأحداث ويغسلها لكن بعينات تاريخية، هي : وقائع، ومقابلات، وتصريحات، وبيانات، تعليقات وأي تطور ميداني يتحول– إعلاميا– إلى دراما خطابية من خلال تقنيات التعارض والتضخيم، والحجب والإخراج الذهني للخبر، وغيرها من تقنيات يفصلها البحث.

في دائرة التواصل الجماهيري يرصد البحث علاقة خطاب حماس بالخطابات الكبرى المؤثرة في المجال العام، وهي قناة الجزيرة، وكيف كشف

إخراج الأخبار في الجزيرة عن خطة هدفها تعميق واقع الإقناع بممارسة عملية مونتاج على الخبر الفلسطيني عندما يعبر عن تعارض بين خطاب حماس وغيرها من المؤسسات الفلسطينية، مستبطنة تقنيات خطابية تعيد إنتاج السياقات، وخلطها بالرموز، وتحويل الأحداث إلى قضايا، وتنكيرها إذا لزم الأمر، من خلال عمليات اختيار تعيد بناء المعاني وتوجيه الذاكرة، وبالتالي صناعة الرأي العام من خلال: واقع – نموذج – معنى – رمز.

فكك البحث تقنية لجزيرة في تغطية أخبار عمليات المقاومة، والاشتباكات الداخلية وعمليات الاعتقال – المحلية في الضفة وغزة– ضمن حدود معينة؛ كون هذه الحقول هي فضاءات التعارض والممارسة بين حماس وغيرها من التنظيمات الفلسطينية.

الدائرة الثالثة التي رصدها البحث، هي المسافة بين الميثاق – المطلق – والتاريخ – المجسد – ؛ أي الممارسة السياسية فيما يعبر عنه بالتحول، وكيف تمت قراءة التحول في خطاب حماس تجاه قضايا: الانتخابات، والهدنة، وتورط سلاح المقاومة في المعركة الداخلية، فيما يعبر عنه خطابيا بالتبرير.

يضيء البحث المسافة بين امتداد المطلق وطغيانه الهائل، وانغلاق السياق وتفاصيله، وهي لحظة إحياء الميثاق– الحق – التي تبرز القدرة الهائلة لدى حماس على صناعة المجال العام والرموز والاستعارة، والربط بين تصور وتصور، بديلا عن الربط التقليدي بين تصور وممارسة. إنها القدرة على الوصول بالأحداث إلى حالة الطقوس، وبالتالي إفراغ هالة روحية على كل من يشترك في هذه الطقوس؛ لتصبح الطقوس شعائر الجنازة في موت الواقع.

تطرح مداخلات البحث المعضلة الفلسطينية المتورطة شكلا وممارسة "بأدوات حداثية" وسط فضاء كلاسيكي أصولي، في عملية تفضي إلى نتيجة مناهضة لمركزية الحداثة، وهي التحقق والتجريب، لكن ثمن موت الواقع الفلسطيني لصالح الواقع التقني، يبدو مرعبا لمن هم خارج دائرة الحدث؛ لأنهم يخسرون الواقع مرتين، لهذا تحضر هنا هلوسات الرغبة اللاواعية في غمار اللعبة السياسية، وهنا تنتهي "لعبة " البحث .

د. وليد الشرفا

الفصل الأول

الميثاق: التأسيس المطلق والمتعالي

على قاعدة التمثيل النصي والسياسي للحق والدين، وعلى قاعدة فهم كل ما يخالف ذلك والأحقية بالاستفادة منه، بل واحتوائه أصلا داخل المرجعيات الكبرى التي تنفع الناس، بنت حركة حماس ميثاقها، باعتباره ذروة الدنيا، على اعتبار أنه أقصى ما يمكن أن ينفع الناس، وهو كذلك الميثاق الرباني الذي لا يأتيه الباطل.

وفق هذه الأسس الحجاجية العامة، تؤسس حركة حماس ميثاقها مستفيدة من طاقات النص الديني، بل وتفجير هذه الطاقات بأقصى ما يمكن أن تبلغه من دلالة مطلقة بعيدة عن أي تأويل، حيث لا مسافة بين الحركة كبعد سياسي، والنص بأبعاده القدسية، والسياسية. على قاعدة الحق (الموحى) والواجب (التكليف).

إنه ميثاق محكم السبك والاقتباس الترتيب والحجاج والخطاب، يتوزع بين الديني المطلق والمقدس، وبين السياسي الدنيوي في أدق التفاصيل، يأخذ منحنيات تراتبية لها بعد ذكي في المستويات، فهو ينتقل في التوظيف بين النسبي والمطلق، في حالة الاستخدام. يبدأ دائما بالمطلق المدعم دينيا وأخلاقيا وقيميا، هذا المطلق الذي يمكن ببساطة أن يتحول إلى استثناء نسبي، إذا أرادت الحركة ذلك، على قاعدة شرعية أو فقهية أو سياسية، على اعتبار ما ينفع المسلمين. أو خطاب الحق!

يتضح ذلك المطلق أكثر ما يتضح في المرجعيات التي تحدد المواقف السياسية بناء على قواعد نصية شرعية، تتخذ شكل الثبات على اعتبار (ثبات الحق)، وصلاحيته لكل زمان ومكان، من هذا المنطلق الديني، ينسل النسبي السياسي على قاعدة التجربة والنص كذلك؛ إذ لا تكتمل الفكرة من الحجاج إلا بإكمال الفقرة كاملة قراءة وتأويلا وتأصيلا.

بصفة عامة، يمكن الحكم على الخصائص النصية لميثاق حماس، بأنه ميثاق التعارض، أو خلق التعارضات، وفق صيغة حجاجية هي: "أنا" الحق. أحاجج "الباطل" مدفوعا بتكليف رباني وضرورة دينية، هو الأعلم بها، لأنه الأكثر تعبيرا عن مصلحة الدين والدنيا.

في ميثاق حماس تكشف الأغراض الحجاجية للخطاب عن أبعادها المعقدة والشائكة دون أية مواربة، فهو خطاب حجاجي، يمثل منطق العقل بالدرجة الأولى، مشفوعا بوقائع وحقائق لا يمكن أن يأتيها الباطل، آيات، وأحاديث، وتجارب تاريخية، واعترافات تعزز الصفات الحجاجية لهذا الخطاب بالقدرة على تمثيل المرجعيات العامة المكونة لآراء المجتمع، كالأخلاق والدين والقيم، وتكتمل حلقة إحكام الحجاج هنا بالمنطقية والأمانة والشمولية في الطرح المنطقي العلمي، سواء أكان ذلك بالاستقراء. من الخاص إلى العام، أم بالاستنباط من العام إلى الخاص، كل ذلك مبرهن عليه لإعطاء الطاقة القصوى للحجاج وفي كل الميادين من الدعوة إلى الجانب السياسي.[1]

وللغرض الحجاجي في هذا الميثاق، مقصدية "عاطفية" تنم من مكون غائي،[2] هدفه الظفر بإقناع الجمهور بواسطة إثارة التعاطف أو التسلط بواسطة الرغبة والرهبة.[3]

لتحقيق ذلك النفاذ والاختراق الحجاجي والخطابي، يمكن القول: إن ميثاق حماس استفاد وجند مجمل أنواع البلاغات والتراتب الحجاجي، الموجهة بتقنيات تؤكد فاعليتها عند التعارض وعند التصنيف والتقييم لأي "آخر" يمارس الدور نفسه، فهو ميثاق يشمل على التراتب المضاد وهو يشمل الحالة التي تكون فيها معاني الألفاظ قابلة للترتيب بين طرفين متضادين، كما أنه يستفيد من التراتب الموجه كميا، وهو توجيه الألفاظ لمعانيها في اتجاه واحد،

وأخيرا التراتب القصدي، الذي يتركز على الحجج والأقوال فيكون الترتيب بحسب مقاصد المتكلم.[4]

ميثاق حماس ميثاق مركب الأبعاد والمرجعيات، فهو خطاب بكل ما تعنيه هذه الكلمة من تعقيدات قديمة وحديثة، فهو خطاب مباشر يحمل المضامين، والتكاليف، والبلاغ، على طريقة الكلام الذي يقصد به الإفهام وتوضيح الرسالة، بعد ذلك يتجاوز هذا الخطاب التسلسل التبايني نحو الرؤية الفكرية غير المواربة، على اعتبار أن ما يرد في هذا الميثاق خارج أي تجاذب بين الحدس والفكر، لأنه من عند الله ثابت قار.[5]

حديثا، يتقمص ميثاق حركة حماس طاقات الخطابات المعاصرة التي تتقن التعارض، وتنزع أحيانا الفوارق بين مضمون الخطاب وصانعه وغايته، كما أنها تعود لتؤكد الفارق بين هذه الثلاثية متى تريد؛ "لأن الخطاب هو المكان الذي يتكون فيه فاعله، ومن خلال هذا الخطاب، فان الفاعل يبني عالمه كشيء ويبني ذاته أيضا، ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية هذا الازدواج، في فكرة الفاعل الذي يعتبر منتجا للخطاب، وناتجا عنه في الآن ذاته".[6]

يتعمق مفهوم الخطاب هنا – الميثاق – كحالة معقدة من التعارض الخفي، المتعدد الطبقات والمستويات، سواء أكانت هذه المستويات والطبقات لغوية- شعر، وقرآن كريم، وحديث شريف، ووثائق سياسية، ومصطلحات وغيرها- أم كانت مستويات من التعارض الديني، الحلال والحرام، والدنيوي – ما ينفع الناس وما يضرهم- والثقافي الذي لا ينفصل هنا عن تفجير طاقات التعارض اللغوية والدنيوية والثقافية، تحت المسميات، علماني، إسلامي، وما يتبعها من متواليات تكتسب بالتساوي الدلالة الإيجابية والسلبية على طريقة القسمة المنسوبة إلى "فوكو" بين الحمق والجنون، بين الأصيل

والطارئ، وبالتالي بين الحقيقة والزيف، وليس نهاية، بين الكفر والإيمان.

وفق هذا التطور، يُقحم المقاربة هنا الخطاب بالمعنى الأكثر تطرفا واختفاء على اعتبار أن الخطاب بالمعنى التاريخي "ليس هو ما يترجم الصراعات أو أنظمة السيطرة، لكنه هو ما نصارع من أجله، وما نصارع به، وهو السلطة التي نحاول الاستيلاء عليها" (7)

وإذا قيل قبل ذلك أن من أهداف الحجاج هو مقصديه غائية، تتجلى هنا بالدفاع عن مذهب من خلال الرغبة والرهبة، فإن – الميثاق – كتعبير رمزي لغوي سجالي عن (فكرة، وعقيدة، وجماعة، وحركة) فإنه بالتأكيد ينظم خطابه متوقعا أعمق أنواع التأثير والتحشيد داخل الجماعة نفسها، وفي قدرة هذه الجماعة على النفاذ والإقناع بغض النظر كان رغبة أم رهبة؛ لذلك فإن المذهب يحقق إخضاعا مزدوجا: إخضاع الذوات المتكلمة للخطابات، وإخضاع الخطابات لجماعة الأفراد المتكلمين" (8)

تضيق الحلقة أكثر هنا لتصل تخوم الحدود الفاصلة بين الخطاب والايديولوجيا، وكيف يمكن لأحدهما إن يتقمص الآخر، وكيف يمكن تناسخهما أحيان كثيرة، وما علاقتهما بالتأويل والتاريخ، كل ذلك يفضي إلى مقاربة تسعى إلى تأكيد العلاقة بين اللغة والأيديولوجيا، بغض النظر عن دوافع الأيديولوجيا ومستويات اللغة.

فإذا كانت اللغة وسيلة الغاية في إثارة التعاطف وهو (سلطة) من نوع ما، فإن الأيديولوجية هي نظام لعقلنة هذا التعاطف، وتفجير مكوناته التاريخية، وشرعنتها في الحاضر، وهي ربما تقود إلى مفهوم أكثر مباشرة للسلطة، بالمعنى التنفيذي السياسي – وهو تاريخ طويل ومعقد في رحلة الفكر الإسلامي عبر العصور، تبعا لذلك فإذا كان الميثاق هنا تعبيرا عن أيديولوجيا – خطاب

– فإنه تبعا لكون "الأيديولوجيا فكراً متحيزا وجماعيا ومخفيا وعقلانيا وفي خدمة سلطة، فهي فكر يدّعي العقلانية، ويخفي وظيفته الحقيقية التي هي تبرير سلطة ما". (9)

ستتبع الصفحات القادمة، مستويات الخطاب، ومراتب التعارض والتوظيف الإيديولوجي، على اعتبار أن الميثاق هو أخطر وسيلة للتأسيس، فهو العلاقة التاريخية للوجود، وهو مخزن التأويل والتحول – فيما بعد – كما أنه الحلقة الأولى في عمليات الحجاج لتكوين جماعة، ومن ثم النفاذ والتأثير في حركة همها الأول الانتشار الحجاجي العقلاني في المرحلة الأولى.

المنطلقات الفكرية: عقيدة، دعوة، أيديولوجيا!!

تبدأ الحركة هنا بتأسيس نظامها التواصلي، بصرامة تخفي داخلها تعارضها متعدد الأبعاد، ذلك أنها عقيدة "حق" بالمعنى الإلهي، وهو مستوى الحجاج المقدس الذي يستعير حجاجات الأنبياء ويتناص معها، في إعادة للتأويل، ليس هنا المجال لدراسة شرعية هذا لتأويل ومنطقيته، بعد عقيدة الحق، يقدم الميثاق الحركة على أنها دعوة، بمعنى أنها آلية الحق ووعائه وغايته، كل ذلك تمهيدا لهدف إيديولوجي محض، وهو الإقناع والاستمالة والتجييش لصالح الحركة.

يصرح الميثاق بذلك في مقدمته: إذ ورد: "أيها الناس من وسط الخطوب، وفي خضم المعاناة، ومن نبضات القلوب المؤمنة والسواعد المتوضئة، وإدراكا للواجب كانت الدعوة والتلاقي والتجمع". (10)

يلاحظ هنا ذلك الالتحام بين الإيمان والدعوة والتجمع، على منهج النبوة والتربية على "منهج الله" يتطور الخطاب بعد كلمات قليلة إلى المباشرة الخطابية التي تمثل النفس الإيديولوجي دون مواربة: يقول الميثاق "وهذا ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يجلي صورتها، ويكشف عن هويتها، ويبين موقفها، ويوضح تطلعاتها، ويتحدث عن أملها، ويدعو إلى مناصرتها ودعمها والالتحاق بصفوفها" (11)

يؤكد الميثاق على استعمال البعد الأيديولوجي في مجال المناظرة والحجاج السياسي، والكوني، إذ تقدم الإيديولوجية منذ اللحظة الأولى على أنها معادل للواقع، واستجابة للتاريخ، وحتمية طوباوية، تتعزز وتنكشف كلما تقدم الميثاق في عرض تصوراته ومناظراته، فالأدلجة هنا كلامية سجالية، تحاول رغبة ما أن تحقق بواسطتها قيمة ما، باستعمال السلطة داخل مجتمع

معين "[12] وهي هنا سلطة الحق والدين والدعوة والمقدس بكل تجلياته وحتمياته، فليس غريبا تبعا لنظام خطاب الميثاق، أن تختتم المقدمة، بالمطلق المقدس والحتمي، إذ يُختتم الميثاق بهاتين الآيتين: "كتب الله لأغلبن أنا ورسلي، إن الله قوي عزيز". وهي آية 21 من المجادلة"، وتختتم المقدمة بآية 107 من سورة يوسف "وقل هذا سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني".

مرة أخرى يؤكد الميثاق على الحتمية الربانية كهدف نهائي، وعلى الدعوة كأسلوب للوصول إلى هذا الهدف، وهنا استعارة دينية تتناص مع كلام الأنبياء والرسل داخل النص القرآني!!

- في الباب الأول، الذي يتلو المقدمة، يقدم الميثاق المنطلقات الفكرية للحركة، وهي أقوى أنواع الملفوظات قوة وتأثيرا وتأسيسا، وإعادة ترتيب صارمة للدوال الأكثر نفوذا وتسلطا داخل المجتمع، والأكثر استحضارا لرأسمالية الروحي والرمزي، كما أنها الأكثر نفاذا في الترغيب والترهيب، فالخطاب هنا – حسب رولان بارت – ليست تبليغا، بل هو إخضاع: فاللغة توجيه وإخضاع معممان.[13]

كالعادة، ومثل المقدمة، يعود الميثاق ليبث منطلقاته الفكرية، بأوسع مضامينها وأكثرها نفاذا وتأثيرا، ففي المادة الأولى، يحضر الإسلام بصفته أكثر "الدوال" اللغوية والعقائدية والفكرية تأثيرا في حياة الشعب الفلسطيني، يحضر في المادة الأولى وفق هذا الرسم الأسلوبي، حيث تتجاور "الدوال" وبعموميات، فحركة المقاومة الإسلامية تتجاور مع الإسلام: فقد ورد في المادة الأولى من المنطلقات الفكرية الفقرة التالية وبهذا الرسم:

" حركة المقاومة الإسلامية : الإسلام منهجا ، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان ، وإليه تحتكم في كل تصوراته ومنه تستلهم ترشيد خطاها " .

إن هذا المفهوم التأسيسي الأيديولوجي المبني على مطلق التصور المستمد من الإسلام ، يقيم تجاورا قريبا حتى في الخطاب الإملائي بين حماس والإسلام ، وهنا ذروة الحق والحقيقة والفعالية ، بصفته - بصفتها- تمثل التصور الأسمى للكون والحياة والإنسان ، وهو اختزال لفعاليات أصناف الأيديولوجيات عبر التاريخ ، وهنا بداية التعارض الخطابي الذي سينفجر بشكل مباشر بعد حين . (14)

بعد هذا التقديم العام للحركة ، تستدرك الحركة لتعود إلى شقها السياسي - التاريخي - لتؤكد في المادة الثانية من المنطلقات الفكرية على أنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين ، "التي تمتاز بالفهم العميق ، والتصور الدقيق والشمولية لكل المفاهيم في شتى المجالات الحياة" .

تضييق حلقة الحجاج الفكري من (الإسلام) إلى الجماعة ، إلى "الفرد" ، بمعنى مرجعية الفرد "العضو" الذي يمثل تلقائيا ومنطقيا وفق صيغة الحجاج المشار إليها العقل - الشواهد ، النماذج ، كل ذلك يساعد في تقديم النماذج : **paradigms** الحركة النموذج ، الجماعة النموذج ، الفرد النموذج ، ويصر الميثاق بذلك في مادته الثالثة تحت عنوان : البنية والتكوين :

"تتكون البنية الأساسية لحركة المقاومة الإسلامية من مسلمين أعطوا ولاءهم لله ، فعبدوه حق عبادته" . "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" وعرفوا واجبهم تجاه أنفسهم ووطنهم ، فاتقوا الله في كل ذلك ، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم

وشرورهم. "بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه، فإذا هو زاهق" (18، الأنبياء).

يلاحظ أن استراتيجية الخطاب تعود عند الحديث عن النسبي – الحلقة الضيقة، إلى تعزيز النسبي – الفرد – العضو – بالمطلق وفق استعارات ستوهم بالمنطقية – لتعزيز الحجاج والاستمالة فالأعضاء في عضويتهم يمثلون حالة عبادة، وهي أية مطلقة التعميم والتكليف الإنساني، كما إنهم يمثلون الحق بمطلق دلالته، فهو قذف الحق على الباطل.

في المادة الخامسة، يعاد التأكيد على هذا التناوب بين العام والخاص، ويرد في المادة السادسة أن "حركة المقاومة الإسلامية، حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، ففي الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعا في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب الإسلام ينشأ الصراع، ويستشري الظلم وينتشر الفساد وتقوم المنازعات والحروب".

بعد ذلك التناوب الدلالي بين حركة المقاومة الإسلامية وبين الولاء لله، يبدأ الميثاق بوضع أسس القسمة والتعارض، دون الإفصاح عنها بشكل مباشر، بين الإسلام وغيره من الأفكار والديانات، فهو الوحيد الكفيل بحفظ الأمن وتحقيق العدل، لأنه دين الله، هذا هو المطلق الذي سيؤدي إلى تحويل "النسبي" المحلي إلى مطلق معادل، لأنه أداة عملية لتنفيذ الأمر الرباني، وهو "حركة المقاومة الإسلامية".

ويستفيد الميثاق من سرد الوثائق والنصوص والآيات كأدلة حجاجية، ليعود بتفجير الدلالة "شعريا" حيث يورد الميثاق بيتين شعريين لمحمد إقبال.

تبعا لذلك السرد المنطقي، والتراتب الحجاجي من المطلق إلى النسبي المحلي، من الإسلام والجماعة الإسلامية، الفرد المسلم، وفق متواليات خطابية : الحق، ادوات الحق وما يترتب عليه من ضرورة الانضمام إلى جماعة الحق، ويعلن الميثاق ذلك صراحة في المادة السابقة، بشكل لا يقبل الجدل ولا الحوار، لذلك يصل التعارض والتقسيم إلى ذروتهما؛ فمن يعارض الحركة أو يخاصمها وقع في حالة تعارض مع المطلق، وهو " كمن يجادل القدر " .

ورد في المادة السابعة : "ومن ضرب صفحا عن مناصرتها، أو عميت بصيرته فاجتهد في طمس دورها، فهو كمن يجادل القدر، ومن أغمض عينيه عن رؤية الحقائق، بقصد أو بغير قصد، فسيفيق وقد تجاوزته الأحداث، وأعيته الحجج في تبرير موقفه والسابقة لمن سبق " .

يصل التوظيف الأيديولوجي لمطلق الحق خطابيا هنا إلى ذروته، بطريقة تتحالف مع التاريخ، وهي أكثر من فهم الواقع . وهي كذلك حتمية تاريخية، هذا التوظيف الأيديولوجي والطوباوي للخطاب [15] يعزز شعريا، ومن القرآن الكريم بشكل لا يقبل الشك ولا التأويل .

حلقة الخطاب الإقناعي هنا يقيم محورا يمكن من خلاله استبدال الدوال على هذا الشكل :

الإسلام – الحق – جماعة الحق – مؤازرة الحق واجبة

(الإسلام) حركة المقاومة الإسلامية – قدر الله– مؤازرتها واجبة .

الأهداف والوسائل : أداة الحق وحق الأداة

في الأهداف والوسائل، يعود الخطاب لشحن المتلقي بجرعة متجددة من المطلق، وفق ثنائية – الحق – الأداة، فحركة المقاومة الإسلامية هي أداة الحق في منازلة الباطل وتكشف الأهداف هنا عن مطلق التعارض – بين الحق والباطل، مستعينة بآيات قرآنية، وفق قاعدة امتلاك التأويل أو حتى غيابه، فالمعنى هنا هو ما يحقق غرض الخطاب، وطريقة إقامة علاقة اتكاء بين اللحظة الراهنة وبين النص القرآني الخالد.

ورد في المادة التاسعة : " أما الأهداف، فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الآذان، معلنا قيام دولة الإسلام، ليعود الناس، والأشياء كل إلى مكانه الصحيح والله المستعان، "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض وكان الله ذو فضل على العالمين" .

تحشد هذه الفقرة المعاني السياسية، والأيديولوجية والمقدسة، دون أي تمحيص، إلا تأكيدا لثنائية الحق/ الباطل، ولا أدري هنا كيف يستقيم تأويل الآية الكريمة وفق هذا المعنى، وعلاقتها بمفهوم الدولة الإسلامية، لكن الحديث هنا ليس نقاشا فقهيا، سأكتفي بهذه الإشارة التي جاءت بتأويل ربما مغاير لهذه الآية الكريمة.

في المادة العاشرة، سيتم تأكيد العلاقة بين المطلق "الإلهي" "الحق" "الإسلام" وبين الأداة، المحلية، حركة المقاومة الإسلامية، لكن التطور الواضح هنا، عدا عن التقسيم – التعارض – بين الحق والباطل، هو أن الحركة هي أداة (الحق) في تبليغ رسالته وتطبيقها، حيث يرد في المادة العاشرة :

"وحركة المقاومة الإسلامية، وهي تشق طريقها، سند لكل مستضعف،

ونصير لكل مظلوم، بكل ما أوتيت من قوة، لا تدخر جهدا في إحقاق الحق وإبطال الباطل، بالقول والفعل، في هذا المكان وفي كل مكان يمكن أن تصل إليه وتؤثر فيه" .

تبرز هنا الأيديولوجيا التي تعني تصورا عن الآخر، ووعيها للذات، على سبيل الإخضاع والتوصيف من أجل موقع خاص، لتعزيز وعي الأفراد بأنفسهم وبعلاقتهم بالآخرين، وفق علاقات حاسمة وخاصة [16]

الاستراتيجيات والوسائل: المطلق والسياسي والمقدس لصناعة التعارض:

يبدأ هذا الباب بالمادة الحادية عشرة التي تؤكد على أن أرض فلسطين هي أرض وقف إسلامي، لا يجوز التنازل عنها أو التفريط بها، "لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة"، وتختتم هذه المادة بآية كريمة مطلقة الدلالة، تحضر لإعطاء الموقف بعدا قرآنيا مقدسا، وكما قيل سابقا، فإن الباحث لن يحاور تأويل هذه الآيات أو سياقها: تؤكد الآية هاجس الحق، كمبرر ذاتي لا يقبل التأويل أو النسبي، "إن هذا لهو الحق اليقين، فسبح باسم ربك العظيم" . اسم الإشارة (هذا) في الآية الكريمة، يحضر كتعزيز إقناعي، كأنه "بدل" عن الموقف الذي تم التأكيد عليه فيما يخص أرض فلسطين.

في المادة الثانية عشرة: يتخذ التعارض والإقناع منحى أيديولوجيا صرفا، حيث تبدأ عمليات التصنيف وتأكيد المطلق السياسي، وتتخذ اللغة حتى ببعدها المادي عمقا واضحا، بإعادة ذكر الآيات القرآنية التي تعيد المقارنة بين الحق والباطل، والتصور المطلق للوجود بعيدا عن المعنى – التأويل والسياق هنا [17]

يحضر التعارض هنا بين مطلق شمولي ونسبي ناقص منقوص هو "الوطنية" التي هي أساسا محتوى داخل العقيدة الدينية، ويتخذ الميثاق حجة على ذلك بالقول: "إذا وطئ العدو أرض المسلمين فقد صار جهاد، والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة، تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها والعبد بغير إذن سيده".

يتخذ التعارض شكل التعالي، والاحتواء والتقديس، حيث يرد في المادة نفسها "وإذا كانت الوطنيات ترتبط بأسباب مادية وبشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك وهو الأهم، أسباب ربانية، تعطيها روحا وحياة، حيث تتصل بمصدر الروح ومذاهب الحياة، رافعة في سماء الوطن، الراية الإلهية لتربط الأرض والسماء برباط وثيق"، يلاحظ ذلك الانتقال من السرد التاريخي الديني إلى مقارنة تتضمن في داخلها عنفا سيكولوجيا، يحضر السياسي ليخرج من دائرته وينزلق نحو موضوع آخر بشكل فجائي، هو الوطنية لتصبح ربما معادلة للتفريط. التنازل والخروج عن الحق في حالة توهم بأن الأمر واحد، أو أن ما يصدق على هذا يصدق على ذاك، أو جر المتلقي من قضية إلى أخرى، وكأنها هي نفسها، لتأخذ حكمها وتستفيد من حجاجها، وهو أسلوب انزلاق سيعاد تكراره فيما بعد.[18] إضافة إلى ذلك يستفيد الميثاق من غواية الشعر وايقاعة، حيث ورد في المادة نفسها البيت الشعري.

إذا جاء موسى والقي العصا فقد بطل السحر والساحر

ثم تبع بآية قرآنية هي الآية 256 من سورة البقرة، وقد تبين الكفر من الغي، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله، فقد استمسك بالعروة الوثقى، لانفصام لها والله سميع عليم".

يمثل هذان الاقتباسات ذروة في محاولة احتواء الآخر، وسحقه حماسيا من خلال الشعر، ودينيا من خلال القرآن الكريم، بشكل يطرح التساؤل عن العلاقة بين سياقات النص القرآني ومناسبات النص الشعري، لكن هدف ذلك منذ هذه المحطة في الميثاق، هو تعزيز دائرة المطلق، بادعاء التلاطف والحوار والاحتواء، بطريقة تخزين المعارف واسترجاعها بقصد الاستثمار من أي مصدر علمي، كيف إذا كان ديني مطلق الإيمان والأهمية في العقل الجماعي للمخاطب وهو القرآن، وكذلك تعزيز الصناعة الذهنية التي تحول النقاش إلى مواضيع، دون النظر في المحتوى التاريخي القابل للجدال والفحص، خاصة عند الحديث السياسي [19]

يمكن القول إن المواد من (13 – 15) في الميثاق هي مواد الجهاد، والتعارض المتعدد المتنوع، حيث رفض المؤتمرات السياسية دون حاجة للبحث في مضمونها، لا "لأنها مجرد نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين، ومتى أنصف أهل الكفر الإيمان" . ثم تتبع العبارة بالآية الكريمة: "ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم، قل إن هدى الله هو الهدى، ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير" .

يلاحظ ذلك الانتقال من شكل سياسي إلى مفارقة عقائدية – كفر/ إيمان – ومن ثم خطاب رباني، إلى الرسول حول العلاقة مع اليهود والنصارى!! دون أي رابط لتعميق التعارض.

في المادة الخامسة عشرة، يصل خطاب التعارض والإقناع، والاحتواء ذروته مستعينا باللغة والصور على طريقة الربط بين ما هو لغوي وما هو أيقوني أو سلوكي، لربط الحجة والدليل وإحكام [20] طوق الفاعلية المطلقة

مقابل الاشتباه والتعطيل لكل متعارض.

تعود هذه المادة للتأكيد على الجهاد، وعلى انه فرض عين على كل مسلم، ويتطلب في سبيل ذلك نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير، يتم بعد ذلك الانتقال من مفهوم الجهاد إلى مفهوم التوعية، وضرورة التدخل في مناهج التعليم، فقد ورد في المادة "ولا بد من إدخال تغييرات جوهرية على مناهج التعليم، تخلصها من آثار الغزو الفكري، الذي لحق بها على أيدي المستشرقين والمبشرين، حيث أخذ ذلك الغزو يدهم المنطقة بعد أن دحر صلاح الدين الأيوبي جيوش الصليبيين، فقد أدرك الصليبيون، أنه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بأن يمهد لذلك بغزو فكري، يبلبل فكرهم ويشوه تراثهم ويطعن في مثلهم وبعد ذلك يكون الغزو والجنود، وكان ذلك تمهيدا للغزو الاستعماري حيث أعلن "اللنبي" عند دخول القدس قائلا: "الآن انتهت الحروب الصليبية، وقد وقف الجنرال "غورو" على قبر صلاح الدين قائلا: "ها قد عدنا يا صلاح الدين، وقد ساعد الاستعمار على تعزيز الغزو الفكري وتعميق جذوره ولا يزال، وكان ذلك ممهدا لضياع فلسطين".

بطريقة الحجاج نفسها، ينطلق الميثاق من مواضيع وقيم مطلقة، توحي بالتعارض، لكنها لا تصرح به في الحلقات الأولى، وذلك الانتقال الذي يشبه القفز على رؤوس تلال متجاورة، فقد انتقل الميثاق من الجهاد إلى الغزو الفكري إلى الحروب الصليبية، إلى الجنرال اللنبي والجنرال غورو، يلاحظ ذلك التباعد الجغرافي والتاريخي والفكري الذي لا يمكن الاتفاق حوله بنقاش تاريخي طويل، لكن الحاضر هنا هو "الغزو الفكري": وهي عبارة تمارس عنفا مزدوجا، حيث "الغزو" و"الفكر" بشكل يوحي بأن التعارض القادم سيكون بصبغة فكرية فقط، تتساوى أمامه الأحداث الجغرافية والتاريخية

وحتى الأحزاب السياسية.

في المادة الثانية والعشرين، يبدأ تحديد التعارض الفكري، بحلقته الكبرى "الصهيونية" ثم تبدأ الحلقة تضيق، وكالعادة يبدأ الانتقال من حدث إلى حدث، ومن فكرة إلى أخرى، على وجه التسليم ودون أي إيحاء بالتحقيق، فهو يصف سلوك الأعداء (المقصود اليهود هنا) "وبالأموال فجروا الثورة في مختلف بقاع العالم لتحقيق مصالحهم وجني الثمار، فهم وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا عن ثورات هناك وهناك، وبالأموال كونوا المجتمعات السرية التي تنتشر في كل بقاع العالم".

تختم المادة كالآتي "فالقوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي، والشرق الشيوعي تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة ماديا وبشريا". وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الإسلام تتحد في مواجهته، قوى الكفر، فملة الكفر واحدة". يحضر هنا الخطاب الإسلامي عن تقسيم ثنائي للكون والتاريخ والتصورات ضمن طريقتين اثنتين: طريق الحق الذي يمثله (الإسلام) وطريق الباطل الذي يشمل أي مجتمع غير إسلامي، خاصة إذا كان رأسماليا غربيا أو شيوعيا شرقياً (21)

تأسيس المرجعية، تبادل الإلغاء وسيادة الاستثناء.

يمكن القول أن هذا الباب هو الحلقة الأضيق في ميثاق حماس، كما أنه الأخطر، فهو النتيجة الحجاجية للدلائل والحجاجات والإشعار والاقتباسات التي جمعت وحشدت بشكل مرتب وفق الترتيب المشار إليه حلقة (الحق، الجماعة، الحركة) في محاولة لتأكيد تلازم العلاقة والمدلول بين دوال بعينها، (الإسلام، الحق، الباطل) لتعود من جديد بشكلها المؤدلج، (الحركة الإسلامية، الحق/ غيرها باطل)، ولعل العنوان يؤكد النتيجة الحتمية للغائب هنا في عملية بناء الذات، أو النادر في وجهه نظر "فوكو" للتشكيلات الخطابية، التي دائما ما يعلن حضورها غائبا يحاكم ويتم التعارض معه، فليس غريبا أن يكون عنوان هذا الفصل: موقفنا من:

يعكس العنوان ذلك التلاحم الأيديولوجي المعبر عنه في (رمزية الميثاق) لخطة التأسيس التواصلية الخالدة، ضمن ثنائيتين (أيديولوجيتين) لا تختلفان عن ثنائيتي (المطلق النسبي)، أو (الحق – الباطل). فالفعل الأيديولوجي هنا يمارس وظيفة التقنيع والكشف: فهو يقوم فعلا على اختزال تعقيد الواقع التاريخي والاجتماعي والنفسي إلى مجموعة من القضايا المتناسقة- إلى حد ما- والموجهة إلى إعطاء قيمة إضفاء صفة المشروعية على أهداف العمل الجماعي حسب رؤية محمد أركون [22]

تمثل هذه المادة (موقفنا من) في الميثاق مرحلة متطورة من تجسيد السلطة الفكرية الأيديولوجية التي لا تنفصل بين وظيفتها وإنتاجها، أو شكلها ومضمونها، في حالة تنتج فيها الثقافة السائدة – التي يجب أن تسود هنا – مفعولها الأيديولوجي بتغليف وظيفة التقسيم واختفائها تحت قناع وظيفة التواصل – وهو الدعوة أو البلاغ هنا – فالثقافة الموحدة هي ذاتها الثقافة

المقسمة وأداة التمايز [23]. التي غلفت نفسها بأقوى قوة رمزية جمعية جامعة في الأبعاد الثقافية والاجتماعية، وهي الآيات القرآنية، والشعر السجالي الحماسي الذي يوافق ذات الحكمة أو الفعل في المواقف، أو لإعادة وضع الخطاب العقائدي في لحن طقوسي جمالي هو الشعر.

تبعا لذلك، فإن الميثاق لم يكن بمقدوره أن يصل إلى هذه الذروة حول تحديد "موقفنا" الذي يعني تبعا للتسلسل المنطقي الحجاجي موقف الحق، الإسلام، إلا بعد ترسيخ العلاقة المطلقة بين النص وحامل النص، وفق صيغة الترابط الجدلي المفروض، ذلك أن ما يعطي لكلمات السر والقوة، وما يجعلها قادرة على حفظ النظام أو خرقه هو الإيمان بمشروعية الكلمات ومن ينطق بها، وهو إيمان ليس بإمكان الكلمات أن تنتجه أو تولده [24].

وبما تصلح هذه المفاهيم لتتبع مفهوم الأولوية والريادة عند الحديث عن الشبيه، أو الشريك في الحقل، ومفهوم المغايرة والتعارض مع المختلف، الذي ينتظر إليه على أنه مختلف في مقابل أصل (سابق أصلا لوجود الحركة والميثاق) أو حقيقية أو فطرة، وبالتالي نفي السلوك السليم أو المطلوب والمرتبط بهذا الخصم أو العدو.

خصصت المادة (23)لموقف حركة حماس من الحركات الإسلامية الأخرى، كحالة تعارض، ورد في المادة:

"تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات- إن توفرت النوايا السليمة والإخلاص لله- بأنها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية".

يلاحظ عند التحليل الخطابي لهذه المادة، ظاهرتين خطابيتين، الأولى هي الدائرة الكبرى – الإسلام – يبدو ظاهريا حالة التشارك، لكن النصف الثاني من المادة يبدأ بحسر حالة التشارك إلى الوصاية، فالنادر هنا: هو ما يلي: الشرط، بدليل إن توفرت" وهو شرط يؤدي إلى التشكيك، هذا التشكيك الذي يتعمق مع النوايا الحسنة والإخلاص لله، وتصل ذروة العلاقة إلى المرجعية، فحركة حماس (الإخوان المسلمين) تتعامل مع هذه الحركات على أنها اجتهاده ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية، تودي هذه الشروط إلى نتيجة تفرض نفسها دون تصريح مباشر، وهي إذا كانت الحركات الإسلامية الأخرى، من باب الاجتهاد، يعني ذلك ان حركة حماس "من خلفها الإخوان المسلمين" يمثلون المرجعية الأصل.

ويصل ذلك الموقف إلى ذروته بالفقرة الثانية من المادة (23) وحركة المقاومة الإسلامية تعتبر تلك الحركات رصيدا لها. وتسأل الله الهداية والرشاد للجميع، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الوحدة.

تعزز هذه القفزة المضامين المشار إليها سابقا، فحركة المقاومة الإسلامية هي الأصل، وبقية الحركات "دون ذكرها – رصيد لها. وهي تسأل الله الهداية والرشاد للجميع!!

في المادة (24)يستمر الميثاق بوضع لافتات المواقف من أي (آخر) غيرها فبعد الاخر – الإسلامي، يأتي دور الآخر الوطني، وهنا تصل ذروة التجنيد لكل ما سبق من مفاهيم الحق والباطل والجهاد والإسلام، وكالعادة يبدأ الميثاق بالعموميات المطلقة غير الخاضعة لأي سياق، فهو يبدأ من المفاهيم العامة، ليؤكد القاعدة:

ورد في المادة (24) كتأسيس لموقف العمومية: "لا تجيز حركة المقاومة

الإسلامية الطعن أو التشهير بالأفراد، فالمؤمن ليس بطعان ولا لعان، ومع ضرورة التفريق بين ذلك وبين المواقف والتصرفات للأفراد والجماعات، فعندما يكون خطأ في المواقف والتصرفات فلحركة المقاومة الإسلامية الحق في بيان الخطأ والتنفير منه، والعمل على بيان الحق وتبنيه في القضية المطروحة".

كعادتها في استراتيجية الخطاب، يبدأ المفهوم دون – سياق – بحالة من التساوي والتشارك، لكنه لا يلبث أن يتحول إلى استدراك يؤكد المرجعية والوصاية، فمن عدم جواز التشهير والطعن بالجماعات والأفراد، إلى أحقية الحركة بتبيان الخطأ والتنفير فيه والعمل على بيان الحق في القضية المطروحة. تؤكد هذه الأسلوبية الخطابية على التساوي والمطلق دون سياق، وعلى التفرد والاقتران بالحق في أي سياق وفي أية قضية مطروحة. ودائما تحضر النصوص والشواهد الكبرى كحليف لهذا التصور على اعتبار أن "الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنى وجدها".

يتسلل الميثاق إلى التخصيص وفق استراتيجيته، "فالقضية والخطأ والمواقف والتصرفات سيأتي وهو "النادر" المؤجل في الفقرات السابق، وبالفعل تضيق حلقة التعارض لتصل إلى ذورتها في المادة 25.

تبدأ هذه المادة بحلقة واسعة نسبيا، وهي الموقف من الحركات الوطنية الفلسطينية، تبدأ المادة (25): "تبادلها الاحترام وتقدر ظروفها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي". يثار تساؤل هنا حول معنى الولاء ما دامت هي حركات وطنية فلسطينية!

كالعادة يبدأ التخصيص والاستثناء الذي سيلغي المعنى الأول – شبه المفتوح – للعلاقة، لا يتأخر الميثاق في ذلك، ويعود مرة أخرى للحركات

الوطنية على الساحة الفلسطينية في المادة 26 – "حركة المقاومة الإسلامية وهي تنظر إلى الحركات الوطنية الفلسطينية التي – لا تعطي للشرق أو الغرب – هذه النظرة الايجابية: فإن ذلك لا يمنعها من مناقشة المستجدات على الساحة المحلية والدولية، حول القضية الفلسطينية، مناقشة موضوعية تكشف عن مدى انسجامها واختلافها مع المصلحة الوطنية على ضوء الرؤية الإسلامية".

تفجر هذه الفقرة، دائرة الانسجام السابق ذكرها، وتضيق حلقة التعارض، فبعد عدم إعطاء الولاء للشرق أو الغرب، تضيق الحلقة إلى رفض النظر بايجابية، ويبدأ الميثاق باستبدال مجموعة من الدوال لمدلول واحد: الموضوعية، والمصلحة الوطنية، والرؤية الإسلامية، يلاحظ أن هذه الدوال (مع ابتعاد مضامينها وتناقضها) يمكن أن تستبدل بدال واحد وحيد، هو الحركة الإسلامية.

يحكم الميثاق قبضته في المادة (27) ويخصص الحركات الوطنية الفلسطينية بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي في اعتقادي "النادر" الذي حُضرت له كل هذه العموميات والدوائر الأيديولوجية والعقائدية، وسيتبع الميثاق الأسلوبية نفسها.

تبدأ المادة (27) كالآتي: "منظمة التحرير هي أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك".

تفجر هذه الفقرة دائرة المطلق المفتوح على الحب والتفاهم واللعب على العناصر الإنسانية الفطرية، والثقافية والسياسية في الوحدة، لكن ذلك لا يستمر طويلا كالعادة، سيحضر التخصيص الأضيق والاستثناء المستند إلى

(النص الديني) لينسف الموقف الأول بكل بساطة .

لذلك لا بد من سرد ما أوردته الفقرة الثانية من المادة (27) :

" وتأثرا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها " .

والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبنى المواقف والتصرفات وتتخذ القرارات " .

تلغي هذه الفقرة إلغاء قاطعا المشاعر الأولى – التي كانت بلا أفكار حول الوحدة والأخوة والصداقة، ليعلن الميثاق أن منظمة التحرير مخلوق متعلق بالاستعمار من الناحية الفكرية، وهو نتيجة للغزو الفكري لأنها تبنت الدولة العلمانية، وهذه العناصر تضعها في موقف النقيض للفكرة الدينية، – التي تمثلها الحركة الإسلامية كحتمية دلالية هنا – ويلاحظ غياب أي سياق. لمفهوم العلمانية والتحرر وكأن هذه المتغيرات – وضع الاحتلال – لا يمكن أن تلغي حالة التناقض مع المنظمة، التي تمثل من الناحية الفكرية صدى للغزو الاستعماري والفكري، الذي خصصت له مواد سابقة من الميثاق، ولأن الميثاق (فكري بامتياز) فهو مصدر، وهكذا فإن التناقض هو سيد الموقف!!

مع الفقرة الرابعة، يعلن الميثاق ذروته الخطابية دون موارية، يعلن بأن حركة المقاومة الإسلامية " لا يمكن أن تستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرط في دينه فقد خسر " ومن يرغب عن ملة ابراهيم إلا من سفه نفسه " .

تضع هذه الفقرة الملامح شبه المزمنة القائمة على التناقض حول مفاهيم

مطلقة (إسلامية فلسطين) دون ذكر " لاحتلال فلسطين " ، مقابل (علمانيتها : العلاقة مع المنظمة على قاعدة التناقض والبديل، وإلا سيضع أبناء الحركة الإسلامية أنفسهم في موضع السفه، وكالعادة يعود الميثاق ليستعين شمولية المعنى القرآني، حتى وصل الأمر إلى إقامة علاقة تبادلية في الدلالة بين حركة المقاومة الإسلامية " و "ملة ابراهيم" . هنا تبرز الأيديولوجيا الدينية التي لا تقبل المساومة، حول نوعية العقيدة والمنهج، فالعلاقة تناقضية حتى يتحقق شرط الحركة الإسلامية بتبني المنظمة الإسلام كنهج حياة!!

فهرس الفصل الأول

1-أنظر، هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة: محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 1999م، ص 54.

2-المرجع نفسه، ص26.

3-ينظر، حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 2004 ص 215 وما بعدها.

4-المرجع نفسه، ص46.

5-لمزيد من التوضيح حول هذه المفاهيم، ينظر، خليل أحمد خليل، مفاتيح العلوم الإنسانية، دار الطليعة، بيروت، ط1987، 1م، ص 182 – 183.

6-صلاح فضل، بلاغة ا لخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت، ع 164، ص 98.

7- "فوكو". نظام الخطاب، ترجمة: محمد سبيلا، التنوير، بيروت 2007، ص91.

8-المرجع نفسه، ص33.

9-محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، اللغة، توبقال، الدار البيضاء، ط 4 2005، ص113.

10-ميثاق حركة حماس، المقدمة.

11-الميثاق ، المقدمة.

12-عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط5، 1993، ص113.

13-سبيلا وبنعبد العالي، مرجع سابق، ص104.

14-ينظر، عبد الله العروي، سابق، ص13-12.

15-المرجع نفسه، ص 46 – 47.

16-محمد سبيلا وعبد السلام وبنعبد العالي، لأيديولوجيا، توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1999، ص76.

17-للمزيد حول هذا المفهوم الذي ينفي الاستقلال ا للغوي عن العالم، ويؤكد أن اللغة نفسها كملفوظ يمكن أن يمارس عنفا، ينظر، جان جاك لوسيركل، عنف اللغة، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت. ط2، 2006. ص390 – 410.

18-للتعرف أكثر على أساليب العنف في الحركة السياسية، ينظر: محمد العمري: دائرة الحوار ومزاليق العنف، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1 2002. ص 94 – 100.

19-ينظر، محمد العمري، سابق، ص11.

20-أبو بكر العزاوي، الخطاب والحجاج، وزارة الثقافة المغربية، ط1، 2007، ص85.

21-يبدو في هذه المادة من الميثاق الأثر الواضح لأفكار سيد قطب حول تقسيم العالم إلى مجتمعين (أمتين) أمة الإسلام، وأمة الكفار، أو دار الإسلام ودار الكفر، للمزيد من الآراء حول هذا الموضوع: ينظر: ناصيف نصار، تصورات الأمة المعاصرة، دار أمواج، بيروت ط2، 1994، ص 156-133.

22-محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، الأيديولوجيا، ص 61.
23-بيير بوريو، الرمز والسلطة، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، تويقال، الدار البيضاء، ط3، 2007، ص 50 وما بعدها.

24-المرجع نفسه، ص 56.

الفصل الثاني

مـن تجذيـر الخطـاب إلـى تعميمـه

بعد ذلك التحضير اليقيني المطلق للخطاب، والذي يمثل معادلا "دنيويا" للخطاب السماوي، وبعد ملاحظة البعد التنازلي للخطاب، النسبي ينفي المطلق، أو الحالة الدنيوية تأكيد للقاعدة الدينية، يبرز الآن نوع من دنيوية الخطاب، هذا الخطاب الذي يسعى إلى حشد الجمهور أو الرأي العام، على قاعدة التحشيد وجلب الأنصار الذين يجب أن يكون موقفهم من حركة المقاومة الإسلامية – كما أراد الله – سندا وظهيرا يمدها بالعون، والمدد تلو المدد، حتى يأتي أمر الله[1]

تنتقل إستراتيجية الخطاب في هذه المرحلة إلى حلقة أوسع، وهي مرحلة السيطرة على الرأي العام، لكن باستبدال المنطوقات المتعالية اليقينة بمنطوقات ذات بعد يومي، يعبر عن تماس مع واقع وأحداث يومية تمس الأبعاد العامة للحياة، كونها تنتقل من خلال أدوات تقنية تختلف عن مفهوم الميثاق – النخبوي الضيق– إلى دائرة أكثر اتساعا، هي دائرة الحدث والإعلام الذي يعني السيطرة عليه وعلى ما ينقل من أخبار وأحداث – ومن ثم تقنية هذا النقل – تؤدي إلى ما يمكن أن يطلق عليه صراع النماذج **paradigms**، فعندما أسس الميثاق لنموذج الحق المتعالي المستند إلى النص دون تورط بأي سياقات، تصبح المعادلة في هذا الشق "الميثاقي" ما يلي: إن الحركة هي تعبير عن يقيني مطلق، وأن الشق الثاني أو التابع لهذا اليقين وهو الاستثناء أو الدائرة الأضيق، التي أشير إليها سابقا في الميثاق، وهي الحدث أو السياق، لذلك سيتخذ طابع النشر الجماهيري للميثاق علامات جديدة تعيد تأكيد النموذج المرتبط بالسياق.

تعترف حركة حماس بأهدافها وهي تتلخص بشكل عام، بأسلمة المجتمع عبر تشكيل جيل إسلامي جديد واع، يعبر عن إسلاميته بأخلاقه وسلوكه

وعن انتمائه "للإسلام" من خلال صناديق الاقتراع، والتي ستتخذ وفقا لذلك التعارض بين الحق والباطل، التصويت للحق أو الباطل، وهي تبعا لذلك تعلم بذكاء وتركز على تفعيل خطابها "الإعلامي الجماهيري" بشكل واع ومركز، يهدف إلى تقديم حركة حماس بعد نموذج (الحق) المفاهيمي – إلى نموذج الحق – السياقي – نموذج المقاومة، الإصلاح، التغيير. . . الخ، لذلك فإن عملية تحليل الخطاب الإعلامي لحماس ستستند إلى النتاج الإعلامي بشقه اللغوي؛ للبحث فيما تستعمل اللغة من أجله. ضمن مستويين كبيرين يتحدث عنهما تحليل الخطاب، وهما: الأول المتمثل في التعبير عن المضامين، والتي تسمى الوظيفة التعاملية، والثانية تتمثل في التعبير عن العلاقات الاجتماعية والمواقف الشخصية والتي يطلق عليها الوظيفة "التفاعلية"[2]

تبعا لذلك سيحاول هذا الفصل رصد العلاقة الاتصالية بين حركة حماس وبين قناة "الجزيرة" التي يقوم افتراض بوجود تحالف – معلن وغير معلن – في تقديم النموذج السياقي، المرتبط بفعل الحدث ومن ثم مجموعة من التقنيات التي ستؤدي إلى سيادة ذلك المنطوق وفق أقوى التعبيرات والسياقات الخطابية، هذه السياقات التي تجعل للغة أو للفكرة تلك القوة السياسية الاجتماعية الطاغية، من خلال التشكيلات الخطابية المرتبطة بحقل الأحداث الخطابية، حسب تسمية ميشيل "فوكو"، وكذلك المنطوق بغض النظر عن كونه جملة أو فعلا لسانيا، جميعها ترتبط بمجموعة من الاستراتيجيات الخطابية التي يجب أن تشتمل على هدف من قبل المتحدث، وقواعد اللعبة، وحبكة من الخيارات[3]

ضمن هذه الافتراضات سيتم تتبع تلك المنطوقات والتشكيلات الخطابية التي تكشف عن ذلك التأثير الخطابي بين الجزيرة كمؤسسة "إعلامية" – لها

ارتباطات سياسية – علاقة بالدولة الأم – وبين كونها مؤسسة تزاحم في عالم النماذج – حرية الرأي ، ودعم المقاومة، وروح التغيير، وغير ذلك من الأوصاف التي تقدمها القناة تعبيرا عن هويتها، فالحديث سيتم عن متابعة لمجموعة من الأخبار التي تمثل دخول الميثاق إلى حالة سياقية – اختبارية – وكما أسلف لن يتطرق الباحث إلى جملة من الشواهد السياسية التي تؤكد ذلك التآزر سواء كان ذلك العلاقة المميزة التي استضافت قطر من خلالها خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وجود رموز الأخوان المسلمين في القناة كمتحدثين دائمين، المواقف السياسية القطرية تجاه القضية الفلسطينية وعلاقتها مع حماس.

سيتم التركيز على التقنيات التي استخدمتها تغطية الجزيرة لتأكيد "نموذجية" حركة حماس، في سياقين كبيرين، السياق الأول: سياق المقاومة، كون الساحة الفلسطينية تعيش صراعا اتصاليا بين نموذجين من الخطابات، أحدهما يدعي المقاومة، والآخر يصنف في خانة معارضة المقاومة، أما السياق الثاني فهو سياق الاشتباكات الداخلية الفلسطينية، وما تبعها من تطاحن خطابي إقصائي عاد إلى مفردات الميثاق، المدعم بحالات سياقية، حق في مقابل باطل، على مستوى التجريد. ومقاومة في مقابل (خيانة) (مهادنة) على مستوى السياق.

سيحيل البحث إلى جملة من التقنيات التي يمكن استقراؤها من خلال تقنية تقديم الأخبار، منها قضية تسلسل الكلام، أو ما يطلق عليه "أولولية الموضوع"، وهو نقطة البداية الخبرية التي تشكل الموضوع، سواء أكان فاعلا نحويا أم استفهاميا، على اعتبار أن نقطة البداية تبقى هي المؤسس للموضوع، بغض النظر عن كونه أداة أم حرف أم فعل[4]

ترتيب الموضوع: بناء نموذج المقاومة

يمكن القول بعد استقراء طويل أن قناة الجزيرة كانت تمارس عمليات ذكية ومعقدة في عمليات الترتيب والتنكير والتعريف والتعارض، خلال تغطيتها لأخبار عمليات المقاومة، التي تتحول بعد عمليات النقل المشار إليها، إلى عملية صناعة اتصالية تركز على العوامل القريبة، والبعيدة في التأثير على الرأي العام، لتأكيد نموذج "المقاومة"، وسأورد هنا مجموعة من الأخبار التي تؤكد هذه الفرضية، دون الخوض في نتائج عامة تؤكدها الشريحة التي سيتم عرضها.

سأقدم هذا النموذج المتسلسل لتغطية عمليات خرق التهدئة التي سرت في عهد الحكومة الحادية عشرة التي كانت قد شكلتها حركة حماس، بدأت عمليات المقاومة في تلك المرحلة على شكل خرق للهدنة.

سأورد هذا العنوان نقلا عن موقع الجزيرة الالكتروني يوم -23 4-2007م

هجمات ضد إسرائيل والحكومة الفلسطينية تتهمها بالتصعيد.

يلاحظ أن الموضوع حسب التسلسل الخطابي، هو الهجمات دون أية إشارة إلى المسند إليه أو الفاعل، وهنا تتحول الهجمات إلى موضوع دون صناعة أي نموذج، لكن عند قراءة تفاصيل الخبر، يتضح أن هناك إصابة لجندي إسرائيلي بالرصاص، وأن العملية تبنتها كتائب الأقصى، ويودر الخبر كذلك عن الجهاد الإسلامي أن الصواريخ التي أطلقت تسببت في جرح ستة جنود إسرائيليين.

في اليوم التالي، تنشر الجزيرة على موقعها الالكتروني، يوم

24-4-2007، العنوان التالي :

" القسام تتبنى قصف إسرائيل والحكومة تتفهم استقالة القواسمي "

يلاحظ هنا أنه وفق التسلسل الخطابي أن الفاعل هنا هو الموضوع، وهو كتائب القسام بصورة كاريكاتورية، القسام قصفت إسرائيل، في عنوان مثير يعطي الانطباع بالانفتاح في المواجهة، لكن تفاصيل الخبر، تتحدث عن قذائف " هاون " ، وهي أقصر مدى من الصواريخ التي تصيب عمق الأراضي الإسرائيلية بنحو 15 كيلومترا، وينتهي الخبر فقط عند هذا الحد. لكن الدلالة الخطابية تستخدم تقنية التعريف بدليل القسام، في حين تم تغيب الفاعلين في الخبر الذي سبق هذا الخبر بيوم واحد، رغم أن تفاصيل الخبرين تؤكد التفوق النوعي في الخسائر والصواريخ لصالح الخبر الأول.

في اليوم الثالث، وفي تغطيتها للأحداث المتوالية للهدنة ولخرقها، تستمر التغطية بالتقنيات نفسها، تورد الجزيرة على موقعها الالكتروني يوم 25-4-2007م هذا العنوان :

" الحكومة تتمسك بالتهدئة . . القسام تنهيها وإسرائيل تدرس الرد "

يلاحظ في هذه التغطية الروح الدرامية التي تسيطر على الخبر، وفق تسلسل خبري مدروس، حيث إسرائيل تدرس الرد بعد إعلان كتائب القسام إنهاء التهدئة، لكن الخبر الذي سبق هذا الخبر بيومين يعلن على لسان سرايا القدس وكتائب الأقصى إعلان إنهاء التهدئة، مع ذلك فقد تم حجب هذا الإعلان عن الترتيب الأساسي، وتحول إلى نكرة (هجمات) ، ويبدو ذلك التسلسل والأسلوب طاغيا، في تغطية الجزيرة في عمليات المقاومة.

تستمر التغطية لأحداث الانتفاضة متزامنة مع مفاوضات فتح المعابر بين مصر وإسرائيل من جهة وبين حماس من جهة أخرى، تتعمق تقنية التسلسل "الموضوع" و"التنكير" كلما تعمقت أزمة المفاوضات، وأزمة المعابر، فقد أوردت قناة الجزيرة على موقعها الالكتروني يوم 2007-11-20م، العنوان التالي:

"أربعة شهداء في اشتباكين مع الاحتلال بغزة".

في التفاصيل تتضح مجموعة من الوقائع التالية: شهيدان لم تتم الإشارة إلى هويتهما السياسية، شهيد واحد تمت الإشارة إلى هويته السياسية، وهي بالطبع حركة حماس، والواقعة الأخيرة وهي الأهم والأخطر وفق كل القوانين الصحفية وهي مقتل مستوطن إسرائيلي بالرصاص قرب مستوطنة قريبة من نابلس، بعد إطلاق النار عليه من داخل سيارة، وهذا الهجوم تبنته مجموعات محسوبة على فتح.

هذه الوقائع التي أوردها الخبر، تؤكد فرضية الخطاب القائم على إبراز النموذج المقترن بحماس، ويكفي التساؤل، لماذا لم يوضع خبر مقتل المستوطن في المقدمة وفي العنوان، مع أنه العنصر الأكثر أهمية داخل الخبر. الجواب واضح!!

تستمر الجزيرة بهذه التقنيات في عمليات تغطية عمليات المقاومة، "فقد أوردت على موقعها الالكتروني يوم 2008-8-24، العنوان التالي:

"عشرة شهداء في توغل للاحتلال وعملية فدائية بقطاع غزة".

ينقل هذا العنوان معلومات عن شهداء وتوغل إسرائيلي، ويشير إلى عملية

فدائية من ستة فدائيين وهي مشتركة بين سرايا القدس وكتائب الأقصى، تم من خلالها اقتحام معسكر إسرائيلي، كالعادة يُغيّب الفاعل، وتعوم الدلالة بعيداً عن تأكيد النموذج، علما بأن العملية تمت بشاحنة مفخخة تحمل مجموعة من الاستشهاديين!!

بعد أكثر من أسبوعين، تورد الجزيرة العنوان التالي يوم 9-11-2007م، التالي:

"حماس تعتبر هجوم "زكيم" مشروعا و "أولمرت" يدرس الرد".

هنا تم الالتفاف على تسلسل الخطاب، حيث تم المزج بين التعليق على الحدث بصيغة تساوي التعليق بالفاعلية، فتحضر حماس هنا كموضوع، وتغيب الفصائل التي نفذت الهجوم الصاروخي، وهي سرايا القدس وألوية الناصر صلاح الدين، وقد جاء ترتيب التبني في الفقرة الخامسة، ويرد في تفاصيل الخبر أن الهجوم قد أوقع العدد الأكبر من الإصابات.

الدلالة المفترضة لهذا العنوان هي دلالة وحيدة، لا يمكن أن توحي بعد الإسناد الذي فرضه ترتيب وتسلسل الكلام، فحماس في تعليقها على الهجوم، تمارس دورا مزدوجا، فهي نموذج المقاومة والمحرض عليها رغم أنها لم تقم بالهجوم، لقد تم تغييب الفاعلين، إن هذا التكرار في تقنية التغطية ينفي العفوية.

في نموذج آخر، تنشر الجزيرة يوم 30-1-2008م تغطية لخبر اقتحام قرب السياج الحدودي نفذها مقاوم من كتائب الأقصى، "شهيد في اقتحام السياج". التقنية نفسها تتكرر.

تستمر التغطية، بالتقنيات نفسها، فقد أوردت الجزيرة على

موقعها تغطية لعملية "ديمونا" التي تبنتها في اليوم الأول مجموعة من الفصائل بينها كتائب الأقصى والجهاد الإسلامي، ما يلي :

"فصائل فلسطينية تتبنى عملية "ديمونا"، وتأهب في إسرائيل" .

الغريب أنه وبعد أيام من العملية التي لم تحظ بتغطية مهمة ومركزة من الجزيرة، بل جاءت بمساحة وتكرار قليل على نشرات الأخبار. بعد أيام تبنت كتائب القسام العملية، فكان خبر التبني العنوان الأول، وأفردت حلقات لمناقشة نوعية العملية وخطورتها على الأمن الإسرائيلي. يتساءل دارس الخطاب هنا من الذي أعطى القيمة للعملية، الفعل أم الفاعل؟!، أم التحضير المسبق الذي تحدده جملة من الاستراتيجيات الخطابية التي يجب أن يتوفر فيها هدف معد من قبل المتحدث، وقواعد لعبة (لغوية هنا)، وجملة من الخيارات التي تختار المفردة التي تعطي الدلالة المعد لها مسبقا، وتساهم في خلق الإيحاء. وهو الجانب الضمني من الخطاب أو الذاتي فيه[5]

تستمر الاستراتيجية نفسها، في بناء النماذج والإخراج الذهني للخطاب، ويلاحظ أنه عندما بدأت الحوارات بين الحكومة المصرية والحكومة المقالة، بدأت هذه الأخبار تأخذ منحى جديدا يتم التركيز فيه على تفاصيل مفاوضات فتح معبر رفح، وتأكيد التفاهمات والتفاصيل حول الحوار بين حماس والحكومة المصرية، وتأكيد مستمر على ممثلي الحوار، وعلى أهمية معبر رفح.

تعبيرا عن هذه الاستراتيجية الانتقائية، جاءت تغطية الجزيرة لقصف إسرائيلي استهدف منزل أحد قادة الجهاد الإسلامي وهو أيمن الفايد، حيث أسفر الهجوم عن استشهاد ثمانية من أفراد عائلته بينهم نساء وأطفال.

كانت التغطية المنشورة لهذا الخبر كالآتي، يوم 2008-2-16م "مسؤول دولي يدعو لفتح المعابر وثمانية شهداء بالقطاع" .

لقد مارست هذه "العنونة" عملية مزدوجة من خلق خطاب يقوم على ترتيب أولويات محددة سلفا ضمن استراتيجية المتحدث وهي فتح المعابر، علما انه لم يكن هناك تطور هائل أو مثير يمكن أن يتقدم على عملية اغتيال بهذه الوحشية والأهمية من حيث استهدافها لمنزل مأهول يعود لقائد فلسطيني .

بعد ترتيب الأولويات يكشف هذا العنوان عن استراتيجية "التنكير" والاعتماد على الأخبار الرقمي البارد، دون تحديد هوية الضحايا السياسية علما أن الشهيد هو قائد فلسطيني، وقد استشهد في العملية مع زوجته وطفليه .

لماذا يغيب عن العنوان، وتحضر معلومات أقل أهمية من حيث المعيارية السياسية والإنسانية؟! .

لقد بدأ الخبر بدعوة "جون هولمز" مساعد الأمن العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إلى فتح المعابر، ثم جولته في مستشفيات القطاع، ولم يأت ذكر خبر القصف إلا في الفقرة الثامنة، وأخذت نحو خمسة أسطر إلى جانبها صورة!!

تمثل هذه العينة شريحة تمكن الباحث من الادعاء بأن هذه الاستراتيجية وسمت تغطية الجزيرة لأخبار العمليات المقاومة منذ بداية الانتفاضة، سواء أكان ذلك في الموقع الالكتروني أم في الفضائية .

تغطية الاشتباكات الداخلية: من التحيز إلى التحالف!!

تتخذ التغطية هنا منحى معقدا، فهي تعبير معقد عن التحالف الذي ربما يمكن اعتباره أخطر أنواع التحالفات، من حيث تشكيل المعرفة وتشكيل الخطاب، وبالتالي تشكيل الحدث، تصدق مقولة ادوارد سعيد عن أن الأخبار قد تصبح شكلا أيديولوجيا للحدث بشكل مطلق عند الحديث عن تغطية الجزيرة لأخبار الاشتباكات الداخلية، والتي تُعد التعبير الأخطر عن توتر العلاقات، ووصول مستوى التعبئة والتنافر إلى حد الإلغاء، وليس من المبالغة القول أن هذه الاشتباكات كانت نتيجة "خطابية"، وشكلا للصراع على "خطاب" معين، لذلك كان العنف الذي وصل حد الإلغاء بقوة السلاح وسيلة، ونتيجة للخطاب.

لقد اتخذ خطاب الجزيرة في تغطية هذه الاشتباكات أبعادا خطابية معقدة، وسيعتمد الباحث على حدثين "قضيتين" مهمتين لتوضيح أبعاد هذه التغطية، القضية الأولى هي سير الاشتباكات من حيث عدد قتلاها ومكانها والفاعلين فيها، والقضية الثانية هي قضية الاعتقال السياسي، وتحديدا من قتل داخل المعتقلات سواء أكان ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة . . !!

لا تبعد تقنية الخطاب من حيث التسلسل والإخراج عن هذه التغطية، وكذلك لعبة الفاعل والموضوع، وحتى المبني للمجهول، وما يتبع ذلك من دلالات متناقضة تنقل الحدث من الإخبار إلى التأويل[6]

المقصود هنا باستراتيجية التغطية هو ذلك الامتداد المرتبط بالنموذج، فإذا كان إعداد النموذج ضمن الرأسمال الرمزي الجمعي بما يعنيه ذلك من تحضير معنوي ورمزي للسلطة تمهيدا لفعاليتها[7]، يفترض تحويل الموضوع نحو الفاعل من خلال عمليات الإبراز والترتيب كما سبق توضيحه في

تخليق نموذج المقاومة عند تفكيك تغطية الجزيرة لعمليات المقاومة، إذا كانت استراتيجية الفعالية تعني الإبراز من خلال أدوات التعريف المشار إليها، فإن خلق نموذج جديد ومغاير ربما يعني النقيض، أي الميل نحو عمليات التمويه والتسوية، وإبراز نموذج مضاد، بمعنى(تعليم الفاعل) ربما كانت لعبة خدمت التعارض بين الثنائيات التي تشكل الحدث. (حماس وبقية التنظيمات) في موضوعه المقاومة، و(حماس وفتح) في حالة الاشتباكات الداخلية.

انتقلت الجزيرة في تغطيتها للاشتباكات الداخلية إلى مستويات متعددة، أولها كان مستوى الموضوع، أي تقديم الخطاب ضمن صيغة التسوية، "المساواة" في العناوين، على اعتبار أن الاشتباكات معضلة ومشكلة يجب أن تحل، وهي قاعدة يعود تفسيرها إلى اجتهاد "ريجس دوبريه" القائل بأن الإعلام في أهم مراحله سيحول الحلول الخاطئة إلى مشكلة حقيقية[8]

لقد أوردت الجزيرة في الأيام الأخيرة للاشتباكات، وبعد آخر هدنة بين فتح وحماس برعاية مصرية خبرا يبدو للوهلة الأولى متوازنا، يساوي في الفاعلية والموضوع، لكن الدخول في تفاصيله يؤكد تغيير قواعد اللعبة في التغطية.

لقد أوردت الجزيرة نت هذا العنوان يوم 2007-10-6م

"بيريس" يؤكد أن عملية "كيسوفيم" هدفت لأسر جندي حماس وفتح تتفقان على وقف النار عقب الاشتباكات

يلاحظ هنا نوع من التسوية في العنوان الذي يقدم الفاعلين على قدم المساواة، لكن الغائب في الخطاب، هو غياب الاهتمام بالعملية من حيث

فاعلها، حيث غاب عن العنوان وعن الموضوع " الفاعل " ، وهو أحد أعضاء سرايا القدس، يلاحظ هنا أن إحضار نموذج (مقاوم) مع نماذج " متقاتلة سيؤدي إلى إدانة مشتركة، وإعادة تشكيل الرأي العام ضمن نموذج جديد للمقاومة " . لذلك غابت هوية الفاعل رغم أهميتها عن الموضوع وعن العنوان!! ، النماذج تتبدل حسب الأولويات .

في 6-11 نشرت الجزيرة نت العنوان التالي :

عباس يأسف لتجدد الاشتباكات

إطلاق نار على مقر رئاسة الوزراء في غزة، وهنية يغادره

تعود التغطية من جديد لتمارس لعبة الضمائر، والمصادر، والتعميم، والتخصيص، العنوان وفق سياق الخطاب (سيؤدي وفق ترتيبه) إلى نقل الموضوع إلى مستوى الفاعل، وذلك من خلال ترتيب السياق، الذي جاء بعد تجدد الاشتباكات . بالتأكيد بين فتح وحماس، وهنا تم إبراز (الحدث) لموضوع وهو إطلاق النار على مقر رئاسة الوزراء، الذي كان بداخله إسماعيل هنية .

السياق الخطابي والإحالة هنا ستحيل إلى خارج النص[9]، إلى ظروف السياق؛ لأن استكمال المعلومة، سيأتي من خلال الرصيد المعرفي المتوفر للقارئ هنا، هو بالتأكيد أعضاء في فتح .

لكن عند إكمال الخبر يلاحظ أن الفاعلين حسب مصادر أمنية فلسطينية، أبناء عائلتين يتمركزون فوق برج سكني قريب من المقر الواقع قرب مخيم الشاطئ غربي غزة .

ثم يكمل الخبر : " ولم ترد تقارير عن وقوع إصابات في إطلاق النار الذي

يأتي بعد أربع ساعات من هدنة أعلنت لإنهاء الاقتتال بين حركتي "المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)".

يلاحظ ذلك الإقحام والإحالات العشوائية التي تناقض نفسها، بين: هل هو إطلاق نار؟ أم صدى صوت رصاص الاشتباكات بين عائلتين، وتستمر عمليات الإحالة والسرد والانتقاء في تأكيد خطورة هذا الحادث، والذي لم يسفر عن أي إصابات؟ وذلك من خلال ربط الحوادث بسياق واحد: وهو كالآتي.. "وفي حادثة مشابهة، قال مسؤولون من حماس في وقت سابق: " أن مسلحين فتحوا النار على مكتب وزير من أعضاء الحركة في غزة، بينما كان بداخله، لكنه لم يصب بأذى". يلاحظ أن هذه الإحالة تنفي الرواية الأولى وتضعها في محاولة اغتيال لإسماعيل هنية..

ويكمل الخبر هنا هذه السلسلة ليصل إلى الذروة الآتية: واتهم مصدر من حماس المهاجمين بمحاولة اغتيال وزير الشباب والرياضة باسم نعيم، يلاحظ أن الخبر هنا يمكن أن يكتب بطريقة مناقضة لو استعمل السياق الوارد أساسا في الخبر، وهو صمود الهدنة ولا إصابات؟

في اليوم التالي للاشتباكات، تمارس اللعبة الدور النقيض، فهناك اشتباكات وقتلى معروفي الهوية، فقد أوردت الجزيرة نت يوم 12-6-2007 العنوان التالي:

"قتلى الاشتباكات في ازدياد، وحماس تدرس هدنة فتح".

تعود الجزيرة مرة أخرى إلى أسلوب (المساواة) وعرض الخبر على شكل موضوع، تؤكد ذلك تفاصيل الخبر الذي يمارس تقنيات واستعارات وعوامل إبراز تنقل الحدث إلى إحالات تعيد صياغته

في سياق يخدم فكره مشبعة ومعدة بطريقة خطابية ذكية جدا، فقد كانت مقدمة الخبر كالآتي:

"ارتفع عدد ضحايا الاقتتال بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بينما أحرقت محطة الإرسال التلفزيوني، واختطف عامل فيه بأحدث مواجهات بين الطرفين بقطاع غزة".

يلاحظ ذلك الإخبار الحاد القطعي والدلالة على مسؤولية الطرفين عن الاشتباكات عند غياب الضحايا وتفاصيل الاشتباكات، لكن هذه التغطية ستعيد تأكيد بعدها الخطابي الذي أخرج بذكاء هائل، تستمر التغطية بتخصيص أكثر: تقول الفقرة التالية:

"فقد قتل **15** شخصا على الأقل، وأصيب نحو **60** معظمهم مدنيون في اشتباكات وقعت أمس بين الطرفين في مدينة غزة، ومخيم الشاطئ غربي المدينة، وببلدة بيت لاهيا شمال القطاع". تمارس التغطية هنا لعبة الإحالة إلى داخل النص لكن دون أية فائدة "للدلالة، فالإحالة "بمعظمهم من المدنيين" تحيل إلى القتلى والجرحى، وهذه قمة الذكاء في تقليل أثر تحديد الفاعلين على المتلقي: لكن سرد الخبر يكشف عن هوية القتلى وهم كالآتي: رية محسن **75** عاما، وحفيدتاها سارة **15** عاما، ودلال **19** عاما، يلاحظ ذلك من خلال الفقرة التالية:

"وقتلت رية محسن **75**عاما، وحفيدتاها سارة **15** عاما، ودلال **19** عاما، في هجوم شنه مسلحون ليل الاثنين بالقذائف المضادة للدروع على منزلها في مخيم الشاطئ.

ثم يكمل الخبر :

والسيدة محسن هي والدة الناشط في حركة فتح الذي يعمل ضابطا في الأمن الوقائي حسن ربيع ، والفتاتان هما ابنتاه ، وهو لم يكن موجودا داخل المنزل وقت وقوع الهجوم " .

يلاحظ ذلك التفكيك غير المترابط للأخبار ، وغياب التأكيد على هوية الفاعلين ، رغم أن السياق يؤكد أنهم من حركة حماس ، والسياق المقصود هنا المقدمة التي أشارت إلى الاشتباكات والضحايا الذين سقطوا خلالها .

ويشير الخبر إلى مقتل قيادي في كتائب القسام ، ويستمر الخبر بالإشارة إلى مقتل الشاب موسى أبو زينة بالرصاص ، ومقاتل من حماس .

ويمر الخبر في الفقرة الثامنة على اغتيال جمال أبو الجديان ، أمين سر حركة فتح في شمال غزة ، وقائد كتائب الأقصى ، والإشارة إلى إصابة عدد من أفراد عائلة أبو الجديان بجروح مختلفة .

يستمر الخبر بإعادة صياغة خبر الأمس حول إطلاق النار حول مقار هنية ، وتخصص الجزيرة خمس فقرات صغيرة لإعادة خبر الأمس كما هو ، مع وضع عناصر إبراز هي الصورة الرئيسة ، وهي مجموعة من المسلحين المقنعين يركضون مسرعين ، وجاء التعليق الذي يمثل ذروة الخطاب هنا كالآتي : " فلسطينيون يركضون لحظة إطلاق النار على مبنى رئيس الحكومة إسماعيل هنية " ، يكشف هذا التعليق عن عنف مسبق يقتضي إعطاء دلالة مضاعفة تتعارض مع – خبر الأمس – ، وهو " إطلاق النار " بدل اشتباك بين عائلتين ، ومبنى رئيس الحكومة بدل " مقر مجلس الوزراء " .

كما وضعت الجزيرة صورة أخرى لإسماعيل هنية ، في منتصف الخبر.

وكان التعليق، "هنية قطع جلسة مجلس الوزراء بعد حصول إطلاق نار عشوائي قرب مقره".

الأهم من هذا كله أن هذا الخبر يعاد في اليوم التالي مع صورتين، مع أن مادة الخبر، هي مقتل 3 أفراد من عائلة قيادي بفتح في هجوم على منزله، ومقتل قائد سياسي وعسكري مهم بهجوم على منزله أيضا، وهذا ما تم إخفاؤه، بدليل إصابة أفراد عائلته في الهجوم!!.

في اليوم نفسه يلاحظ على تلك التغطية:

صاروخ من غزة يجرح ثلاثة في "سديروت".

(إطلاق قذيفة صاروخية على منزل هنية، والاشتباكات تتواصل).

يلاحظ تغيير الخبر بعد نحو خمس ساعات، والحدث الوحيد هو إطلاق قذيفة صاروخية على منزل هنية لم توقع إصابات بشرية، لكن لم تتم الإشارة إلى أن عائلات من فتح قتلت داخل منازلها في أي عنوان!! الموضوع هو إعادة ترتيب الأحداث:

بعد نحو ساعتين، في 12-6-2007م، تنشر الجزيرة الخبر التالي:

الوفد المصري يهدد بفضح المتسببين بالاقتتال
اتهامات متبادلة بين فتح وحماس، والاشتباكات تتصاعد

المهم في هذه التغطية، أن عناصر الإبراز التي بدأت تأخذ بعدا متخبطا،

فالصورة الأبرز التي كانت في الخبر، هي صورة لمنزل جمال أبو الجديان، ووضع تحتها التعليق الآتي: "المسلحون يستهدفون منازل المسؤولين من الجانبين المتناحرين"، في حين أن الخبر يتحدث عن استهداف منزل هنية مرتين، الثانية هي الخبر الأول "إطلاق قذيفة على منزل هنية" أما الأولى فهي إطلاق النار العشوائي – قبل نحو يومين – حول مقر رئاسة الوزراء، يلاحظ ذلك اللعب بالإطلاق!

في التحديث الأخير ليوم 12-6-2007م في منتصف الليل، تنشر الجزيرة الآتي:

"يوم دام بغزة، وفتح تعلن هدنة من جانب واحد"

ليس المهم هنا التفاصيل التي وردت حول الاشتباكات، الأهم هو إعادة خبر إطلاق النار على مقر رئاسة الوزراء للمرة الثالثة، والمقصود هو الخبر الذي نشر حول إطلاق النار العشوائي أثناء اجتماع مجلس الوزراء. في إعادة نشر صورة إسماعيل هنية، وإعادة نشر التعليق. "إسماعيل هنية والوزراء، غادروا مقر الحكومة". التكرار هنا يمارس حتمية خطابية، تضع متغيرات أمام ثابت وحيد، وهو خبر إطلاق النار واستهداف هيئة!!

في يوم 13-6-2007 تبلغ التغطية أسوأ مراحلها، حيث تصل بترتيب الأحداث إلى مستوى التأويل بوعي مسبق، مؤكدة الاقتباسات في الخبر، وعمليات التعليق التي رافقتها وفق صيغة مرتبة؛ فقد أورد التقرير تصريحات لسميح المدهون منقولة عن إذاعة تابعة لفتح دون ذكرها، تؤكد دعوته لقتل أعضاء حماس".

وقد استمر الخبر كالآتي تحت عنوان فرعي تصعيد واتهامات: "واتجهت

الساحة الفلسطينية إلى شفير الهاوية خلال الساعات القليلة الماضية، بعد أن اتهمت حماس فتح بقتل أحد كوادر القسام، وابن أخ عبد العزيز الرنتيسي، القيادي في حماس الذي استشهد بقصف إسرائيلي استهدفه قبل نحو ثلاثة أعوام.

وبعد تعرض منزل رئيس الوزراء إسماعيل هنية في مدينة غزة مرتين خلال 24 ساعة" .

يلاحظ ذلك التكرار للمرة الرابعة لموضوعة الاعتداء على منزل هنية، والتصوير قبل ذلك أن كل ما حدث هو ردة فعل لمقتل ابن أخ عبد العزيز الرنتيسي، في الوقت نفسه يعاد نشر الصورة التي كانت الصورة الأساس للخبر الأساسي يوم 12-6-2007م، وبشكل صغير (ربع الحجم) تقريبا، مع تعليق يؤكد إن المنزل يعود لجمال أبو الجديان الذي قتل فيه وأصيب عدد من أفراد عائلته، مع العلم بأن أبو الجديان قائد لكتائب الأقصى، وأمين سر حركة فتح في شمال قطاع غزة، علما بأن اقتحام منزل أبو الجديان، تم قبل مقتل ابن أخ الرنيسي!!

في يوم 14-6-22-007م، تستمر التقنية ذاتها، حيث يغيب الفاعل القاتل إذا كان من قبل (حماس)، وتعاد صياغته بطرق تشتت فحوى الخبر، وذلك بتغييب عدد الضحايا عن التغطية، وتعود القضية الأولى "الاشتباكات" ، لتحتل عناصر الصدارة في الأخبار، فقد ورد في هذا السياق العنوان الآتي:

"جهود لوقف اقتتال غزة، وحماس تسيطر على

مقرات الأمن " .

تحت هذا العنوان، جاءت المعلومات الزاخرة الأكثر حرارة وخطورة، ففي الفقرة الثالثة عشر . وبعد تعليقات واقتباسات للمتحدثين باسم الفصائل حول تبادل الاتهامات، ورد الآتي: كما نسف مسلحو القسام مقر جهاز الأمن الوقائي في خانيونس، مما أدى إلى مقتل 14 شخصا، وجرح أكثر من مائة، وتضاربت الأنباء بشأن لجوء عشرات من منتسبي هذا الجهاز إلى مصر بعد تفجير مقرهم. يلاحظ أن هذا الخبر جاء تحت عنوان فرعي " سيطرة حماس " ، وهو عنوان مكرر في العنوان الأساسي، وفي كل التعليقات التي سبقته.

تحت عنوان فرعي آخر هو مواجهات بنابلس، خصص الخبر لمحاصرة مجموعة من العاملين بمؤسسة للإنتاج الفني تابعة لحماس، مع وضع صورة لمسلحي فتح وهم يخطفون شخصا، وجاء تحته التعليق التالي: عناصر من كتائب الأقصى يختطفون موظفا في مؤسسة للإنتاج الفني بنابلس" . يعني ذلك أن عملية اقتحام مؤسسة الإنتاج هي ذات بعد إخباري أهم وأخطر من تفجير مقر للأمن الفلسطيني، ومقتل وجرح المئات بداخله.

الأكثر غرابة في هذه التغطية، هو تغييب الفاعل في خاتمة هذا الخبر الذي جاء فيه: "ووسط هذه الأجواء قتل فلسطينيان، وجرح عشرة آخرون، إصابات بعضهم خطرة، في تبادل لإطلاق النار خلال مسيرة نظمتها فصائل فلسطينية، وشخصيات بمشاركة الوفد الأمني المصري للمطالبة بوقف الاقتتال بين فتح وحماس.

في يوم 15-6-2007 تصدر خبر إقالة هنية صفحة الجزيرة نت: وكان العنوان كالآتي..

"هنية يرفض قرار عباس بإقالته ويصفه بالمتسرع".

خصصت الجزيرة مساحة واسعة لخطاب هنية، ولم تعط الوضع الميداني أية أهمية، وجاء خبر إقالة الرئيس لحكومة هنية في المرتبة الثانية، حسب إخراج الموضوع الإخباري، في حين جاء الوضع الميداني ثالثا، وفيه خبر مقتضب عن إعدام القيادي في كتائب الأقصى سميح المدهون، وإلقاء جثته بالشارع مع عدد من مرافقيه.

يوم 16-6-2007، تستمر الجزيرة في تغطيتها وتركز على حالات العنف التي حدثت بالضفة من خلال إخراج خطابي أساسي يتركز على "الفاعل"، و "الإحالة" إلى الفاعل تشكل سلسلة من الأحكام المتوالية دون اضطرار للإفصاح عن حالات التحيز، يلاحظ العنوان الآتي:

"فتح تصعد بالضفة، وواشنطن تعد عباس برفع الحصار".

لن أتحدث عن بنية العنوان التعارضية، التي تقوم على تقنية المقابلة من حالتين ومصدرين للمعلومة تفرض هذه التقنية تعريفا جديدا للمعلومة، من خلال البحث عن الغائب والنادر في صناعة الأخبار وإخراجها حيث تم التركيز على تحديد الفاعل في الضفة الغربية، في مقابل حجب الفاعل المقصود للأحداث المتزامنة في غزة.

تحت عنوان: "تواصل العنف" كتبت الجزيرة نت ما يلي:

"ميدانيا شهدت شوارع مدن عدة في الضفة الغربية مثل نابلس وجنين والخليل، منذ صباح اليوم تجدد الهجمات من قبل مسلحي فتح ضد المؤسسات الحكومية، ومقار حركة حماس، وطالب المسلحون من الموظفين عدم العودة لمكاتبهم، ورفعوا أعلام حركة فتح فوق هذه المباني.

وقال شهود عيان: أن المسلحين خربوا مدرسة إسلامية، ومركزا ثقافيا، ومنظمات خيرية، إضافة إلى مقر تلفزيون وإذاعة".

أما على صعيد الصور، فقد كانت الصور متناقضة، فجاءت الصورة الأساسية على الموقع لمسلحي فتح ورجال الأمن وهم يجلسون للصلاة، لكن التعليق كان "مسلحو فتح دعوا أنصار حماس في الضفة إلى تسليم أسلحتهم".

في حين كانت الصورة الثانية لمسلحين من حماس ينظمون حركة السير، وجاء تحت الصورة التعليق: مسلحو حماس ينظمون حركة المرور في غزة.

يتساءل قارئ الخطاب، لماذا تم حجب الأحداث الميدانية الأكثر خطورة في غزة، بعد إنهاء سيطرة حماس عليها؟ لماذا حجبت مشهد مقتل سميح المدهون ومرافقيه، وخبر الاستيلاء على مقر الرئاسة، ودخول مكتب الرئيس عرفات، ورفع رايات حماس على مقرات الأمن والصلاة فوقها؟ لماذا حجبت الجزيرة تصريحات القيادي في حماس نزار ريان عن انتهاء العلمانية والزندقة في قطاع غزة، والمعركة اليوم معركة إسلام وزندقة وهي تصريحات مطولة نقلتها فضائيات الأقصى يوم **14-6-2007**.

في اليوم الثالث لسيطرة حماس على القطاع، تستمر عمليات الحجب المطلق لما يحدث في قطاع غزة، ويتم التركيز على الضفة

الغربية، لكن ليس ذلك الجانب الخطابي الذي يمارس عمليات صناعة الواقع، إنه جانب أخطر من الحجب، وهو التكرار. ويتضح ذلك من خلال الخبر المنشور بتاريخ. 17-6-2007م.

حكومة الطوارئ تعلن غدا في الضفة الغربية

في نصف الخبر الثاني، وتحت عنوان "مواجهات في الضفة"، الغريب أنه لم يرد أي جديد سوى خبر الأمس الذي تم تفكيكه مسبقا، وبنفس الصياغة، تذكر هذه التقنية بعمليات التكرار لخمس مرات خبر إطلاق النار على مقر رئاسة الحكومة في غزة، لكن المفارقة والتقابل الخطابي يفضح ذاته، بعد سرد أخبار الضفة المكررة عن أخبار الأمس، وهي أخبار عمومية بلا خسائر ولا مسميات!!

تحت عنوان "الوضع في غزة" كتبت الجزيرة:

"وفي غزة بدأت الحياة تدريجياً تعود إلى طبيعتها، وفتحت المحلات التجارية أبوابها، وعادت حركة السير إلى شوارع المدينة، وتهافت السكان على شراء وتخزين المواد الغذائية والبترولية خوفاً من انقطاعها بعد إغلاق جيش الاحتلال الإسرائيلي المعابر الرئيسية للقطاع.

أما الصور، فكانت الصورة الرئيسية لمسلحين مقنعين من فتح والثانية كذلك، في حين كانت التعليقات كالآتي، "مسلحو فتح اقتحموا المجلس التشريعي في رام الله ورفعوا علم الحركة عليه"، ومسلحو فتح أقاموا نقاط تفتيش في الضفة بحثاً عن أنصار حماس، في حين كانت الصورة الثالثة لإسماعيل هنية يلوح

بيده، وجاء التعليق "هنية اتهم فتح ببدء العنف في غزة"

الأخطر من عمليات المقابلة هنا والتحقيق في مصداقية هذه الأخبار المكررة، هو تقنيات الحجب التي مورست تجاه أخبار لا تقل خطورة، بل هي الأخطر بكل المعايير، وقد حدثت في القطاع وفي اليوم نفسه. لماذا تم حجب خبر مقتل خمسة أشخاص، وصور نقل الأثاث والمواد الكهربائية من مقرات أجهزة الأمن؟ لماذا تم حجب تصريح أم جهاد عن اقتحام منزل أبي جهاد، ودخول منزل الرئيس عرفات، وسرقة محتوياته بما فيها ميدالية جائزة نوبل للسلام؟[10] ولماذا تم حجب مقتل خمسة مواطنين والعثور على جثث بينها جثث لعناصر من الوقائي وحماس؟!!

يمكن القول أن هذه الاستراتيجية واكبت تغطية الجزيرة لإحداث ما بعد الحسم أو الانقلاب، وظل التلاعب الخطابي بين تقنية التسلسل الموضوعي، فاعل-موضوع- مفعول به- إحالة، وبين الحجب والتكرار، وبين التعميم والمساواة، أحيانا أخرى ينطبق ذلك على تغطية مسيرة ذكرى ياسر عرفات في الذكرى السنوية الثالثة لوفاته، فقد كان العنوان يوم 12-11-2007 ما يلي:

خلال مهرجان إحياء ذكرى عرفات
خمسة قتلى وعشرات الجرحى باشتباكات في غزة

في اليوم التالي كان العنوان كالآتي:

ستة قتلى بمصادمات غزة، وفتح وحماس تتبادلان الاتهامات

تعود تقنية التسوية هنا من جديد، وهذه الاستراتيجية عمدت الجزيرة إلى اتباعها عندما يتعلق الأمر بكون الفاعل مقرباً من حماس أو من الحكومة

المقالة، إذا علم أن الصورة على الصفحة الرئيسية للموقع كانت لمجموعة من الشبان يلقون الحجارة، وكان التعليق أنصار فتح يرشقون القوة التابعة للحكومة المقالة بالحجارة.

لكن مقارنة بسيطة مع خبر حدث قبل ذلك بنحو شهرين في الضفة الغربية تؤكد هذه الاستراتيجية الخطابية، وهو اشتباك وقع بين قوى أمن فلسطينية وطلبة من الكتلة الإسلامية في جامعة الخليل، جاء العنوان كالآتي:

حماس تستنكر اعتقال طلابها في الضفة، وتنتقد الفصائل.

يلاحظ أن الإحالة نحو حماس هنا تتم بصيغة رد الفعل بعد تأكيد مطلق للفعل عند غياب النسبي، في حالة حروب إعلامية خطابية يتضح ذلك من خلال "اعتقال طلابها في الضفة" دون الإشارة إلى أي عدد، أو حتى إصابات، وكانت الصيغة كالآتي:

"استنكرت حركة المقاومة الإسلامية اعتقال الأمن الفلسطيني طلاباً ينتمون إليها بعد مواجهات بجامعة الخليل في الضفة الغربية" ثم يتابع الخبر "وقررت الجامعة وقف الدراسة ثلاثة أيام إثر مواجهات ضربت من خلالها عناصر في الأمن الوطني طلاباً من الكتلة الإسلامية في الجامعة، واعتقلت آخرين، ولم يسلم من الضرب أيضا بعض الصحفيين الذين صودرت كاميراتهم أثناء تصويرهم مظاهرة الطلبة إمام حرم الجامعة احتجاجاً على زيادة الإقساط الدراسية".

يتساءل محلل الخطاب هنا، لماذا لم يحدد عدد الطلبة المعتقلين؟ ولماذا يتغيب رأي الجامعة عن التقرير؟ في حين يحضر تبرير الحكومة المقالة في الخبر

من أوله عند تغطية مسيرة ذكرى عرفات . ولماذا تمت التسوية في مواجهات قتل فيها أكثر من ستة متظاهرين، وورد "الفاعل" في مواجهات لم يصب أحد خلالها بالرصاص؟ ولماذا كانت الصورة في خبر جامعة الخليل لعناصر الأمن وهم على مدخل الجامعة بينما كانت الصورة في مسيرة عرفات للمتظاهرين وهم يلقون الحجارة؟!!

أما عن تقنية الحجب وهي الأخطر في مثل هذه التغطيات؛ لأنها تعطل الدور الأساسي للإعلام المتمثل في نقل الخبر، وتشكل هذه التقنية اقوي أنواع التورط الخطابي بما فيها من إلغاء للحدث والتاريخ على حساب الواقع نفسه، فلماذا مثلاً لم تنشر الجزيرة أي تقرير لمنظمات حقوق الإنسان الذي اتهم القوة التنفيذية بإطلاق النار على المتظاهرين؟ ولماذا لم تنشر الجزيرة خبر احتجاز الصحفيين والاعتداء عليهم إثناء مسيرة ذكرى عرفات؟ لماذا لم تصور صلوات الجمعة التي كانت تقام في الساحات العامة في شهر أيلول من العام 2007م.

إن هذه التقنيات تؤكد هدفاً مسبقاً، وهو اختيار عناصر الحدث التي تساهم في خلق بعد درامي عائم، عندما يتعلق الأمر بأي حدث أو تقرير أو مصدر يمكن أن يمس صورة النموذج، الذي تحاول تقنيات التغطية إبرازه، وإن حدثت التغطية، فإنها تتم على شكل تعليق على الحدث، يقدم فيه ناطقو حماس رؤيتهم الخاصة للحدث وفق صيغة النفي، فالموضوع هو النفي، وهو تابع فعلي للحدث، لكنه يتحول هنا إلى صيغة اقوى من الحدث نفسه، وهذا ما يطلق عليه أحيانا الحجب من خلال العرض[11]

تغطية الاعتقالات والتعذيب، ثنائية الحكاية والرقم!!

تبلغ ذروة تقنيات الخطاب في تغطية الجزيرة، صناعتها للواقع من خلال تقنيات الاختيار والترتيب والإبراز لعناصر الحدث ذروتها، عندما تتعلق التغطية بقضية خطيرة جدا هي قضايا التعذيب والأمن.

يمكن القول باستقراء عام لمجمل هذه التغطية أنها اعتمدت على عنصر النسق الذهني الذي سيورط القارئ باستنتاج ربما يفوق مجمل الحدث بمعطياته الحقيقية: وقائع، أرقام. بعد سلسلة من عمليات الإخبار التي تركز على ماهية الفاعل، ومن يقع عليه الفعل[12]، من خلال اختيار عمليات الإحالة والفاعلين كممثلين لعناصر الواقع الحقيقة. يمارس الخطاب هنا بعدا معكوسا؛ فهو يعيد خلق الواقع وترتيبه ضمن إحالاته واختياراته وليس العكس، أي أن التمثيل يصبح مرجعا للواقع في حالة التغطية الإخبارية، لاستحالة التحقق، كما أن الصدق هنا يمارس دورا مزدوجا؛ فهو صدق بمعنى مستوى الاختيار، والترتيب وليس مستوى الأهمية التي تحددها الوقائع والأحداث التي يصبح ناقل الأخبار هنا بندولها، ومعيارها من خلال عمليات الترتيب والاختيار، والحجب والتكرار.

لقد مارست تغطية الجزيرة هذه التقنية باحتراف هائل؛ فقدمت ملفا في غاية الخطورة، من خلال إعطاء البعد التمثيلي من عناصر متوحدة، لتؤكد نسقا ذهنيا، فحولت عناصر القضية إلى ثنائية حادة، ثنائية الشاهد – الحكاية – في مقابل العام – الرقم.

بدأت هذه التغطية، بخبر نشر يوم 2007-9-5 عن قصة تعذيب داخل سجون السلطة كالآتي:

حكاية عمر، تجدد اتهامات التعذيب بين السلطة وحماس

يلاحظ لفظ حكاية وعمليات التعليم- من الاسم العلم – التي مارست النسق الحاد، في مقابل موضوعية باهتة دمرها ما قبلها من خلال الحكاية، والاسم العلم. إذا علم أنها دعمت بصورة لشخص "عمر" جاء تحتها التعليق التالي الذي يؤكد النسق الأول، تأكيد عمر أنه تعرض للتعذيب، جدد الجدل بين حماس والسلطة.

الغريب بعد هذا التضخيم الخطابي أن عمر داخل التقرير، يسرد قصة استدعائه لمقر جهاز الأمن الوقائي، وأنه اصطحب إلى زنزانة صغيرة، وشبح لمدة سبع ساعات، لكن التقرير يورد بالحرف "ويؤكد أنه لم يتعرض للتعذيب أثناء التحقيق معه، لكنه كان عرضة للإهانات".

يورد التقرير رأي لمسؤول الأمن الوقائي، يؤكد أن خروج عمر يسير على قدميه بعد التحقيق ينفي هذه الاتهامات.

المهم هو أن عرض وجهة النظر داخل النسق الذهني الذي تم تأكيده بالصور "التعليم" – من العلم – ومطلق الأحكام من خلال العناوين التي تمارس طغيانا هائلا على الدلالة، يعني أن كيفية سرد الأخبار هي – الخبر – وليس عناصره.

في اليوم التالي يوم 9-6 تعيد الجزيرة سرد الموضوع بالتقنية نفسها تحت العنوان التالي:

"التعذيب في السجون الفلسطينية، اتهام واتهام مضاد"

يتحدث التحقيق وفق العنوان "الموضوع" عن التعذيب كفعل متحقق، في حين يحضر الاتهام في الترتيب الثاني للعنوان – الموضوع – المهم هنا هو تكرار قصة الأسير عمر التي نشرت كقصة "مستقلة" تؤكد على التعذيب وتحويل عمر لحكاية شاهدة على الموضوع – التعذيب – ، وكما أشير خلال

تفكيك هذا الخبر، فقد ورد عن الأسير عمر تعرضه للتعذيب، لكن هذا النص لن يستطيع مقاومة النسق الذهني الذي تم تحضيره من خلال العناوين والصور والتعليق على الصور.

في اليوم 9-7 تنشر الجزيرة خبرا عن قطاع غزة، في الموضوع نفسه تحت عنوان:

" اتهامات للقوة التنفيذية بتعذيب معتقلين، والناطق باسمها ينفي.

يلاحظ هنا أن الإخراج الخطابي بدأ بالاتهام كموضوع متبوعا بالنفي، مما يضعف الدلالة ويخرجها عن خطاب التأكيد العنيف الذي حمله بالموضوع الأول، علما بأن عنصر الإبراز المعاضد للخطاب وهو صورة كانت لعناصر من القوة التنفيذية وهم ينظمون المرور في قطاع غزة" وبتعليق مشابه.

تصل ذروة التغطية عند تغطية قضية مقتل السيد مجد البرغوثي في سجن للمخابرات، حيث خصص أكثر من ثلاث تقارير مصورة عن القصة مدعومة بصور وتعليقات، تقوم على سرد تفاصيل مقتل الضحية مجد البرغوثي، وتتحدث مع ذويه وأقاربه.

بدأ الخبر الأول يوم 2008-2-24م تحت العنوان التالي:

" وفاة معتقل فلسطيني تفتح ملف التعذيب بسجون السلطة "

جاء تحت هذا العنوان صورة كبيرة لعناصر الأجهزة الأمنية وهي تعتقل أحد أعضاء حماس. وكان التعليق: "الشرطة الفلسطينية تعتقل أحد أنصار حماس في صيف منتصف حزيران الماضي". يلاحظ تداخل السياقات هنا لخدمة حدث واحد وإعطائه أقوى حالات الفعالية والنفاذ، في حين كانت

الصورة الثانية للضحية مجد البرغوثي .

في اليوم التالي يوم 25 – 2 – 2008م كانت التغطية كالآتي :

" السلطة تمنع تشييع إمام من حماس وتعتقل مشاركين "

يلاحظ هنا دخول مصطلح ذو بعد رمزي هائل في الطقوس الجماعية الدينية الفلسطينية وهي كلمة " إمام " ، في حين كانت الصورة للجنازة وكان التعليق كالآتي :

" حشود شيعت مجد البرغوثي في قرية كوبر بعد منعهم من التظاهر في رام الله " ، في حين كانت الصورة الثانية وجه البرغوثي وتحته كان التعليق :

" حماس تتهم جهاز المخابرات الفلسطيني بتعذيب البرغوثي حتى الموت " .

في يوم 2008-2-28م ، تتكرر التغطية مع صورة كبيرة للسيد مجد البرغوثي ، وتكرر صياغة الموضوع ، وتعيد إحياءه من جديد تحت عنوان :

لجنة برلمانية فلسطينية للتحقيق في وفاة مجد البرغوثي " .

يتكرر مشهد قتل آخر هذه المرة في قطاع غزة ، ومشهد القتل كما ورد على صفحة الجزيرة لا يقل دموية أو رعبا عما حدث مع البرغوثي ، لكن تقنيات التغطية هناك متناقضة تماما ، فقصة القتل هذه مشكلة حقيقية ، دور الحكومة المقالة التحقيق فيها . والتحقيق هنا يقابل اتهام ، ما يعني تعميم القتل ، وتعويم

الفاعل – القاتل – .

فقد نشرت الجزيرة يوم 2009-1-30م العنوان الآتي :

الحكومة المقالة فتحت تحقيقا بالحادث

" اتهامات لحماس بقتل عضو بفتح اختطفه ملثمون "

تكشف هذه التقنية عن ذكاء خطابي، يميل نحو التعتيم، وأخذ مطلق الدلالة الايجابية للحدث، على طريقة التقابل : التحقيق في حادث، يقابله اتهام بقتل عنصر اختطفه ملثمون " في حين كانت الصياغة والصور متناقضة في تغطية الحوادث المشار إليها، على طريقة، تأكيد، تعذيب، قمع، تنكيل، قضية التعذيب، في حين يبرز هنا : حادث، تحقيق، ملثمون، وتغييب الحكاية عن الصور والعنوان، إذا علم أن الصورة الرئيسية في هذا الخبر كانت لمجموعة من النساء ورجل أمام خيمة وكان التعليق : " قطاع غزة يعاني آثار العدوان الإسرائيلي " . لكن تفاصيل الخبر نفسه تكشف عن أحداث مرعبة، بدأت بصيغة الاتهام من شقيق أسامة عطا الله، علما بأن اسم القتيل " العلم " لم يذكر إلا مرة واحدة، في حين مورست لعبة الإحالة بالضمائر في الإشارة إليه، فليس غريبا أن ينهي القارئ الخبر دون أن يتذكر اسم القتيل .

تفاصيل الخبر وردت باتهام من شقيق القتيل بسام عطا الله لحركة حماس، يُقتل أخيه أسامة بعدما اعتقله مسلحون ملثمون قالوا إنهم ينتمون لجهاز الأمن في غزة، ليتم اقتياده، ويتم عرض وجهة نظر الحكومة المقالة بنفي مسؤوليتها عن قتل أسامة، ولا يسمى ذلك فلتانا أمنيا ! ! ويقابله التحقيق مع تأكيد والد القتيل حيازة الملثمين لبطاقات الأمن الداخلي .

تأخذ تغطية الخبر أقل من أربع فقرات، في حين يترك للناطق باسم الداخلية أربع فقرات كبيرة للرد والتعليق على الحادث – القضية !

يوم 2009-3-2، يصل خطاب الجزيرة إلى ذروته في صناعة الواقع والخبر، وإعادة تمثيله بطريقة تخلق نسقا ثقافيا تؤكد من خلاله تقديم الواقع دون أية موارية في بناء المعنى والنموذج وعمليات التجزئة، بشكل يرفع التغطية من النقل إلى التأويل وفق التفكيك التالي:

تورد الجزيرة يوم 2009-2-3 كالآتي:

" وفق تقارير لخمس هيئات مستقلة:

تزايد الانتهاكات الحقوقية بالضفة وغزة والحكومة المقالة تنفي:

يبدأ العنوان الرئيس بنوع من المساواة المسندة والمحالة إلى خمس هيئات مستقلة، في تزايد الانتهاكات بالضفة وغزة، مع تقديم الضفة هنا، لكن التقابل يخسر موضوعيته بسرعة عندما يختم العنوان بنفي الحكومة المقالة ما يوحي غائب الخطاب، تأكيد من حكومة رام الله، ليس هذا هو المهم.

المهم أنه خلال تفاصيل الخبر تبدأ بتأكيد المؤسسات وجود ارتفاع ملحوظ في انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة وغزة، يبدأ الحديث عن الضفة الغربية التي وصلت انتهاكاتها، إلى منع المظاهرات، واعتقال المئات دون تقديمهم للقضاء. ويشير الخبر إلى عضو سابق في الكتلة الإسلامية بجامعة الخليل، يكشف عن آثار الضرب والاعتقال.

بأداة استدراك هي " أما " يبدأ الشق الثاني من الخبر وهو الآتي:

" أما في غزة فتعرض نحو عشرين فلسطينيا للقتل أو إطلاق النار بدعوى الخلافات العشائرية أو التخابر مع العدو، -الاقتباس مستمر- وتعرض آخرون للضرب

على يد ملثمين، وبينهم عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يدعى عيسى من طرف ملثمين يحملون على رؤوسهم شارة " كتائب القسام " .

كما اعتقل أكثر من 120 شخصا غالبيتهم من أعضاء حركة التحرير الوطني الفلسطيني –فتح– .

يتساءل محلل الخطاب هنا، لماذا يتم تغييب الفاعل وتنكيره إذا كان الضحايا من غير حماس، وما هي المعايير التي اعتمدت عليها التغطية لتضع مقتل أكثر من عشرين مواطنا في ترتيب استدراكي بعد اعتقال ومنع مسيرات؟!! ولماذا تم الهروب من موضوع إخباري إلى موضوعي " قيمي" يمارس سحرا طقوسيا يتحدى أي عمليات تحقيق؟ وهل كانت خلفية مقتل 20 مواطنا على أساس عائلي أو التخابر مع العدو، اقتباس في سياق التعليق، أم هو مسند إلى التقارير المشار إليها؟

أخيرا أفردت الجزيرة أكثر من 7 فقرات لنفي مسؤولية الحكومة عن هذه الأحداث، وفتحها للتحقيقات، وتبرير ما يحدث، والهرب إلى تأويل قيمي، مدعم بصورة لطاهر النونو المتحدث باسم الحكومة المقالة وتحتها التعليق الآتي: " طاهر النونو: لن تأخذنا شفقة بالعملاء الذين طعنوا شعبنا من الظهر " هذا التعليق هو تأويل خطابي يساهم بخلق حالة ذهنية تقوم على تبرير كل حدث بعد "الخلل الهائل في نقله" على أساس قيمي عمومي، مطلق، (حادث، تحقيق، رفض، تطبيق القانون" وغير ذلك)، فكيف لمنظمات حقوقية أن تستنكر اعتقال دون قضاء، وتتغاضى عن إعدام دون قضاء؟!!

إنها تغطية تؤول الحدث وتعيد صياغته انسجاما مع أولويات الرأي العام،

الذي يفرض حقائقه على الواقع، ويتغاضى عنها إن وجدت في غير صالحه، ويؤكد ذكاء حماس في تعاملها مع رسائل البث الجماهيري بتقنيات عالية التخطيط والذكاء، وليس أدل على ذلك البيان القيمي الهائل الذي وزعته الحكومة المقالة تمجيدا بالجزيرة رمز الإعلام الحر والمتميز لرواية الممانعة في العالم العربي، وأن موقف هذه الحكومة منها هو موقف الكل وغيرها باطل[13]

إنه تحالف صناعة النموذج وبناء الرأي العام، هذا النموذج الذي ينتقل من نموذج المقاومة "إلى نموذج "الحكم" وفق صناعة إخبارية خطابية هائلة"، لا تدين الفعل إلا إذا اقترن بفاعل، في حين يتحول الفاعل إلى مرجعية للفعل من خلال النفي إذا تعلق الخبر بفاعل من حماس.

فهرس الفصل الثاني

1-الميثاق، مادة (33).
2-براون ويول: تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، 1997م، ص1.
3-للمزيد حول هذه الإشكالات، ينظر: الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة، الفصل الأول.
4-ينظر، تحليل الخطاب، مرجع سابق، ص145 – 150.
5-ينظر، رولان بارت، مبادئ في علم الأدلة، ترجمة محمد البكري، دار الحوار، سوريا، ط2، 1987م، ص 135 وما بعدها.
6-تحليل الخطاب، مرجع سابق، ص 152، وينظر كذلك إلى مؤلف "فوكو"، نظام الخطاب حيث يتحدث عن التعارض بين الخطاب الحقيقي وغيره، ضمن علاقات معقدة، ص (27-15).
7-ينظر، بوريو، الرمز والسلطة، مرجع سابق، ص 57 – 70.
8-ينظر، ريجيس دوبرية، الميديالوجيا، سابق ص 5—11.
9-ينظر، تحليل الخطاب، مرجع سابق، ص 215 – 224.
10-نظر مواقع وكالات الأنباء، يومي 2007/ 6/ 17-16م، والصحف اليومية الفلسطينية، منها جريدة الأيام، عدد 2007/ 6/ 17م.
11-1ينظر، بيير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة، درويش الحلوجي، دار كنعان، دمشق، ص 30-20.
12-ينظر تحليل الخطاب، مرجع سابق، ص 296 – 300، وكذلك ما كتبه عبد المجيد جحفة، عن الصدق والإحالة في كتابه مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص 110 – 111.
13-ينظر التقرير الذي نشره المركز الفلسطيني للإعلام، يوم 2008/ 3/ 10م، والذي يتضمن نقلا لبيان أصدرته وزارة الإعلام المقالة.

الفصل الثالث

خطاب التبرير "التأول"، إن كان فعلها فقد صدق؟

إذا كان خطاب الميثاق التأسيسي، يبني ثقافة المطلق – الحق – ويقيم معه محورا استبداليا مع الحركة – الجماعة – على اعتبار أنها أداة "للحق" في تدبير وتطبيق هذه المقاصد، وفق تأويل، لا يعترف بنفسة تأويلا ، بل بعد حقيقي للغة، وإن وقع خلاف فهو في الفروع وليس في الأصول، وهنا يمكن ببساطة أن يحل كل منها محل الآخر، وهي محنة التأويل في الثقافة العربية عبر العصور[1]، لذلك لا يتم استحضار السياقات في "الميثاق" ، لأن الميثاق نفسه تأسيس أصيل معادل لتأسيس أصيل يقابل هو (والأصل)، غيره على أنه اجتهاد.

في التغطية "الخطابية" وهي عملية التخطيط وصناعة النموذج في المجال الرمزي الذي يمثل شبكة الاتصال والعلاقات الأوسع في التخاطب، يصبح السياق سيد الموقف، من خلال البحث عن التبرير، لذلك كانت استراتيجية التغطية في الانتشار، بعد سلسلة من المؤسسات الإعلامية التي أسستها حماس شبكة الأقصى الإعلامية: التلفزيون، والراديو، إضافة إلى جريدة فلسطين وعدد لا بأس من المواقع الالكترونية، إضافة إلى ذلك التآزر – التقني – بينها وبين أهم القنوات العربية – وعلى رأسها قناة الجزيرة – التي لعب فيها السياقي والأمني والإخباري والسياسي دور المحرك والمنظم، مما أفرز هذه التغطية المغرقة في ذكائها وحرفيتها وانتقائيتها التي لا يمكن للمتلقي البسيط الكشف عنها، وهي إستراتيجية اتبعت الحجب في مراحل حساسة، ومن ثم التعليق على الخبر دون إيراد الخبر أساسا، وليس أخيراً، تقنية التسلسل الخطابي، وهي عمليات التنكير والتعريف والمقابلة، كل خبر حسب مرحلته وعلاقته برأي عام الجماهير، لذلك كان السياق هنا هو سيد الموقف، فحضرت الأخبار كتعليق أو تبرير أو تفصيل يعاد ترتيبه بصورة توحي بأنه

أهم من الأصل، ف الاعتقال يصبح أقوى من القتل مثلا، كل ذلك يعيد السياق ليصبح سيد الموقف، بعكس الميثاق الأزلي الرمزي.

في تغطية "التبرير" الذي سيعتمد على ما أوردته حركة حماس من خلال أجهزتها الإعلامية وعلى لسان ناطقيها وممثليها وبياناتها في تأويل ما يحدث، وهنا سيلاحظ اختفاء المساحة الفارقة بين – الأخبار، التأويل، التبرير – على اعتبار أن هذه الثلاثية تعني وفق ما تعنيه، الحجب، التنظير، الإقناع، تحتاج إلى طاقة هائلة من المتابعة والذكاء في المحافظة على الاصطفاف وبناء الرأي العام، وهذا ما يبرر الصراع الإعلامي على الرأي العام على اعتبار أن المجال الرمزي الإعلامي هو خطاب القوة الحقيقية، وهذه محنة التواصل التي عصفت بالأداء الفلسطيني، وأدت إلى تبدل الأولويات من " أنا أفكر إذاً أنا موجود" إلى أنا أشاهِد أو أشاهَد، أنا موجود" ، وهي في النهاية لعبة سلطة وتخويل، وهذا ما ستكشف عنه المطارحات القادمة (2)

من أجل ذلك، يمكن استقراء مادة التبرير، على أنها الحلقة الثالثة من استراتيجية الإقناع والتخويل التي مارستها حماس، منذ تأسيس المطلق إلى تقديم السياق، إلى الحلقة الأخطر التي هي" المطلق هو السياق" ، أو السياق هو المطلق، وهي عملية إضفاء صفة المشروعية على "الذات" كونها ذات قدسية أو حقة، لذلك فإن السياق "خاطئا أم صائبا" يبقى في طور الاجتهاد والمحاولة؛ لأنه مجرى عملي للمطلق، من هنا يعود الميثاق هنا بقوة؛ حيث يتم إجراء مقابلة انعكاسية بين السياق والحق وفق صيغة تبادلية، تعيد إحياء "أسطرة الحق" في التعامل التأويلي، وفق أن الحق حق، إن اصاب فله أجران وإن أخطأ فهو جراء الظروف، أو فرد لا يمس النظام، وفق صيغة إن كان قالها

فقد صدق" ، فالفاعل هنا هو الذي يعيد إنتاج السياق والخطاب، والفاعل هو الذي يعطيه مشروعية، فلا سياق دون مطلق، بل السياق هو أحد أودية المطلق وشعبه في عملية تعطي نفسها دائما صفة الحقيقة التي تمارس الإكراه والمنع والتعليق والتعارض، التي تعيد إنتاج الحدث – السياق –، بل هو نوع من العنف يتم إسقاطه على الأشياء تمهيدا لسلطة، أو ممارسة تفرضها عليها وفق صيغة الانتظام[3].

ضمن هذا المدخل "الانتظامي" للحدث (التبريري) في تحويل الحدث – السياق – إلى جزئية في التعارض بين فاعل "حق" ومعارض "باطل" ،سيتم استقراء خطابات التبرير التي مارسها خطاب حماس في قضيتين أساسيتين هما: "الحكومة والهدنة" كونها ترافقتا منذ تأسيس حكومة الوحدة الوطنية، وقضية الاقتتال الداخلي.

الهدنة: نقاء الفاعل لا الحدث !!

في تتبع الهدنة أو التهدئة، ربما يكون من نافل القول العودة إلى خطاب الميثاق المفتوح على الحق المزمن في أحقيته، والباطل الممعن في باطله، ولأن هذا البحث ليس من هدفه التحليل أو التأويل السياسي، يبتعد عن الخوض في الجدال، لذلك يعيد الميثاق تأكيد الطابع المقاوم غير المهادن الذي لا يؤمن إلا بالجهاد ويرفض المساومة، وهو نموذج المقاومة الأشرف والأنقى؛ لأنه ممثل الحق، وهو الإسلام الذي عاد، وهو لا يقدم ذلك كتأويل أو اجتهاد، بل كحقيقة ناصعة لا تحتاج إلى برهان.

العودة إلى إحياء الميثاق – المجرد –، تساوي بين السياقات وتعدم الفوارق بين السياسي والتاريخي إلا من خلال تأويل واحد وحيد، مطلق تمثيلها

للإسلام دون مواربة، بل هي تعلن صراحة أنها الإسلام الذي عاد. "يرد في مجلة حماس التي نشرت في الذكرى الـ (19) لانطلاقتها ما يلي: " . . وفي غزة كان بزوغ الفجر وعنف الصحوة والإحساس، وتنتشر البشرى بين الناس، عاد الإسلام بكل حماس" . لا يغيب عن الذهن هنا عنف الخطاب في جرسه الموسيقي، حيث السجع والجناس، والدلالة الصارخة التي تعلن المساواة بين الإسلام كمطلق رباني حضاري، وبين حماس كمطلق "سياقي" تاريخي، لا يمكن الفصل بينهما.

وهي ذروة المقاومة المطلقة و"الشرف ا لأوحد"، وهي صاحبة الميزة والشرف العسكري الذي لم يحرزه غير حماس، "كما ورد في مجلتها في الذكرى الـ (19)، وهذا استمدته لأنها لم تعلن يوما عن عملية ليست لها، ولم تسرق جهدا قدمه مجاهد من أي فصيل آخر، ليس النقاش هنا عن الحملات الطاحنة على وسائل الإعلام التي خاضتها حماس على شاشات التلفاز عن هويات منفذي العمليات مع حركة الجهاد خصوصا، ولا يهم الباحث التحقيق في هوية منفذ عملية عين عريك الذي استشهد في زنزانته اغتيالا بعد إن حكم ست مؤبدات، ولا هويته التنظيمية، ولا غيرها من السجالات. والشاهد هنا هو ذلك التوازي بين المطلق العقائدي، والمطلق النضالي وما يمثله ذلك من توالي المطلقات.

يعود التعارض – المؤسس في الميثاق- إلى الظهور من جديد وبالطريقة نفسها، فحماس هي نهج الإسلام الذي رجع إليه الشارع الفلسطيني، وهي التي فجرت الانتفاضة الأولى، – وليس هدف البحث الخوض في ذلك ولا التحقيق فيه – وهي وسط ذلك تقدم تعارضاً مع الزعيم عبد الناصر الذي منعها من المشاركة في المعركة، المقصود بالجماعة هنا – الاخوان المسلمون – وكذلك

تعيد تعارضها مع بعض الفصائل الفلسطينية التي كانت تسب الله ورسوله عمدا، وهم الذين كانوا يصطفون مقابل كتائب الإخوان يرددون: إن تَسَل عني فهذي قيمي – انأ ماركسي لينيني أممي، (مجلة الانطلاقة الـ 19).

العتبة المهمة التي أعيد تنظيمها هنا، تهدف إلى توفير مدخل لتأويل السياق، وما هي حدوده، وما علاقته بالحدث؟ وما علاقة الحدث بالنظام؟ وما علاقة النظام بالأيديولوجيا؟ وما علاقة الأيديولوجيا بالسياسة؟ وما علاقة ذلك بالثوابت؟ وما هو تعريف الثوابت؟

يلاحظ أن الثوابت هي الفاعل وليس الحدث، ولعل تساؤلات بسيطة يمكن أن تعيد تلك التأسيسات إلى درجة الصفر، فلماذا مثلا وقعت الحركة اتفاق تحالف الفصائل العشرة بعد أوسلو؟ هنا تحضر الإجابة، بأن "الحكمة ضالة المؤمن" بمعنى تمويه الحدود الفاصلة بين السياق والمطلق وأيهما يحدد الآخر، وما هي حدود التأويل من المعنى العام إلى الخاص[4] أو العكس؟ وما علاقة ذلك باللحظة التاريخية والدلالة التاريخية للألفاظ؟ أي علمانية عبد الناصر وماركسية الفصائل، وتحالف الفصائل العشرة مثلا. السياق هو أن الفاعل هو الذي يحدد نقاء الحدث وما دامت "حماس" هي الأنقى، فهي المطلق، الذي يكسب السياق صفة المطلق.

للتأكيد على هذه الاستراتيجيات الخطابية، استحضر هذه الفقرة التي وردت في مجلة انطلاقة حركة حماس التاسعة عشرة، ولم يكن اختيار هذا العدد المركزي للانطلاقة عبثا، بل لأنه باعتراف الحركة نفسها واعتراف كثير من المحللين السياسيين، عام شهد تحولا مهماً في سياسة الحركة، وهو المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني للعام 2006، وما يعنيه ذلك من تحول مهم في السياق السياسي.

لخص خطاب حركة حماس هذا التحول، ضمن سرد تاريخي خصص لعمليات الحركة العسكرية ومواقفها الداعمة للمقاومة، وكيف تقدمت وفازت ببرنامج المقاومة، تختزل هذه الفقرة التي كتبت "بالخط الأحمر" في المجلة المذكورة، تقنيات الخطاب ودوافعه كما حاولت هذه الدراسة افتراضه، تقول الفقرة التي وردت في صفحة (21) من المجلة المذكورة الآتي: "إلى جانب هذه المسيرة المظفرة من الملاحم البطولية والتفاني الذي قل نظيره، بل كان أسطورة العصر، كان لا بد لحماس أن تنطلق انطلاقتها السياسية العملاقة، وهي على ثقة مطلقة أنها أصبحت خيار الشعب الفلسطيني، لذلك قررت المشاركة والدخول في انتخابات المجلس التشريعي بعد أن دفنت بجهدها وجهادها مشروع أوسلو، كانت مشاركتها انطلاقا بالمسؤولية تجاه شعبنا وقضيته وحمايته من الفساد الذي استشرى داخل المجتمع الفلسطيني، حيث يعتقد 85% من أبناء شعبنا – وحسب استطلاعات الرأي – أن السبب في الفساد يرجع إلى السلطة وأجهزتها الأمنية، لذا فإن محاربة الفساد الإداري والمالي هو من واجب الحركة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر صندوق الاقتراع الذي أصبح استحقاقا وطنيا واتفاقا فصائليا ومطلبا شعبيا".

تلخص هذه الفقرة تكثيفا لموقف الحركة في أهم تحول سياسي في أدائها، وفي تحول سياسي لا يقل أهمية وهو إجراء ثاني انتخابات رئاسية وتشريعية بعد انتخابات العام 1996، التي رافقت وتبعت إنشاء السلطة الفلسطينية، كما تلخص هذه الفقرة كوامن ودوافع الاتصال عند حركة حماس، وتقنياتها الخطابية الذكية المعقدة في ترتيب الأولويات، ولتفكيك ذلك لا بد من توضيح جملة من القضايا والتقنيات المشار إليها سابقا.

أولا: إن كل ما ورد من المواقف السابقة هو سياقات سياسية وإعلامية

محددة بالتحول السياسي والمشاركة في الانتخابات، ودفن أوسلو، ومرت باستطلاعات الرأي التي ترى أن الفساد يرجع إلى السلطة وأجهزتها الأمنية، وانتهت بالإجماع الوطني على الانتخابات التشريعية.

ثانيا: إن هذه السياقات قدمت على شكل "مسلم مطلق"، فالسياق يواجهه المطلق المتكلم – الفاعل – النموذج المطلوب والمحدد والواضح والبديل، فالفاعل المطلق حول التحول السياسي بشكل غير مباشر إلى جزئية داخل المطلق الفاعل، مثال ذلك: ملاحم بطولية قل نظيرها، وكانت أسطورة العصر، وهي "على ثقة أنها أصبحت خيار الشعب الفلسطيني"، "وأنها" دفنت مشروع أوسلو بجهدها وجهادها، ومحاربة الفساد ورد المظالم إلى أهلها، وإنهاء الفساد الإداري والمالي، هو من واجب الحركة". هذه الأحكام وهذا التعارض الذي أشير إليه مسبقا، والذي يعتبر استراتيجية خطابية تواكب أداء حماس التواصلي، ينتقل الآن إلى حلقة التحول السياسي.

ثالثا: لم توضح الحركة كيف تم ذلك؟ وكيف سيتم حماية مشروع المقاومة؟ وكيف يحارب الفساد ويدفن مشروع أوسلو؟

بالمقابل يمكن تقديم مفارقة خطابية تُسائل خطاب التحول على ضوء خطاب التأسيس المشار إليه في الميثاق، وفي الدعاية الانتخابية للحركة، وهذه المفارقة يمكن أن تلخص كالآتي:

أولا: إن المحرك الأهم للخطاب الإعلامي لحماس، هو خطاب تعبوي يستهدف إقناع الرأي بغية تحقيق إجماع يؤهل الحركة للفوز عبر الانتخابات، وهو استنتاج الحركة بأنها أصبحت خيار الشعب الفلسطيني، عبر الاستطلاعات، وهنا يطرح التساؤل التالي: هل يعني أن الحركة لم تكن قبل هذه المرحلة خيار الشعب الفلسطيني؟! وكيف وصل الأمر إلى أن يقود

الحركة استطلاع رأي؟

ثانيا: لقد أعادت الحركة ترتيب أولوياتها حسب السياقات، وبقيت هي الأولوية ضمن السياقات كلها، في حين لم توضح الحركة حتى الآن كيف دفنت أوسلو؟ وأعادت ترتب الأولويات ضمن حقيقة واحدة، هي صندوق الاقتراع، والإجماع الفصائلي، أو الوطني.

ثالثا: غاب بشكل تام المؤسس الأول للحركة ومعيارها الوحيد للتعامل مع أي فصيل أو أي موقف سياسي، غابت هنا هوية التأسيس الفارقة للحركة، وهي البعد الديني "الإسلام" الذي تعتبر الحركة نفسها "عودة صحوية إليه.

بعد هذا التحول، سيعود البحث لتفكيك إعادة ترتيب الأولويات لدى حماس وفق ما سبق كالآتي:

في الثمانينات[5]	الإسلام في مواجهة العلمانية (الميثاق)
في التسعينات	المقاومة في مواجهة أوسلو، (بيان الفصائل العشرة وبيان رقم (102) الصادر عن حماس بخصوص أوسلو، يستمر ذلك حتى الانتخابات الثانية.
2006 وما بعدها	الإصلاح في مواجهة الفساد، الأمن في مواجهة الانفلات، حضور ضئيل لخطابات المقاومة.
بعد حكومة حماس	التفويض الشعبي، بداية الحديث عن الهدنة، تركيز أكبر على الفساد (بيان النصر في الانتخابات)، سلسلة التحليلات الواردة على مواقع حماس حول أداء الحكومة.

ولأن هذا البحث بحث في التقنيات، يعود الباحث لتحديد السياقات،

وتقنيات التعارض فيها:

من "مقاومة الهدنة" إلى "هدنة المقاومة":

لا يحتاج الباحث كثيرا ليؤكد أهمية المقاومة "خطاب المقاومة" في ممارسة حماس الاتصالية التي كانت في تعارض مستمر مع أية تهدئة أو هدنة، إلا إذا توقف العدوان الإسرائيلي واعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وربما يحتاج الباحث إلى عشرات الصفحات لسرد هذه المواقف، "ربما يكون موقف خالد مشعل هو الأبرز، الذي قال فيه صراحة في تعليقه على رد حماس على محاولات التهدئة في بداية الانتفاضة الثانية، قال: "حماس تنطلق من رؤية محددة هناك احتلال، إذن هناك حق مشروع في المقاومة"[6]. ويتابع خالد مشعل في الرد على تساؤل آخر: في ظل عدم اعتراف العدو بحقوقنا، وفي ظل عجز العالم عن إنصافنا، ليس سوى المقاومة"[7]. وفي هذا السياق أيضا عبر عن رفض منطق السلطة؛ لأنها سياق سياسي نابع عن اتفاقية أوسلو[8].

إضافة إلى ذلك يستطيع أي باحث ببساطة العودة إلى أرشيف وخطابات حماس المقاومة للهدنة باعتبارها خدمة مجانية للعدو، وضد مصالح الشعب الفلسطيني، مثال ذلك تصريحات الدكتور محمود الزهار لقناة الجزيرة عام 2005، التي قال فيها أن الدعوة إلى وقف إطلاق الصواريخ في مقابل هدنة مع الاحتلال مشبوهة وينظر إليها بعين الريبة والحذر" ويتشابه مع ذلك ما قاله الشيخ يونس الأسطل لجريدة الرسالة عام 2007، حيث قال "أن المقاومة الفلسطينية في تصاعد مستمر وستطال الاحتلال في كل مكان والمطالبة بالتهدئة إنما تهدف إلى تقديم خدمة مجانية للعدو[9]

مما لا شك فيه أن الخطاب السياسي هنا يتحكم بالموقف التواصلي، هذه

بديهية سياسية، لكن الأهم هنا وفق تفكيك تقنيات الخطاب، ما هي الحدود الفاصلة بين الرفض والقبول؟ وما هي المرجعيات التي تتحكم بالمواقف والتصريحات؟ وكيف يحدث الاستبدال بين الاستراتيجي – المطلق – وبين التكتيكي – السياق–؟

أوضح الفصل الأول الإيهام المطلق الذي يمارسه ميثاق حركة حماس كونها سياق ذو علاقة عضوية بالمطلق – الحق– الإسلام– الخير– الإصلاح– المقاومة– الأمن. . . الخ، بتطور السياقات اللاحقة، وتبعا لذلك الإيهام تمارس الحركة تكتيكا خطابيا يستفيد من اللحظة – السياق – وتقوم بعمليات ترميز تواصلية ذكية، لسلسلة متقطعة من الملفوظات لا يجمع بينها سوى استقراء آراء الجماهير من ناحية، وأتباعها من جهة ثانية، وهي هنا في حاجة أقل للمطلق، أما الملفوظات الأخرى، فهي ذو اتجاه معاكس، حيث تقود آراء الجماهير مباشرة نحو موقف سياسي واضح لا لبس فيه، وهي هنا تجد نفسها مضطرة لإعادة إحياء المطلق وإنتاجه.

سيتخذ البحث اللحظة السياسية التي اتخذ فيها الحديث عن الهدنة زخما سياسيا وإعلاميا واسعا، والذي بدأت بوادره رسميا في منتصف شهر شباط 2008، عندما نشر رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية بيانا أعرب فيه عن استعداد حكومته " لدراسة أي مقترح أو مبادرة يمكن أن تصب في تحقيق الأمن والسلام العادل والهدوء عبر انتهاء الاحتلال وتوقف العدوان، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه" . وأضاف "حينها لن يكون هناك مبرر لإبقاء الوضع على ما هو عليه" (10)

مثل إستراتيجية حماس السابقة، لا يمثل هذا التصريح جديدا في سياسة الحركة التي ألمحت إلى قبولها هدنة، ويلاحظ هنا غياب السياق عن الخطاب،

وهو البداية – الحلقة الأكبر – في التخاطب هنا . . . حديث الأمن والسلام، والحقوق المشروعة وإنهاء الاحتلال وتوقف العدوان، وانتهى بالحديث عن انتفاء المبرر لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وهي قمة العموميات.

في اليوم التالي تسربت أخبار حول وثيقة سميت بوثيقة "الخليل"، والتي أعدها الصحفي خالد العمايرة والتي عبر فيها عن موافقة حماس والحكومة المقالة، وهي تصريحات رسمية، عبر من خلالها عن التزامات إسرائيل الأساسية، وتتلخص برفع الحصار عن قطاع غزة ووقف الأعمال العدائية من اغتيالات، وكمائن، وقصف، واعتقال، في حين يلتزم الطرف الفلسطيني بوضع حد للهجمات ضد إسرائيل في الأساس[11]

هنا، يلاحظ أن السياق المخصص يناقض مطلقا مشروع ومقترح إسماعيل هنية الذي استند إلى مطالب سياسية وإن كانت عامة، هنا تغيب كل المطالب السياسية، ويوضع بدلا منها أولويات حياتية هي رفع الحصار ووقف الاغتيال، مقابل هدنة تتعهد من خلالها الحكومة المقالة بوقف المقاومة.

في اليوم التالي يعيد الناطق باسم حركة حماس تأكيد سياق الهدنة بالتفصيل، لتؤكد على أولويات الحركة، ولتؤكد ما جاء في وثيقة الخليل، لكن هذه المرة بشكل رسمي، فقد صرح سامي أبو زهري الناطق باسم حماس أن حركته تتعامل مع الهدنة بناء على طلب أطراف مؤكدا أنه لا مانع لدى الحركة في التهدئة في حال التزام إسرائيل بوقف أشكال العدوان، وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني[12]

لقد بدأ خطاب حماس ينسل من خطاب المطلق إلى خطاب السياق (المطلق) الذي يعيد ترتيب أولويات الحركة على أنها مطلق، كأولويات المقاومة السابقة للقبول بالهدنة وهي: الانسحاب، والحقوق السياسية. حيث

تعود الآن لتصبح أولويات "الحكومة"، وهي رفع الحصار وفتح المعابر.

لكن حركة حماس بذكائها الإعلامي، تلعب بالسياقات وفق أولويات اللحظة، فاللحظة هي المطلق، وهي السياق معا، في اليوم نفسه صرح سامي أبو زهري ردا على عمليات اغتيال نفذتها إسرائيل في مخيم البريج ضد أحد قادة الجهاد الإسلامي، وهو الشهيد أمين الفايد وأسرته كاملة، جاء تصريح أبي زهري، لحظيا ومنافيا لتصريحه خلال 24 ساعة، فقد صرح للمركز الفلسطيني للإعلام ما يلي: إن هذه الجريمة تفتح باب الصراع مع الاحتلال على مصراعيه، وأن هذه الجريمة لن يقف شعبنا الفلسطيني مكتوف الأيدي إزاءها وسيدفع الاحتلال ثمنها باهظا"[13]

في اليوم نفسه، ينشر المركز الفلسطيني للإعلام عنوانا كبيرا يؤكد أولويات المرحلة، وهي فتح المعابر، والتهدئة، وكان العنوان:

"حماس: قطعنا شوطا مهما في الطريق إلى فتح معبر رفح في ظل أجواء إيجابية"

يسرد الخبر تفاصيل اجتماع بين وفد من حماس برئاسة الدكتور محمود الزهار، مع عدد من المسؤولين المصريين، وقد أكد الخبر على إيجابية أجواء اللقاء.

يورد الخبر في منتصفه تصريحا لسامي أبي زهري: "لقد طرحت أيضا قضية التهدئة، وقد أكدت الحركة على موقفها بأنه لا مانع لديها من التوصل إلى التهدئة إذا ما التزم الاحتلال بوقف كل أشكال العدوان وفك الحصار، مع تأكيدنا على استمرارنا في مواجهة أي عدوان"[14]

يلاحظ ذلك الذكاء في ترتيب الأولويات، وتحويل أولويات المقاومة من مفتوحة مع الاحتلال إلى مواجهة العدوان!!

في يوم 2008-2-17، صرح وزير خارجية فرنسا "بارنير كوشنير" خلال اجتماعه مع رئيس حركة ميرتس "يوسي بيلين"، بأن فرنسا مستعدة للعب دور الوسيط بين حماس وإسرائيل؛ لتحقيق وقف إطلاق النار في حال طلب منها ذلك.

الناطق باسم حماس أيمن طه رحب بالدعوة، ودعاه لزيارة القطاع للالتقاء بحركة حماس والحكومة المقالة [15]

كالعادة، يعود السياق إلى خطاب مغاير، عندما يتعلق الأمر بمخاطبة العناصر المقربة من الحركة من خلال مواقعها التي تبدو متشددة ونارية، فقد أورد المركز الفلسطيني للإعلام ردا مغايرا على زيارة "كوشنير"، جاء العنوان كالآتي:

"حماس" تصريحات "كوشنير" و"هولمز" المنددة بالحصار خجولة ولم تفعل شيئا على أرض الواقع".

في اليوم التالي تتخذ التصريحات حول التهدئة بعدا أيديولوجيا خطابيا، يصل إلى حد العنف الرمزي، وبداية صبغ الواقع التواصلي بقوة أقوى من الواقع الموضوعي، وهنا يعاد تضخيم الفاعل، الأكثر وعيا وقدرة، مع تأكيد صارخ على أولويات الحركة المتمثلة الآن برفع الحصار وفتح المعابر، والحصول على الاعتراف[16]

فقد نقل المركز الفلسطيني للإعلام تصريحات لصلاح البردويل الناطق باسم الكتلة البرلمانية لحماس، يؤكد على أهمية التهدئة، إذ يقول: "وإذا التزم المحتل بوقف العدوان وفتح المعابر ووقف المجازر اليومية، فأعتقد انه ممكن أن تكون هناك تهدئة جديدة، موضحا أن حماس لا تمانع هذه التهدئة التي ستخدم المصالح الفلسطينية العليا بالدرجة الأولى[17]

هنا، تعيد الحركة إنتاج السياق الخاص جدا، مقارنة مع الميثاق وخطاب التهدئة التاريخي لحماس، بالعودة إلى المقولات العامة والمطلقة التي يحددها الفاعل – حماس – وهي المصالح الفلسطينية العليا!!

"المصالح الفلسطينية" كمدعاة أيديولوجية، وأحد محاولات تعريف السياقات بحكم مسبق إذا ارتبط هذه الحكم بفاعل هو حماس، هذا الانزلاق الخطابي الذي يعتمد تقنيات توفر الراحة والصحة والفاعلية للمتحدث في أي موقف ومهما تحول موقفه، على اعتبار أن تقنية الانزلاق من الموضوع نحو الهدف المعتمد، بطريقة سفسطائية توهم بأن كل الأمور واحدة، وما يصدق على ذلك يصدق على تلك، وهذا ما يتيح الانتقال من كل موضوع ومن قضية إلى قضية، على اعتبار أنها جميعا تعيد إنتاج المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى[18]

الهدنة تعود الآن من جديد لتصبح "فجأة" هي المصلحة الفلسطينية العليا، بدون أية مقدمات[19]، فقد نشرت قناة الجزيرة تقريرا يوم 12-3-2008 يتحدث عن تفاؤل مصري بالتوصل لتهدئة في غزة، ويسرد التقرير بأن الجهد المصري يتحدث عن تفاؤل التهدئة بين الفلسطينيين في قطاع غزة وإسرائيل، وتؤكد التغطية مرة أخرى استراتيجية الجزيرة في دعم حماس الخطابي من خلال تعويم الطرف الفلسطيني الآن، بدليل "الفلسطينيين في غزة"، بدل من حركة حماس، في حين أعادت نشر نفي إسرائيل لمفاوضات تهدئة بين إسرائيل وحماس، لماذا غابت حماس في الإثبات المصري وحضرت في النفي الإسرائيلي؟!![20]

المهم في هذه التغطية إن المطالب بقيت هي نفسها، وهي فتح المعابر ووقف الهجمات.

في اليوم نفسه يختلف إخراج الخطاب، ليعاود ما يمكن أن يطلق عليه "البتر الكيدي"، وهو اقتطاع المشهد العام في اتجاه واحد، ومحاولة تضخيمه عندما يتعلق الأمر بخطاب ينشر على وسيلة تابعة للجماعة الأيديولوجية أو السياسية، فقد أورد المركز الفلسطيني للإعلام يوم 12-3-2008م ثلاثة أخبار على صفحته الأولى كانت عناوينها كالآتي:

"البرودويل: لا صفقة تحت الطاولة بشأن التهدئة، واتهامات عباس باطلة"

ثم: "نصر: لا تهدئة مجانية للاحتلال، ومستعدون للتعاطي معها على أن تكون شاملة ومتبادلة".

ثم: "أبو مرزوق: السلطة ليست مطلقة اليد في خيار العدو للحوار، وشروط التهدئة لم تتغير".

قبل ذلك بيومين، جاء حديث مناقض للفكرة الأساسية أصلا، وهي عودة إلى تقنية التعارض والنفي، فالهدنة أو التهدئة هي مصلحة فلسطينية عليا، إذا كانت موقف لحماس، وهي "الآن" في عهد حماس اعتراف بفشل العدو في استئصال الحركة، هنا يصل الخطاب "الشمولي" إلى ذروته، فقد صرح مشير المصري في شكل درامي تهويلي، بعيد خلط الوقائع والسياقات والمرجعيات، تصريح عضو المجلس التشريعي عن حماس جاء لوكالة "قدس برس"، ونشرتها وكالة فلسطين اليوم الإخبارية يوم 10-3-2008، وجاء فيها: "في موضوع التهدئة، وربما لأول مرة تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة الإقرار بأن "حماس" معادلة قوية يصعب تجاوزها، وأن محاولات استئصالها قد باءت بالفشل، وعندما توفد إسرائيل مبعوث لها باتجاه مصر،

ويطير "ديفدولش" إلى القاهرة في لقاءات ماراثونية بيننا وبين المصريين في العريش حول التهدئة".

يتساءل مفكك الخطاب هنا عن العلاقات والأولويات، ومفهوم التهدئة، هل التهدئة تكتسب بعدا مغايرا عندما تكون حماس طرفا فيها؟ إن الأولوية هي تأكيد تمثيل حماس للفلسطينيين لا غيرها، وهل خلقت حماس لتقاوم أم لتوقع هدنة؟ ولماذا كانت الهدنة خدمة مجانية للاحتلال قبل أيام وتبعه نفي حول التهدئة بعد ذلك بيومين؟!!

التصريحات هذه تؤكد أن المطلق لا يتحول، يبقى مطلقا بدون أي سياق، لا تعريف لأي سياق خارج مرجعية المطلق والأيديولوجيا، وهذا ما يخلق لعبة التهويل والتناقض، الانتفاخ الخطابي والوقوع في المغالطات وخلط السياقات[21]، فالتعريف هنا ليس للهدنة – كسياق" وإنما لحماس "كفاعل".

تصل ذروة التضخم هنا، بالمساواة بين جميع الأطراف، فبعد إسرائيل وأمريكا يطالب عضو المجلس التشريعي مشير المصري الرئيس عباس الاستفادة من فشل أمريكا واسرائيل، والإسراع لمحاورة حماس، يعني ذلك أن حماس بقبولها التهدئة، هزمت أمريكا واسرائيل وأبو مازن.!!

وتعاود التقنية نفسها بصيغة النفي، فقد نشر المركز الفلسطيني للإعلام يوم 10-3-2008 العنوان التهويلي التالي:

نصر: لا تهدئة مع الاحتلال إلا إذا كانت شاملة ومتبادلة ومتزامنة.

الخبر هنا هو نفي لتصريح المصري السابق الذي قال أن التهدئة قاب قوسين، النفي هنا بأداة "لا" المتبوع الاستثناء "إلا" وهي لعبة خطابية في

استبدال السياقات. معنى ذلك أن التهدئة ستحدث بالالتزامات التالية، وهي التزامات وشروط لا تمس الحقوق والقضايا السياسية، بل هي شاملة ومتزامنة في فتح المعابر ووقف العدوان مع إشارة إلى رفض اتفاقية المعابر عام 2005م، ويختتم الخبر بالسياق المتشابه الذي صرح به المصري، وهو أن حماس رقم صعب لا يمكن تجاوزه، فيصبح الخبر هو المضمون نفسه بإخراج جديد، التهدئة تعني أن حماس موجودة وهي الأقوى، مع العلم أنها الهدنة الأولى التي يتم التفاوض عليها لتشمل غزة فقط!!

في يوم 12-3-2008، ينقل المركز الفلسطيني للإعلام تصريحا لإسماعيل هنية يؤكد، ويعيد الكلام نفسه حول فشل العدوان، ويؤكد شروط حماس للهدنة، وهي فتح المعابر ورفع الحصار، ويشير إلى أنها يجب أن تشمل الضفة الغربية.

في يوم 13-3-2008، نشرت الجزيرة نت تقريرا أعلن عن قرب التوصل إلى تهدئة بين حماس واسرائيل منسوبا إلى أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري، وكان قد سبقه نفي لإسماعيل هنية حول سعي حماس للتهدئة وإلى تعاطي حماس معها.

في اليوم نفسه تغتال إسرائيل أربعة مقاومين في بيت لحم، وتعود الاستراتيجية الخطابية لحماس بالاستفادة من السياق اللحظي، وينشر المركز الفلسطيني للإعلام يوم 13-3-2008، العنوان التالي:

"حماس: إعدام المقاومين في بيت لحم لن يمر مرور الكرام، ولا حديث عن تهدئة".

في يوم 17-3-2998، يعيد المركز الفلسطيني مخاطبة جمهوره، بالنفي للتهدئة كالآتي:

"نزال: لا أمل في زيارة تشيني لإنقاذ التسوية، ولا "تهدئة" في الأفق مع الاحتلال".

ثم "حماس: لا مجال للحديث عن تهدئة في ظل استمرار الجرائم الصهيونية في الضفة والقطاع".

في يوم 2008-4-7، تنشر صحيفة "القبس" تصريحا عن موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحماس، يؤكد رفض إسرائيل لمقترح تقدمت به الحركة للتوصل إلى تهدئة مع إسرائيل في الضفة والقطاع.

في النهاية بعد كل هذا العصف الخطابي، تخرج إلى العلن أخبار التوصل إلى تهدئة شفهية بين إسرائيل وحماس برعاية مصرية، ويعود الخطاب من جديد ليسوق الفاعل ويعيد تعويم السياق، فقد صرح فوزي برهوم الناطق باسم حماس خلال لقاء سياسي، بأن حماس قبلت التهدئة من موقف قوة، ولن يتحول إلى ضغط لوقف المقاومة، ويعود أبو زهري لتأكيد أولويات الحركة المتمثلة برفع الحصار، ويشير خلال اللقاء أن الهدنة تشمل القطاع فقط، وهناك جهد مصري بأن يشمل الضفة، هنا منطق القوة الخطابية في ظل عدم اشتمال الهدنة للضفة، ولا ضمانات لفتح المعابر!!

تبرز هذه التقنيات أن الاستراتيجية الأقوى لخطاب حماس الإعلامي هو "استثمار اللحظة" (السياق) ومحاولة اختزاله تأويليا ضمن منطق "المطلق" كفاعل سياقي هنا ما دام الفاعل (مطلقا) حق، خير، إسلام، مقاومة، إصلاح، تغيير، فإن كل ما يقوله يصدق، هنا يصبح تمثيل الواقع ذو بعد تأثيري أكثر من الواقع الموضوعي، على اعتبار أن الرسالة هي المتكلم[22]

في التدليل على قوة ونفاذ الخطاب السياسي لحماس وتحييده منطق التحقيق السياسي، أو حتى معرفة الواقع، يعيد خطاب الهدنة إنتاج مقاومة

جديدة في "مكان محدد" هو الضفة الغربية، لقد دعا ناطقو "حماس" "فصائل المقاومة" للرد على جرائم الاحتلال في الضفة، هنا تبرز القوة في ترتيب الأولويات، على اعتبار أن غزة أرض تحكمها حماس، وبالتالي فإن الأولوية لحماس هي "الحكم". الحكم هنا يستعمل استبدالاً لسلسلة من الألفاظ ذات البعد الرمزي الطاغي والمطلق، مثل الإسلام، الحق، الخير، . . . الخ[23] . ويترك محلل الخطاب خطورة هذا الطرح وتبعاته التاريخية للمحللين السياسيين!!

يستمر خطاب التبرير "الحكيم" لحماس بعد "أملكة" فاعل الهدنة إلى سلسلة من العبارات الإقناعية التي تبرمج السياق والمطلق معا، وتحاول استبدال التعريف "شبه الثابت" للسياق بتعريف طارئ وجديد يكتسب فعالية تتوازى مع فعالية فاعله، فقد أورد المركز الفلسطيني أن قبول حماس للتهدئة جاء بإجماع فلسطيني، وقد ورد العنوان الرئيسي كالآتي:

"حماس: قبولنا بالتهدئة جاء خدمة للمقاومة وتخفيفا عن شعبنا"

إن هذا التبرير الذي يعيد استبدال النقائض الخطابية ويعطي "تأويلا" يجمع بين الفردي المطلق والجمعي المطلق وفق ثنائية ذكية جدا، فالتهدئة بإجماع فلسطيني "الكل"، وبالمقابل حماس هي التي تقبل، وكذلك فإن الهدنة خدمة للمقاومة "وهي هنا حماس"، ولكنها ليست تخفيفا عن حماس وإنما عن شعبنا!![24]

بعد ذلك بأيام قليلة ينشر المركز الفلسطيني للإعلام تصريحا لسامي أبي زهري الذي صرح قبل أسابيع قليلة تصريحات نارية عن فتح الصراع، ورفض التهادن مع العدو، يعود ليصرح على الشكل التالي:

"أبو زهري: التزام حماس بـ "التهدئة" موقف إجماعي، واستجابة

لمصلحة وطنية " .

هنا يمارس المركز دورا مغرقا في الفعالية واستخدام اللغة والسياق، وعودة إلى القيم الجمعية والمصلحة الجماعية، والشروط هي نفسها وقف العدوان ورفع الحصار، الأهم من ذلك أن كل من يخرق هذه التهدئة شخص يمكن أن ترفع الشرعية عنه، ويؤكد أبو زهري هنا على شرعية الرئيس وهو موافق على التهدئة، وهو رئيس فتح، هنا المفارقة الخطابية أن " المقاومة والمفاوضة " الفلسطينية يجمعون على التهدئة، ويختلفون على الوزارات ! !(25)

في 2008-7-8، يبلغ التبرير قوته حيث يتنازل هنا عن السياق، ويعود إلى ربط المطلق بالمطلق، ولا يحضر السياق إلا عند التعارض، وهو ليس تعارضا بين مقاومة وهدنة، بل بين هدنة وهدنة، فقد أورد المركز الفلسطيني تصريحا لأحد قيادات حماس جاء عنوانه كالآتي :

" أبو أيمن طه : التهدئة تعبير عن حكمة " حماس " في ادارة المعركة والنصر حليف شعبنا "

هنا تصل المفارقة ذروتها، فلا فرق بين الهدنة والحكمة، والمعركة والنصر، وهي تغيرات مفرغة من سياقاتها، ولا تعني شيئا خارج السياق، إلا بتعريف واحد، أن الحق لا يفعل إلا الحق، وعلى السياق أن يعيد الالتحام بالمطلق، هنا لا فائدة من التحقيق والوثيقة والتصريح المقابل، على اعتبار أن الحكمة ضالة المؤمن وهو الأحق بها، وكل ناطق يبحث عن حكمته .

يقول : " إننا على يقين أن المستقبل للدين ولشعبنا وأمتنا، ولن يردنا الله خائبين ما دامت الحركة تتوخى مرضاة الله في سياساتها، فالنصر حليفها بإذن الله " .

عدا عن ذلك السياق التبريري الذي يستعيد " الميثاق " ويحييه على اعتبار أن نية العمل بمرضاة الله التي تمثلها " حماس " حاضرة، لا معنى للسياق هنا،

على صيغة، أن الخير يحمل الخير.

لا قيمة لتصريح أبي زهري السابق الذي قال بأن إسرائيل لم تلتزم بالتهدئة، ولم تفتح المعابر ولم ترفع الحصار.

لذلك كانت بداية التقرير، تحضير الوعي العام لأولوية جديدة هي هدية الحق، وهي "الأمن ومحاربة الفلتان" التي تعتبر أهم انجازات حماس والحكومة في غزة، وهي تصريحات تصب جميعها في أن "الحكم" بصفته حكم الخير، يعيد ترتيب أولوياته، وجميعها خير "[26]

تؤكد القدرة على الإقناع في ترتيب الأولويات مهما كانت متناقضة ومتقاربة، تصريحات خالد مشعل التي قال فيها أن الحركة قررت المشاركة في انتخابات السلطة مع أنها لا تملك سيادة، إلا أنها باتت تتحكم في حياة الناس. هنا تبلغ قدرة الإقناع ذروتها من خلال الاستغلال المزدوج للواقع، أي رفضه المطلق بالشق السياسي، والاستفادة المطلقة منه بالشق القيمي!! وهي دعاية مزدوجة، بمعنى حضور وزير في السلطة، إفراز لأوسلو واعتراف بها، بينما، مشاركة حماس فيها تعتبر دفاعا عن حقوق الناس ورغبة في الإصلاح فقط، هذا الخطاب هو القادر على رفض السلطة لأنها إفراز أوسلو [27]، والمشاركة فيها لأنها خدمة للناس، لأن أوسلو – السلطة، باتت تتحكم في أمور الناس[28]

يعكس ذلك قدرة خطابية هائلة على ترتيب الأولويات تصل إلى حد إلغاء الهوية الأيديولوجية، رغم التنظير المطلق بمركزيتها وخطورتها في تشكيل الممارسة، فقد سئل مشعل عن أولوية حماس الآن، وكان الحوار مع مشعل (متزامنا مع مفاوضات التهدئة وإعلانها)، يؤكد مشعل أولوية حماس، وهي التخلص من الاحتلال واستعادة الأرض، وعندما يسأل عن أولوية الدولة

الإسلامية، يجيب مشعل على شكل انزلاق خطابي حيث ينقل الحديث إلى سياق مغاير، يعكس ذكاء حماس في الاتصال، والقدرة على الإقناع يقول، ليس من أولويتنا التفكير في طبيعة الدولة التي ستنشأ، والانزلاق هو الإجابة من سياق إيديولوجي، هو هدف وجوهر حماس، وهو ما يحدد علاقتها بالعالم " الإسلام " إلى سياق سياسي، حيث أجاب بتعارض اعتباطي، على طريقة أنه لا يريد أن يقع في خطأ منظمة التحرير التي حددت شكلا للدولة قبل السيادة، أو انجاز هدف التحرير، ويشير إلى إعلان عام 1988م، ويكمل خالد مشعل، عندما تمتلك السيادة على الأرض، الحكم هو اللعبة الديمقراطية[29]، يتساءل محلل الخطاب هنا، ما علاقة ذلك بميثاق حماس؟ ومن هو صاحب هذه النظرة!![30]، وكيف تحولت السلطة الآن إلى سيادة؟!!

يستمر التبرير لتحويل الهدنة إلى معادلة استبدال مع المقاومة والثبات، وهذا ما تعكسه تصريحات قادة حماس بعد التهدئة وأثناء المفاوضات عليها، فقد صرح الدكتور محمود الزهار لقناة الجزيرة يوم 20-6-2008 أن التهدئة التي توصلت إليها حماس هي مصلحة وطنية يجب تثبيتها والالتزام بها.

وما تلاه من تصريح ليونس الأسطل للمركز الفلسطيني للإعلام، من أن الهدنة هي أول القطر في كسر الحصار، وسيتبعها الغيث المنهمر، والصواريخ هي صواريخ ضارة وموسومة بالنفاق[31]

في أقل من سنة، يقنع خطاب حماس الجمهور ببرنامج المقاومة، ويعيد تأكيدها، ومن ثم تتحول المقاومة إلى هدنة، كل ذلك ممكن ضمن صيغة: أن قالها فقد صدق، إنها لعبة الفاعل، لا السياق ولا الميثاق، هذا الفاعل الذي يحدد أولوياته حسب رؤيته ويعيد تحريك الخيوط وفق هذه الأولويات: ففي أولوية الحكم، والانتقال يصبح النظام هو " المطلق ".

تبرير الحسم: ما يفعله الحق فهو حق

بعد الحديث عن التأسيس المتعالي كما في الميثاق، والانتقال إلى جوانب التحالف التقني بين حركة حماس والجزيرة [32]، وصولا إلى القدرة الهائلة على المساواة بين المطلق والسياق وإمكانية الاستبدال بينهما، تناقش هذه الجزئية، عودة دائرة الإقناع على شكل التحام بين المطلق " الإيديولوجية " والمطلق " السياسي " ، أو بمعنى؛ مطلق المقدس العلوي على مستوى التصور، متزامنا وشافعا للمقدس الدنيوي على مستوى السلوك، بشكل وصل من العنف اللغوي والأيديولوجي، إلى درجة تصف مقاومتها عند المؤسس في هذا الخطاب. النتيجة الآن، التساوي بين المطلق النظري، المقدس، الإسلام، الخير، الإصلاح، وبين ما يفعله سواء أكان داعيا تأصيليا يعرف سر المشكلة، ويصف الحل بالعودة إلى الإسلام، كما في الميثاق. أم كان مقاوما يعيد ترتيب أولوياته ردا على عمليات التفاوض والتخاذل بعد أوسلو، أو حاكما بعد نجاحه في انتخابات المجلس التشريعي، أو داعية للهدنة كما حدث بعد السيطرة على غزة، أو حتى قاتلا بالمعنى الحرفي للكلمة دون الخوض في صياغات التبرير أو الاتهام.

يبدو أن النتيجة التراكمية لهذا الخطاب طويل الأمد قد أتت أكلها، بعد أن شكل تراكم الخطاب عالما رمزيا مقدسا، من الأحاديث والآيات الكريمة، وبعض قصص التراث والمواقف التاريخية، بشكل أعاد بناء واقع رمزي يعادل الواقع الموضوعي المستند إلى الوثائق والاتفاقات الدولية التي لا يمكن أن يصل تأويلها إلى حد النفي أو التناقض، سواء أكان القانون الأساسي الفلسطيني، أو الدستور، أو خطاب التكليف، الذي كُلّف من خلال رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية، إن الواقع الرمزي الذي أنشأه خطاب حماس

خلق لها عالما يمكن أن يعيد تشكيل الواقع الموضوعي، وأي انجاز لهذا الخطاب الرمزي، يمكن تلقائيا اعتباره انجازا على مستوى الواقع، في نجاح هائل ونادر للأيديولوجيا التي لا تفرق بين العالم والواقع !! (33)

البعد الأيدولوجي المقصود هنا. ذلك التحول الخطابي نحو السلطة" الحكم" باعتباره أولوية استبدالية تؤدي معنى الحق المحض، بغض النظر عن السياق، وبعيداً عن المقدس وعلاقة التماهي ما بين الحق وحماس، والتفويض الرباني بتفويض شعبي انتخابي، وبتفويض عقلاني يدعي معرفة الحقائق، تبرز الخاصية الأكثر نفاذا للأيدولوجيا كونها فكرا متحيزا وجماعيا ومخفيا وعقلانيا وفي خدمة سلطة، فهو فكر يدعي العقلانية، ويخفي وظيفته الحقيقية التي هي تبرير سلطة ما (34)

"الحكم" هو العادل المعجمي الذي تحاول حماس تسويقه، هذا الحكم المنقطع عن أي سياق سياسي واقتصادي وأمني، قبل مشاركة حماس في الانتخابات، هنا يعود التاريخ كأداة للأيدولوجيا، العملية ببساطة هي انتخابات على طريق سقيفة بني ساعدة، وكان المفوض فيها "حماس" وعليها وفقا لذلك، أن تحدد وتقوم بالدور الذي رفضته سياسيا وأمنيا ودينيا، الدور هنا غير مرتبط بأي مرجعية قبله، المرجعية هي فقط التفويض، لا علاقة لها بأي بعد خارج السقيفة، وألقاب وزير وعضو مجلس تشريعي ورئيس وزراء، هي حق فلسطيني، ولأنها حق يجب أن تكون نافذة، وأية مخالفة لهذا الحق، تعد على متواليات يبدأ بالتفويض والانتخاب، ويمر بالإسلام والمقاومة، وينتهي بمحاربة الله والرسول والإفساد في الأرض.

الحكم إذن هو الآن الأولوية الأولى، وهو حكم يجسد الشرعيات الثلاث، وهي خطابات مشهورة للدكتور محمود الزهار، شرعية المقاومة، وشرعية

الانتخابات، والشرعية الربانية، ولأن الحكم هو تعبير انجازي لفعالية هذه الشرعيات الآن، فإنه يعيد ترتيب أولوياته خارج أي سياق أو اتفاق سياسي، لا قيمة للقانون الأساسي ولا لمرجعيات السلطة، ولا للاتفاقات الدولية، القيمة الوحيدة هي للتفويض وللحق؛ لأنه أقوى من الباطل، لتحقيق هذه المهمة الالتفافية الحادة والخطيرة، إذ لم يفصل بين خطاب المقاومة والتهدئة والحكم أكثر من عام، كان لا بد لأهم أداة في العالم الرمزي الذي بنته حماس لنفسها، بداية من الميثاق وليس انتهاء بخطاب النصر وبيانات الهدنة وشرعية الحكم!! وهي اللغة أن تتفجر في اقصى طاقة اقناعية على مستوى الانجاز وعلى مستوى الخطاب المعجمي [35]

بعد الحكم تنتقل حلقات الخطاب – كما الميثاق – من العام، إلى السياق، ومن ثم الاستثناء، وأخيرا سيادة الاستثناء كمعادل للعام والمطلق، مثل العلاقة الأخوية بين المنظمة وحماس، التي تبدأ بالأخوية وتنتهي إلى أن العلاقات تحددها العقائد، وهي في النهاية علاقة بين العلمانية والإسلام، وقبلها العلاقة المبنية على الاحترام والتسامح، التي تنتهي بأحقية الحركة الإسلامية تبيان الخطأ وتعريته، لا يتم ذلك قطعا بدون اللغة، فبواسطة اللغة يصبح العنف مشروعا، حينما تلجأ إليه السلطة مظهرة إياه كحق، كضرورة وسبب فيه مصلحة الدولة، ومحاولة إخفاء طابعه كعنف [36]

انتقل الخطاب الآن من شرعية ممارسات السلطة، إلى شرعية السلطة نفسها، ولأنها سلطة شرعية، فإن ما تقوم به شرعي، هذا هو التحضير الأكبر الذي حضرته حماس لتبرير أحقيتها بالحكم، ولأنها تتعارض مع هذا النسق (غير النقي، والفاسد)، كان لا بد لها أن تخلق تاريخها النقي والإصلاحي، بالوزراء والبرلمانيين على مستوى السياسة، وبالقوة التنفيذية على مستوى

العسكر، لأن الإصلاح بحاجة إلى أداة لتنفيذه، ولأن أجهزة الأمن متورطة بالفساد، لا بد من خلق أداة تنفيذية توازيها وتصحح أخطاءها، لا حديث هنا عن علاقة قانونية ولا سياق تاريخي، وكيف يمكن أن ترسم علاقة بين جهاز أمني قديم وجهاز طارئ، إذا كان قانون محدد يحكم العلاقة بينهما، لا حديث هنا عن القانون، الحديث عن "مطلقات" ومجموعة ضخمة من القيم المفتوحة وتاريخ جديد، الانتخابات بدأت اليوم، والسلطة لم تعد إفرازا لأوسلو!! كل ذلك حدث لأن "الإسلام يجب ما قبله"!!

لتحقيق هذه الغاية الصعبة، اعتمدت تقنية خطاب "الحكم" استراتيجيات خطاب المقاومة والهدنة، من خلال ثنائية – الجزء، الكل، وإمكانية استبدال الدلالة والحكم بينهما، حسب تعلقها بالفاعل والمفعول. وهي تقنية ذكية لا تقيم الحدود بين الكل والجزء، ولا تفصل في الحكم بينهما. على طريقة "البعض للكل والكل للبعض"[37]، في تبرير الحسم والسيطرة على قطاع غزة، ويستعمل الباحث هنا مفردات وخطابات حماس نفسها، ولا يمارس أية عملية تأويلية.

استحضر خطاب تبرير "الحسم" بلغة حماس، وهو مصطلح جديد لسلسلة من الثنائيات البديلة التي تتقنها الحركة: معاهدة، هدنة، تهدئة، حسم في استبدال للانقلاب، وغير ذلك من المفردات، استحضرت حماس في خطابها المطلق مستويين منعزلين، عند سياقهما التاريخي، بل والمتناقضان معه أحيانا، هذان المستويان هما: خير الدنيا وخير الآخرة، وهما "الحكم الصالح" و"الإسلام"، فالمعركة إذن بين منظومتين تودي إحداهما إلى الأخرى، فخير الدنيا والآخرة هو الحكم الصالح والدين القويم وكلاهما يؤدي للآخر، وحماس هنا جوهرهما.

في السياق التاريخي الفلسطيني تستعيد حماس، وتحاول إحياء المعجميات ذات الدلالة السوداء في التجربة الفلسطينية، وتربطها مع واقع الحسم، وفق تدرج اعتمد عليه الميثاق، وهو الحكم المطلق- الكل- ثم إمكانية الاستثناء- الجزء -، ومن ثم سيادة الاستثناء في الحكم، أي تضمين الجزء في حكم الكل، اعتماداً على الحق في التصنيف المشار إليه سابقا. الحق المقاوم، الحق المنتخب، والحق الإلهي، لذلك فإن الخطاب يسير بالتوازي بين عالمين: عالم مقدس تمثله حماس فهي جيش الله المظفر[38]، الذي تصبح المسافة بينه وبين أي سياق صفر، بمعنى أن الفعل يكتسب شرعية من "الفاعل" دون أية سياقات أو تدخلات أخرى، أما العالم الثاني فهو عالم مدنس، تمثله على التوالي فئة محددة. جزء من فتح، ومن ثم فتح وبعدها السلطة وهكذا بالتدريج.

لن يدخل الباحث في الحكم على الأخبار الواردة من حيث صحتها ودقتها، إلا بمقدار ما يخدم تقنيات تحليل الخطاب، فهذا عمل المحققين والباحثين عن كذب الخطاب وصدقه، لا فعاليته وتقنياته التي هي هدف هذا البحث.

إنهم يقتلون العلماء والمصلين!!

بدون مقدمات، يستخدم تبرير الحسم "المقدس التاريخي" في التجربة الفلسطينية باستحضار النقيض، وهو "المدنس السياقي الفلسطيني، على شكل ترميز، يبدأ بـ "اللحديين"، ومن ثم "عملاء الاحتلال"، ومن ثم قتلة العلماء. وهنا بداية استحضار المقدس الديني، كل هؤلاء جزء من حركة، ولأن هذا الجزء داخل الأجهزة الأمنية – حسب التعبير – كان لا بد من تنظيف (كل) الأجهزة الأمنية باحتلال مقراتها، لتنظيفها من "الكلاب المسعورة"، مجمل هذا العنف الخطابي ورد في إحدى محطات تأزم الاشتباكات الداخلية الفلسطينية على لسان صلاح البردويل، الناطق باسم كتلة "التغيير والإصلاح" التابعة لحماس، والذي نشره المركز الفلسطيني للإعلام يوم 12-6-2007م بالعنوان التالي:

"البردويل: لا رجعة عن قرار الحسم، ورفع التغطية الأمنية عن "اللحديين".

يشير البردويل في تصريحه هذا إلى أن الحسم هو مع جزء من حركة فتح، هذا الجزء لحدي وعميل، واغتال خيرة "أبنائنا وعلمائنا"، ولم يذكر الخبر اسما واحدا ممن تم اغتيالهم!

الجرائم البشعة وتخطي الحدود الحمراء التي عجلت في خيار الحسم وهو استهداف مقر رئاسة الوزراء الفلسطيني، وهو الخبر الذي نشر عبر وكالات الأنباء في الفصل السابق من هذا البحث نسبة إلى مصادر أمنية فلسطينية على أنه اشتباك بين عائلتين. وهو اشتباك لم يسفر عن ضحايا، وإطلاق النار هنا ليس المهم، الأهم حسب الناطق باسم حماس، هو استهدافه المؤسسة

الفلسطينية الشرعية ورموزها المجاهدة، لقد نشر تصريح برهوم يوم -6-11 2007م، على المركز الفلسطيني للإعلام بالشكل الآتي:

أكد أن العدوان يستهدف المشروع الوطني

"برهوم: الانقلابيون تخطوا الخطوط الحمراء باستهداف مقر مجلس الوزراء الفلسطيني"

هنا سيتم التأكيد على شرعية المؤسسات الفلسطينية طالما مثلتها حماس، فإطلاق النار "العشوائي وفقا للمصادر الأمنية" – هو استهداف لمؤسسات الشعب الفلسطيني الشرعية التي فازت فيها عبر صناديق الاقتراع!! وخلال اجتماع لجلسة الحكومة، التي استقال معظم أعضائها، ولم يبق فيها إلا وزراء حماس، وقد أقالها الرئيس!! السياق هنا للمطلق التاريخي المدعم دينيا و"جهاديا". وهي أهم بكثير من أمور الدنيا كالدستور مثلا.

في اليوم نفسه يورد المركز الفلسطيني للإعلام خبرا غريب السرد يحاول تفجير المقدس الديني، من خلال التركيز على مقتل أحد المواطنين على يد "العناصر الانقلابية" لمجرد لحيته، طبعا المركز لم ينشر أي رقم لأي ضحية من غير حماس في الاشتباكات، ويمكن للقارئ أن يلاحظ أعداد الضحايا في الفصل السابق للبحث وفي الأيام نفسها، الخبر يقول إن عناصر من فتح "أعدموا الشاب حسام أبو قنيص، وقد أورد الخبر الفقرة التالية: "وقال شعيب أبو قنيص شقيق المغدور، إن شقيقه ليس له أي علاقة بحركة حماس، وهو مقرب من فتح، وأضاف إن شقيقه الملتحي كان في طريق عودته من عمله في خان يونس مارا بالقرب من مقر رئيس السلطة محمود عباس، عندما قامت مجموعة تعرف باسم "تنفيذية فتح" بخطف شقيقه نظرا لأنه ملتح دون أن يعرفوا تنظيمه، ويضيف الخبر على لسان شقيق القتيل المذكور، "الأمر لا

يتعلق بحرب على حماس وإنما "بحرب على الإسلام".

تكشف هذه التغطية عن حجم القوة البلاغية، ولا يريد الباحث التحقيق في صحة الرواية اعتمادا على مصادر أخرى، أو إشارة إلى مواقع روت رواية معاكسة، بأن الشاب ألقي من على برج تسيطر عليه حماس وهو من نشطاء فتح، لا تهم صحة الخبر من عدمها هنا، الأهم هو المحاولة القوية لزج المقدس ورموزه في الصراع لينتهي الأمر بأنه حرب مقدسة ضد الإسلام، والدفاع فيها دفاع مزدوج عن الوطن والإسلام".

أما عن المؤسسات الشرعية الفلسطينية يورد الخبر أن المغدور كان مارا بالقرب من مقر رئيس السلطة محمود عباس، يتساءل محلل الخطاب هنا، من هي السلطة المقصودة هنا، هي سلطة لمحمود عباس الذي كلف إسماعيل هنية برئاسة الحكومة، وقبل هذا التكليف رئيس الوزراء المقال، تبرز هنا قدرة هائلة على سحق كل السياقات القانونية والواقعية والحقيقة المستمدة من الدستور والقانون العام، الخبر مشير إلى سلطة أخرى، لا تشترك فيها سلطة عباس بالإسلام والقيم، والجهاد أقوى بكثير من الخيانة والسلطة! إنه خطاب فعال في تجاوز أي سياق غير سياق "قداسة الفاعل" مهما كان فعله.

في **6-13** نشر المركز الفلسطيني خبرا يؤكد قداسة المعركة من خلال الإشارة إلى أن التيار الانقلابي يقتل طالبا لأنه "يعف لحيته" ولا يوجد أي إشارة إلى عدد القتلى الكبير في اليوم نفسه".

في اليوم نفسه، تقتل عناصر حماس اثنين من مسلحي كتائب الأقصى الذين تحدثت عنهم وكالات الأنباء بأنهم أحد أهم أبرز قادة الكتائب والمطاردين للاحتلال الإسرائيلي، ينشر الخبر بتخصيص اسميهما: وهما سميح المدهون، ومنصور شلايل، التهمة الموجهة لهؤلاء هي العمالة،

وتعذيب الملتحين، علما بأن سميح المدهون ملتح" . رواية الخبر تفيد بمقتل هذين الشخصين أثناء فرارهما على حاجز للقوة التنفيذية، ولم يتطرق الباحث إلى الروايات الأخرى لعملية القتل – الأهم هو التبرير بالعمالة وتعذيب الملتحين وقتل الدعاة، وهنا تأكيد على قداسة المعركة بأنها دفاع عن الإسلام والوطن، فهؤلاء عملاء وخونة.

وقد أشار بيان صادر عن حركة حماس [39] إلى "سميح المدهون" كجزء في التيار الانقلابي، ويستخدم المدهون لتعميم الحكم، لأنه يستمد الشرعية من فتح والرئاسة والتيار الانقلابي، هنا تتخذ تقنية الخطاب بعدا تبريريا لرفع مستوى المواجهة وتعميم الحكم السابق – الخيانة والانقلاب– على المتوالية التالية: حركة فتح، رئاسة السلطة – بدليل أن عنوان البيان وصف المدهون بأنه رأس الإجرام في حركة فتح – وهنا بداية التحول نحو الكل، الأهم من ذلك أن البيان يطالب بمحاكمة عادلة للمدهون، يوضح من خلالها في السجن وهو خطاب يعكس مستوى حضاري يوهم باحترام القانون.

لكن خطاب المرئي نفسه ينسف هذه "القانونية" وحتى رواية عملية القتل، فقد بث تلفزيون الأقصى التابع لحماس مشهد إعدام المدهون، والتنكيل بجثته وعدد من زملائه على الملأ في احتفالية نصر للوطن والإسلام [40]، وهي الحادثة الأولى من نوعها في الإعلام الفلسطيني، هنا تبلغ الخطاب قمة التعارض، فالمعركة ليست سياسية ولا فكرية، أنها معركة بين العمالة والخيانة والطهر والإسلام. إنها تعارض ثنائي بين سلطة عميلة وسلطة مقاومة، يجمعها البرلمان نفسه والرئيس نفسه واللقب نفسه، الخطاب هنا يقتل خصمه مرتين، التغييب الجسدي والقتل الإنساني، فهو يعدمه فعليا وإنسانيا، بمعنى أن من يعادي تيار الحق، يقتل ويلحق به عار الخيانة.

في اليوم التالي تستمر تقنية الخطاب نفسها، وتعود إلى المنطلقات الكبرى؛ لتعيد إبراز "الجزء" لتبرير ما حدث من سيطرة على مقار أجهزة الأمن والاشتباكات الدموية، يعيد الخبر تأكيد أن ما حدث هو ضد جزء من فتح، وأن العملية هي تطهير ليس إلا: وللتأكيد على ذلك يورد الخبر ما يلي:

"إن ما قامت به حماس ليس موجها ضد حركة فتح"، بل هو تطبيق لما وعدت به شعبنا من وضع حد نهائي لكافة أشكال الفلتان والعربدة التي يقوم بها أفراد هذا التيار الاستئصالي الدموي، وتحقيق الأمن والأمان للمواطن". ثم وأوضحت الحركة أنها تعاملت مع كل من يسلم نفسه وفق أخلاق إسلامية سمحة، كما أظهرت شاشات التلفزة". ربما من مشاهد إعدام وحرق!!

ثم: "إيمانا من حماس بالوحدة والشراكة على أسس واقعية تتواءم مع حقيقة الوضع الفلسطيني، استجابت الحركة لجهود الوفد المصري، والتقت بهم وسلمتهم رؤيتها لإنهاء ما يجري . . ".

يعيد البيان التأكيد على الأمان للمواطن والأمن لعناصر قوات الأمن الذين تركوا مواقعهم!!

تؤكد هذه التقنيات الذكاء الهائل في ترتيب الأولويات، فالمهمّ الآن هو الأمن، لتحقيق الأمن وطرق الأمن هي العفو أو تسليم النفس، وأظهرت شاشات التلفزة ذلك. يتساءل محلل الخطاب ما الذي ظهر؟ هل كان قتل سميح المدهون أم عرض عناصر الأمن شبه العراة هو أخلاق إسلامية؟ الأهم هنا حضور السياق المطلق، والمقدس" في مقابل السياق الدقيق جدا، اشتباك، قتل، إعدام، بث صور رجال الأمن العراة [41]

الأولوية الثانية، الإيمان بالوحدة والشراكة على أسس واقعية تتواءم مع حقيقة الوضع الفلسطيني، تماما مثل الميثاق، تمثل هذه الوحدة والواقعية

حركة حماس، وتعبيرا عن ذلك استجابت حماس لجهود الوفد المصري وسلمته رؤيتها لما يجري، يوحي الخطاب بأن ذلك تضحية عظيمة!!

في يوم 14-6-2007م، ينشر المركز الفلسطيني للإعلام تصريحات لنائب عن حماس يعيد من خلالها عنف الرموز، التي وصفت ما حدث بالتطهير لقطاع غزة من تجار المخدرات ورجال الدعارة والعملاء، وهي كذلك تنازلت عن القدس وحق العودة، هذا الخطاب تعميق لحالة التطهير في مواجهة الرذيلة!!

في يوم 15-6-2007، تعيد لعبة الخطاب نقيضها، تبرئة الكل لتبرير "تطهير الجزء" وهي لعبة أشير إليها سابقا في أبرع حالات تجنيد السياقات، وإذابة المساحات بين السياق والمبدأ – المطلق –، فبعد التطهير، وبعد كل ذلك يلاحظ ذلك التبدل الخطابي:

يورد المركز الفلسطيني للإعلام في 15-6-2007، الساعة 52 : 7 مساء التصريح التالي:

"أكد بأن حكومة الوحدة ستبقى قائمة بحكم القانون"

"حماس": قرار عباس بتعيين فياض رئيسا لحكومة الطوارئ عربدة قانونية"

يستعمل الناطق هنا القانون، كمعادل "للحق" دون أي سياق، فهو يكتفي دائما بالإشارة إلى فوز حماس في الانتخابات، ولا يورد ما يؤكد الضمان القانوني لحكومة الوحدة التي استقال معظم أعضاءها وأقالها الرئيس، ويستنكر الناطق باسم حماس "العربدة القانونية"، ويختتم أبو زهري دعوته إلى سلام فياض برفض التكليف على اعتبار أن فياض عضو في حكومة الوحدة، وتحتاج هذه الخلطة الغريبة إلى كل خبراء القانون لشرحها!

بعد ذلك بنحو ساعة ينشر المركز نفسه التصريح التالي لمشير المصري، أمين سر كتلة "التغيير والإصلاح" في المجلس التشريعي:

"المصري: عباس ينفذ مؤامرة صهيونية أمريكية، وسنواجه قراراته بالقوانين والدستور".

يحمل هذا لتصريح خطابيا ثلاثة مواقف متناقضة، لكنها مسبوكة بشكل درامي إقناعي: أولا: اللجوء للدستور والقوانين، وكأن قوات الرئيس هي التي احتلت مقر التشريعي، واستولت على سلاح عناصر الأمن وأعلنت تحرير غزة من حماس!

الثاني: يناقض تصريح أبي زهري، فالمصري يشير إلى أن القانون الأساسي يبيح للرئيس حل الحكومة، لكنه لا يعطيه الحق بتشكيل حكومة جديدة، ومشيرا إلى أن حكومة الوحدة ستبقى تسيّر الأعمال، ولا يذكر أي شيء عن استقالة غالبية أعضاء هذه الحكومة.

الموقف الثالث: هو إعطاء الحق "للحركة" استنادا إلى "الميثاق"، بأن تتدخل حين ترى ذلك لمصلحة المسلمين والقضية، حتى لو كان التدخل بتفتيش حرس الرئيس واحتلال مقره، وعندما يرفض الرئيس ذلك، يصبح أداة أمريكية صهيونية ويوصف حرسه "حرس البهاليل".

خطاب مشعل: إنما الأعمال بالنيات!!

بعد هذه التصريحات بنحو ساعتين، ينقلب خطاب حماس، ويعيد تكرار العموميات، ويصبح الرئيس أبو مازن شريكا، وفتح شريكة في النضال، وما حدث هو حالة اضطرارية وليست انقلابا على النظام السياسي الفلسطيني، فالمشكلة الأمنية الآن حُلّت، حسب تعبيره، معتبرا أن قرارات الرئيس لا تحل الأزمة، وأن القضية ليست قضية حكم، وإنما دفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني.

ويستخدم مشعل ثنائية الجزء – الكل – بطريقة ذكية جدا، فهو يعتبر أن كل الأجهزة الأمنية التي تمت السيطرة عليها كانت لحماية "كل فتح" بما فيها الرئيس، وأن حماس بصفتها جزء من النظام السياسي الفلسطيني كلفت نفسها بهذه المهمة، لمنع هذا الجزء من فرض نفسه على الجميع. المعادلة الآن أن حماس هي الكل وعلى الجميع أن يرسم سياساته معها، دائما الأعمال بالنيات، العمل عمل سيطرة وتطهير حسب كم التصريحات التي أسردت، الآن القضية بسيطة عملية اضطرارية وتسير الأمور كما يجب، ولا يجوز لأي طرف أن يدير ظهره للآخر.

مرة واحدة يتنقل الخطاب إلى التبسيط الدرامي بعد التثوير الهائل في المصطلحات والحوادث، ولأن الحوار فشل، كان لا بد من تدخل حماس، بما فيه خير القضية، لأن النية هي الأساس، والآن لأن القضية الأمنية حلت، لا بد من حوار جديد، والأهم من ذلك لا يريد مشعل الأجهزة الأمنية على أساس فصائلي، ويسرد قصة اختطاف الصحفي "ألان جونسون" على اعتبار أنها جزء من حالة الفلتان الأمني، بل هي الحادثة الأخطر، ويخاطب مشعل خاطفي "جونسون" بهدوء ويسميهم "الطرف".

لا يمكن إكمال تحليل خطاب مشعل دون تأكيد حقيقة لا تقبل الشك هي أن مختطفي "جونسون" هم من تنظيم جيش الإسلام، الذي ساهم في خطف الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، مع لجان المقاومة الشعبية، وكتائب القسام، وتبث الفضائيات أكثر من شريط تطالب فيه هذه الجماعة بالإفراج عن ناشط إسلامي محتجز في بريطانيا!!

هكذا يبسط خطاب مشعل الموضوع ويدمر كل السياقات لتصبح في بوتقة النوايا، المشكلة الأمنية حلت ولا بد من الحوار، واختطاف "جونسون" أحد معالم المرحلة التاريخية دون أن يذكر هوية مختطفيه!

التأسيس للمعركة القادمة !!

قبل الخبر المذكور، يورد المركز الفلسطيني للإعلام بيانا لكتائب القسام تعلن من خلاله الإفراج عن قادة الانقلابيين، وهنا يتم الانقلاب على استراتيجية مشعل ليعاد تأكيد الكل بحكم الجزء، فالبيان يورد التأكيد على الاستراتيجية الدينية مرة أخرى في سياق العفو عن قادة الانقلابيين، ويذكر البيان أحمد حلس القائد في فتح على أنه ساهم في هذا الإخراج، يلاحظ الذكاء في خلق المفارقة الخطابية، فهنا فتح فتحان، فتح الشريفة التي تقيم علاقة جيدة مع حماس، وفتح الانقلابية التي تحاربها حماس.

الأخطر في هذا البيان أن التيار الانقلابي يشمل: قائد قوات الأمن الوطني، وقائد حرس الرئاسة ونائبه، وأمين سر حركة فتح في قطاع غزة، ومسؤول جهاز الاستخبارات. يتساءل محلل الخطاب: أين هي المرجعية الدستورية والسياسية هنا؟ مرجعية الخطاب تقول: ما يفعله الحق هو الحق، الحق – حماس – هو الذي يمتلك السلطة لتوزيع الأدوار والانتماء، وتفسير القانون، ومجموعة عسكرية تستطيع أن تمنح العفو لقائد حرس الرئيس، وقائد قوات الأمن الوطني، وعضو مجلس تشريعي، هذا هو مأزق المشهد الفلسطيني وحالته العدمية . . تبرز كل هذه الحقائق والتهم خلال أيام.

تستمر دراما التبسيط بعد الحسم: هكذا دون أية سياقات ومعاهدات دولية، القضية الآن انتهت وسيتولى جهاز الشرطة الأشراف على معبر رفح، فقد ورد العنوان التالي في اليوم نفسه 15-6-2007م وعلى المركز الفلسطيني للإعلام:

"أبو عبيدة: الإشراف على معبر رفح الحدودي مع مصر سيتولاه جهاز الشرطة"

تعود قضية "جونسون" بصفتها ذروة لحالة الفلتان الأمني، وبعد "الطرف" تقترب الخطة أكثر من تحديد هوية الخاطفين، فبدل "جيش الإسلام" يسمى أبو عبيدة خاطفي "جونسون" بإحدى العائلات المتنفذة.

تصل ذروة التبسيط بانقلاب درامي: يحمله العنوان التالي في اليوم نفسه، والموقع نفسه:

"تلقى دعما أمريكيا: عباس ينقلب على حماس، ويحل حكومة الوحدة ويعلن الطوارئ".

تمارس هذه الأخبار والأفعال التواصلية سلطة خطابية قاهرة، هدفها الأساس هو تعميق الاستهواء والإقناع، ذروة كل ذلك مستمدة من الميثاق، إلى صراع النماذج من خلال "الجزيرة"، وصولا إلى تبريرات لتحولين هائلين، هما: تبني الهدنة، وتبرير "الحسم" في غزة، مضافا إلى ذلك عمليات الحجب الواضحة لمعظم القتلى – من غير المتحدث- في الأحداث الدامية، واستقراء الأخبار من مصادر مختلفة تفيد بأنهم أضعاف العدد الذي أوردته حماس عن عدد ضحاياها. هذا من وظيفة محققي مضامين الأخبار!!

الأهم من ذلك أن التعارض المزمن، منذ الميثاق وثنائية – العلماني – المسلم، ومن ثم المتنازل – المقاوم، ومن ثم الشرعي – غير الشرعي، مرورا بالمنضبط والمنفلت وليس انتهاء بالسكير – والمصلي[42] وصولا إلى المعترف بإسرائيل، غير المعترف بإسرائيل.

كل هذه التعارضات عبر فترة زمنية طويلة ستؤدي إلى تقنية هامة ومؤثرة في عمليات الاستمالة الجماهيرية بغض النظر عن سطحيتها ومخالفتها للسياقات التاريخية. أحيانا، ذروة هذه المغالطة الاستمالية، هي أمكلة الذات وشيطنة الآخر[43]

استنساخ المبرر: من أمن القتل إلى قتل الأمن!!

أشار خطاب حماس السابق إلى علمين مهمين : هما، الصحفي البريطاني "آلان جونسون" ، الذي اختطفته جماعة جيش الإسلام، وهي مجموعة مسلحة مقربة من حماس، وكانت قد ساهمت في خطف الجندي "جلعاد شاليط" وحسب وكالات الأنباء التي بثت خبر العملية وصورها، والاسم الثاني هو أحمد حلس، هو كما يبدو على علاقة جيدة بحماس، وقد تكرر ذلك عبر أكثر من موقف، وأكثر من بيان.

في نهاية شهر تموز وقع انفجار أدى إلى مقتل عناصر من كتائب القسام، وصف الحادث بأنه عمل من تدبير حركة فتح، وبالذات نشطاء من عائلة حلس، في مطلع شهر آب تتخذ الحكومة المقالة قرار بالهجوم على عائلة في حي الشجاعية، الذي يأوي عائلة حلس، وقد أسفر الهجوم عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة **90** شخصا.

كالعادة، تعود ثنائية الجزء – الكل، فالهجوم لم يكن يستهدف عائلة حلس ولا حي الشجاعية، بل "مربع أمني" ، فارين من العدالة والمطلوبين للأجهزة الأمنية وبؤرة لإرهاب المواطنين.

يلاحظ عنف اللغة العمومية "مربع أمني" فارين من العدالة والمطلوبين لأجهزة الأمن، وهي مصطلحات ذات جذور إسرائيلية، كانت تستخدم بعضها نشرات راديو وتلفزيون إسرائيل، المهم هنا ليس المصطلحات العنيفة الخارجة عن أي سياق، ولا السرعة الهائلة في كشف هوية منفذي الهجوم في أقل من أسبوع واحد، ولا الأخطر من ذلك هو نفي وجود أحمد حلس في المواجهة وأنه غير مستهدف، في محاولة لاستثمار الجزء.

في المحصلة يصاب أحمد حلس بجروح، ويدور السجال حول من كان

السبب في إصابته نيران الأجهزة الأمنية أم نيران "إسرائيلية"، يلاحظ تلك القدرة الهائلة على الإقناع وتجزأ المشكلة إلى مستوى تحديد هوية من أصاب القيادي حلس، الأخطر هو كيف تطلق نيران إسرائيلية وفلسطينية في اللحظة نفسه على حي فلسطيني!!

في النهاية يهرب عدد من أفراد عائلة حلس إلى معبر "ناحال عوز" باتجاه "الأراضي الإسرائيلية"، بعد مقتل 9 أشخاص وبعد تصريح حلس بأنهم قرروا المغادرة حفاظا على أرواح الناس والأطفال.

في اليوم نفسه ينشر المركز الفلسطيني للإعلام الخبر التالي: يوم 8-2-2008

"اعتبرت قضاء الشرطة على "الوكر" انجاز كبير"

"حماس "هروب" أعداد من عائلة حلس والخارجين عن القانون يؤكد تورطهم في مجزرة الشاطئ"

التبرير الآن يعيد استحضار مصطلحات الأمن – الوكر- وتستمر عملية تبرير قتل 9 مواطنين بينهم طفل، بأن العملية تستهدف جمع السلاح غير الشرعي، باعتباره من فلول التيار الهارب، المهم هنا، هو بداية التحول في الخطاب تجاه عائلة حلس، بداية إدخالها في حكم (التيار الانقلابي). والتبرير المثير للغرابة، مصطلح السلاح غير الشرعي الذي طالما اعتبر شرعيا في مواجهة الاحتلال، وأي اكتشاف نوعي للسلاح في بيوت عائلات غزة!! في النهاية لم يعد أحمد حلس استثناء

يبرز هذا الخطاب ذروة أملكة الذات، ويمارس نوعا في الاستمالة القريبة نحو أي عمل يقوم به، ولا يسمح للمتلقي بالتحقيق في التناقضات والتبريرات الواردة.

"من "جيش الإسلام" إلى عائلة دغمش"

التقنيات نفسها والمبررات تعيد ذاتها، بعد أقل من خمسين يوما تتفجر اشتباكات دموية بين شرطة الوزراء المقالين وعائلة دغمش، ويظهر الخطاب هنا قوته على التحول واستبدال المعجميات، وبالتالي تعويم الدلالة.

تستمر تقنية الجزء – الكل، وتعيد المصطلحات الجمعية الرمزية نفسها، كل ذلك استعمل بعد هجوم للشرطة في غزة على مطلوبين من عائلة دغمش خلّف 12 قتيلا بينهم طفلان، وتعود مصطلحات التبرير هي نفسها، ويتم تجاوز كل السياقات إلى سياق واحد هو الأمن بصفته المجال الفعال للأولوية الجديدة لخطاب حماس التواصلي الاقناعي وهو "الحكم"، يورد المركز الفلسطيني يوم 16-9-2008: الخبر التالي:

"شهوان: لن نسمح بإقامة مربعات أمنية تؤرق أمن المواطن"

تماما يصرح الناطق باسم الشرطة أن الحملة لا تستهدف عائلة دغمش، لكنها تستهدف السلاح غير الشرعي، والفلتان والمربعات الأمنية والمنفلتين، ويورد الخبر الفقرة التالية: "وأشار الناطق إلى أن المطلوبين الذين قتلوا خلال الحملة كان لهم دور في خطف الصحفي البريطاني "الان جونسون" وإطلاق النار على بعض السفارات، وقتل بعض المواطنين دون ذنب يذكر".

الانزلاقات الكبرى هنا، إذا كان هؤلاء مسؤولين عن حالة الفلتان الأمني، كيف شكلوا جيش الإسلام الذي كان شريكا لحماس في المقاومة، وما هي الحدود الفاصلة بين القتل القانوني والقتل غير القانوني، الذي وصل في بعض التبريرات إلى الاستفزاز، فقد علق الناطق باسم حماس لقناة العربية في اليوم الذي قتل فيه عشرة من رجال الشرطة في معسكر قريش، بأنهم استفزوا بعض عناصر القسام الذين كانوا في مهمة جهادية، والتبرير نفسه

سيق عندما هوجم منزل رشيد أبو شباك، وقتل ستة من حراسه.

تصل ذروة المفارقة الخطابية في أمرين مهمين، يؤكدان القدرة العجيبة لأدوات حماس الاتصالية على التأثير وانتقاء الأحداث، وحجبها وتضخيمها، فقد أورد المركز الفلسطيني للإعلام تقريرا للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتحدث فيه ظروف مقتل مواطنة في قبلان، في اليوم نفسه الذي أورد فيه خبر مقتل 12 في الهجوم على دغمش. يتضح من السياق الذي أورد فيه الخبر رفض المركز واستنكاره للقتل وخلق مفارقة تريد أن تنتقد حالة الفلتان الأمني في الضفة.

الغريب أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نفسه طالب بالتحقيق في مقتل 11 مواطنا بينهم طفلان في الاشتباكات المشار إليها، وقد أوردت الخبر وكالة معا يوم 2008-6-16م ويشير المركز إلى تفصيل غريب من نوعه وهو أن من بين قتلى عائلة دغمش هو جميل دغمش، وقد تم نقل جثته إلى منزل عائلة رجل الشرطة، الذي قتل في اشتباك أمس، حيث جرى إطلاق النار على جثته من قبل مسلحين.

في اليوم التالي يصدر جيش الإسلام بيانا يتهم فيه حماس بشن حرب ضده، وضد منهجه السلفي، ويشير البيان إلى أن الصحفي "جونسون" سلم بدون أي مقابل من أجل الحفاظ على دماء المسلمين وأن ترديد حماس بأن الحرب هي ضد خارجين عن القانون كذبة محضة، وقد نشرت وكالة معا الخبر يوم 2008-6-17م.

إن اللعبة الخطابية هنا تقيم تعارضاً يشمل أيضا القتل الملائكي مقابل "القتل الشيطاني".

فهرس الفصل الثالث

1-محمد مفتاح، التلقي والتأويل، المركز الثقافي العربي، ط2، 2001، ص224-217.
2-ينظر، بورديو، الرمز والسلطة، مصدر سابق، ص 71.
3-فوكو، نظام الخطاب، مصدر سابق، ص 39-38.
4-للتعرف على محنة التأويل في التجربة الأيديولوجية الإسلامية – المستمرة حتى الآن – ينظر كتاب محمد مفتاح، مجهول البيان، دار توبقال، ط1، 1990، ص 110-96.
5-يشار هنا إلى الشعارات التي كانت حركة حماس تعبر عن تعارضها مع تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، وهي شعارات تعكس التعارض بين المطلق والسياق، أورد هنا مجموعة من الشعارات التي كانت بعد ذلك، وقد عايشتها وشهدتها شخصيا أثناء الانتفاضة الأولى، مثل: أرضنا إسلامية، هذه هي الهوية، و "الإسلام طريق العودة"، ثورة ثورة على المحتل غير المصحف ما فيه حل" ، و "القرآن هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" ، يلاحظ أن محور استبدال الألفاظ يشير إلى استراتيجية البديل الخطابي والسياسي، علما بأن هذه الشعارات هي تحويل لشعارات كانت كتبتها فصائل منظمة التحرير، مصدر الشعارات هو كتاب، عبد القادر ياسين، حماس، سينا للنشر، القاهرة، ط1، 1990، ص 70-69.
6-حركة حماس وتحرير فلسطين، محاورات أجراها غسان شربل مع خالد مشعل، دار النهار، بيروت، ط1، 2006، ص75.
7-المصدر السابق، ص 76.
8-المصدر السابق، ص187.
9-ينظر، وكالة فلسطين برس للأنباء يوم 2008-6-30م.
10-وكالة معا الإخبارية، يوم 2008-2-13.
11-ينظر وكالة معا الإخبارية، يوم 2008-2-14م.
12-ينظر، وكالة معا الإخبارية، يوم 2008-2-15م.
13-المركز الفلسطيني للإعلام، يوم 2008-2-16م.
14-المصدر السابق، يوم 2008-2-16م.
15-وكالة معا الإخبارية، يوم 2008-2-18.
16-لا بد من الإشارة إلى أن تغطية قناة الجزيرة في تلك المرحلة كانت تتناغم مع هذه المطالب والأولويات، ينظر، بوريو، الرمز والسلطة، ص51-5.
17-المركز الفلسطيني للإعلام، يوم 2009-2-19.
18-ينظر، محمد العمري، دائرة الحوار ومزالق العنف، إفريقيا الشرق، سابق، ص99.
19-أشير هنا إلى التحليل المهم لذي أورده بسام عويضة في أطروحته عن حركة حماس، في جامعة برلين الحرة، والتي تحدث فيها عن قدرة الحركة على تطوير خطابها السياسي، دون أن يشعر أعضاؤها بأي تحول، خاصة في فصل الأطروحة السادس الذي يرصد تطور مفهوم العداء تجاه اليهود كديانة في الميثاق، ومن ثم

الحركة الصهيونية، ومن ثم الاحتلال وأخيرا الهدنة. ينظر بسام عويضة، النشوء والتطور المواقف السياسية بين أعوام 1989 – 2007، أطروحة دكتوراه، جامعة برلين الحرة ص 116-105.

20-أشير إلى أطروحة عويضة، والتي أكدت ذلك التحالف بين حماس والجزيرة، على اعتبار أن الجزيرة قاعدة نائمة للإخوان المسلمين، ومع أن البحث هنا تقني، إلا أن الطرح السياسي يؤكد فكرة البحث التقنية، ينئى، الأطروحة المشار إليها الفصل السابع. ص 128 وما بعدها.

21-ينظر، محمد العمري، دائرة الحوار، مصدر سابق، ص 102.

22-الرمز والسلطة، ص50.

23-دعا الناطق باسم حماس، فصائل المقاومة للرد في الضفة الغربية فقط على اعتبار أن قطاع غزة "له ظرف خاص"، ورد ذلك في نشرة لراديو أجيال، الساعة الثامنة صباحا يوم الثلاثاء 2008-6-24.

24-ينظر، المركز الفلسطيني للإعلام، يوم 2008-6-26.

25-ينظر، نفسه، يوم 2008-6-30.

26-ينظر، نفسه، يوم 2008-7-8.

أشير هنا إلى المقابلة المهمة التي أوردها الباحث بسام عويضة في أطروحته المشار إليها سابقا، وهي أن وسائل الإعلام الالكترونية لعبت دورا هاما في إعلام حماس، حيث أعادت تركيز المتلقي على قضيتين تحاول حماس تقديم نفسها من خلالهما، وهما: المقاومة ومحاربة الفساد. ينظر الأطروحة المشار إليها. ص 200-128.

27-حركة حماس وتحرير فلسطين (حوارات)، مرجع سابق. ص 117.

28-حوار مع خالد مشعل، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 2008، ص75. أشير هنا إلى تصريحات قادة حماس المتكررة أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة التي أكدت إصرار الحركة على تولي (الوزارات السيادية)!!

29-حوار مع خالد مشعل مجلة الدراسات الفلسطينية، سابق، ص69 – 70.

30-يشير الباحث عويضة إلى التناقض "السياسي" المتكرر في تصريحات حماس، ويعرض تجارب شخصية له في ذلك، ينظر، الأطروحة المشار إليها سابقا، ص 202 – 208.

31-ينظر، المركز الفلسطيني للإعلام. 2008-6-25

32-ينظر، الأطروحة المشار إليها حول حماس، والتي أكد فيها الباحث على وضوح ذلك التحالف بين الجزيرة وحماس، ص 132 وما بعدها.

33-ينظر، عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، ص 15-12.

34-سبيلا، وبنعبد العالي، الأيديولوجيا، ص 113.

35-ينظر، جورج لايكوف، اللسانيات، ومنطق اللغة الطبيعي، ترجمة، عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 2008، ص 118 – 125.

36-سبيلا، وينعبد العالي، اللغة، مصدرسابق، ص 115.

37-ينظر، محمد العمري، دائرة الحوار ومزالق العنف، مصدر سابق، ص 112.

38-استعمل هذا الشعار على ملصق انطلاقة حركة حماس ال (21) في جامعة بيرزيت.

39-ينظر، التصريح الصحفي الصادر عن حركة حماس يوم 2007-6-12، تحت عنوان: رأس الإجرام في حركة فتح "سميح المدهون" يكشف النقاب عن ممارسته الإجرامية، يود الباحث الإشارة إلى أن باحثين

اصدرا دراسة عن دموية الخطاب الإعلامي تطرقا إلى هذه الجزئية، وهما الباحثان "زياد عثمان وغازي بني عودة"، ينظر: الإعلام الألعوبة والخطاب الدموي في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008، ص 65.

40-أورد هنا ما قاله سمير أبو محسن مدير عام فضائية الأقصى، نشر يوم 10 تموز 2007، "لم نكفر أحدا، ولم ندع لقتل أحد، ولا نقصد بانتقادنا لأي كان الدعوة إلى قتله ولسنا ناطقين باسم أي فصيل سياسي، ينظر التغطية الإعلامية لما بعد سيطرة حماس على غزة عسكريا، مؤسسة مفتاح، رام الله، 2008، ص 59.

41-بعد سيطرة حماس على غزة، أصبحت فضائية الأقصى ببرامجها تركز على الأمن والهدوء والرفاهية وتشير إلى حالة الأمن، حتى وصل الأمر إلى القول بأن الناس أصبحت تستطيع الذهاب إلى الصلاة دون خوف، ولا تخاف المنقبات من نزع النقاب. المهم في تحليل الخطاب كيف ظهر ذلك قبل الحسم بأيام وبعد اتفاق مكة، ويظل التركيز على إعدام العلماء والملتحين دون ذكر أسماء إلا ما ورد في اقتباسات المركز الفلسطيني المشار إليها في الصفحات السابقة، ولا توجد إشارة إلى مئات القتلى الذين سقطوا في الاشتباكات. ينظر، التغطية الإعلامية، مفتاح، مصدر سابق، ص 98.

42-لا يتوانى خطاب حماس الإشارة إلى الأخلاق الفردية في السجال السياسي، فبعد الإفراج عن عمر الغول، نشر المركز الفلسطيني للإعلام يوم 2008-2-9، خبر يفيد بأن الغول طالب باسترجاع زجاجات خمر ضبطت معه، وهي تقنية فعالة في العوامل المؤثرة برأي الجماهير، ويستفيد الخطاب مرتين من الخبر؛ دينيا ودنيويا.

43-محمد العمري، دائرة الحوار، مرجع سابق، ص57، أشير هنا إلى الملاحظة المهمة التي أوردها الباحث بسام عويضة في قضية ميثاق حماس، الذي يجب أن يعاد النظر فيه لأنه يحوي مغالطات تاريخية ربما تفيد العدو، مثال ذلك قول ميثاق حماس في المادة (11) أن اليهود هم في السبب في اندلاع الثورة الفرنسية، هكذا دون أي تحقق، ثم أن ذلك مصدر فخر لليهود إن كان صحيحا، ينظر حركة حماس، مرجع سابق، ص 208 وما بعدها.

استقراءات :

- شكل ميثاق حماس القوة الحجاجية الأبرز بصفته تجسيدا للثبات والتمركز حول الحق، وحمل في بذوره أنويه للتحول التاريخي، طالما أن القائم بالتحول مرتبط بماهية الحق الكبرى؛ لذلك فإن التاريخ في ميثاق حماس موجود لتأكيد فعالية ميثاق- الحق- وإذا حدث خلل، فهو في السياق والممارسة وليس في التصور.

- يقوم الحجاج في ميثاق حماس على ثلاثة دوائر: كونية، وفلسطينية، وداخلية، يمثل البعد الكوني المطلق والذي يؤكد أحقية الميثاق، ويمثل البعد الفلسطيني سياق تاريخي للحق وفق ممثل مفترض، هذا الممثل المفترض هو الذي يخلق الدائرة الثالثة، وهي الحركة بصفتها سياق داخل تصور هائل للحق، هو جماعة الإخوان المسلمين، لذلك فإن الميثاق حالة من المتعارضات والثنائيات الحادة، حامل الميثاق هو من يقوم بعمليات القسمة والتصنيف.

- يحدد الميثاق العلاقة مع الدوائر وفق منطلق عام، وقيمي، وشعري ، ومثالي، ثم ينتقل إلى حلقة أضيق، هي التحاكم إلى الإسلام الذي جسده الميثاق، ثم النقطة الأضيق وهي حامل الميثاق؛ لذلك فإن السلوك يكون حسب موقف الحق، الذي لا مجاملة فيه، ولأن القائم بالحق هو الحركة، لذلك يحق لها التصرف وفق مصلحة الحق، هنا يمكن للدوائر أن تستبدل أدوارها، ويمكن

للاستثناء أن يشكل القاعدة. يتضح ذلك في الموقف من اليهود، ومنظمة التحرير، والحركات الإسلامية الأخرى.

– أقامت حركة حماس علاقات خطابية مع المؤسسات الإعلامية الفاعلة، خاصة قناة الجزيرة، التي كشف استقراء تقنية تغطيتها عن ترتيب للأخبار، "لتصبح شكلا أيدولوجيا للحدث"، فقد قدمت حماس بصفتها نموذجا للمقاومة وللإصلاح، وللضحية، سواء أكان ذلك في تغطية أخبار عمليات المقاومة، أو الاشتباكات الداخلية، وأخيرا عمليات الاعتقال في الضفة وغزة بعد الحسم –الانقلاب –.

– يحتوي خطاب حماس على مستويات مختلفة للتعبير – الإخراج– تحول الحدث إلى مجموعة تصورات تصلح جميعها لتكون تعبيرا عن الحق، فهي تتحدث باجتزاء لجماهيرها، وباجتزاء آخر للرأي العام، وباجتزاء ثالث للعالم، يتضح ذلك في المواقف من الهدنة، الاعتقال، إطلاق الصواريخ، يقدم ذلك وفق تبرير مطلق –مقدس– على اعتبار أن اختلاف الأئمة رحمة بالأمة وهي تقنية ذكية في استعارة الرموز.

– يقوم خطاب حماس بتنزيه الفاعل لا الحدث؛ لذلك فإن الحدث المشترك إو المتشابه – السياق– يحاكم بفاعله، لا بنتائجه أو سياقه التاريخي، وعلى الحدث أن يبحث عن عناصر نزاهته – الحق – في فاعله لا بنتائجه أو ظروفه التاريخية، مثل الموقف من الاعتقال السياسي، والاشتباكات الداخلية، والهدنة.

– يوحي خطاب حماس للمتلقي على أن تاريخ الحركة استعارة متجددة للتاريخ المقدس – الحق والإسلام – والحركة امتداد لهذه الرموز الفاعلة في التراث، وسيرة الحركة كسياق، هي تجسيد للمطلق (الإسلام)، لذلك فإن المجاورة في الحق والنزاهة تعطي للحركة هذه القوة المزدوجة، خير الدين، وخير لدنيا.

– يتكئ خطاب حماس عند المحنة السياقية في لحظة تاريخية محددة إلى التأويل الذي يحول الحدث إلى تصور؛ لذلك تقيم الحركة علاقات شعرية ذكية بين الحدث وتصوره الفقهي كخلاف داخل الحق، وبين التعريف السياقي التاريخي للأحداث، بصفتهما وجهان للحق، وأي خطا حسب النية في الاجتهاد.

– على المحقق والمتلقي لخطاب حماس أن يبحث عن مكامن الحق والحكمة فيه، إذا كان مع الحق، وإن بحث في غير ذلك فهو عبثي يحارب الحق. أي أن تحاكم خصومها تاريخيا، وتدفع حسابها فقهيا، في إعادة لسياق الفتوى تلزم صاحبها.

– يمتاز خطاب حماس بقدرة هائلة على الإقناع؛ حيث يمكنه إحداث تناسخ بين التصور المطلق للحق وبين الممارسة، ويمكن للتصور ان يحل محل الممارسة

–حركة حماس تمتلك تماسكا خطابيا، ما يعني قوة الحركة وتماسكها على جميع الأصعدة، وهي صفات تؤهلها لفاعلية أقوى.

الفهـــــرس

تمهيد / د. نادر سعيد 4
في تعريف الدوائر / د. وليد الشرفا 8

الفصل الأول:

الميثاق : التأسيس المطلق والمتعالي 11
المطلقات الفكرية : عقيدة ، دعوة ، أيدولوجيا 16
الأهداف والوسائل : أداة الحق، وحق الأداة 21
الاستراتيجيات والوسائل : المطلق والسياسي، والمقدس لصناعة التعارض 22
تأسيس المرجعية، تبادل الإلغاء وسيادة الاستثناء 27

الفصل الثاني :

من تجذير الخطاب إلى تعميمه 35
ترتيب الموضوع : بناء نموذج المقاومة 39
تغطية الاشتباكات الداخلية : من التحيز إلى التحالف . 44
تغطية الاعتقالات والتعذيب : ثنائية الحكاية والرقم 60

الفصل الثالث:

خطاب التبرير (التأويل) "إن كان فعلها فقد صدق" 71
من مقاومة الهدنة إلى هدنة المقاومة 80
تبرير الحسم – الانقلاب – ما يفعله الحق فهو حق 94
إنهم يقتلون العلماء والمصلين 98
خطاب مشعل : إنما الأعمال بالنيات 105
التأسيس للمعركة القادمة 107
استنساخ المبرر : من امن القتل إلى قتل الأمن 109
من جيش الإسلام إلى عائلة دغمش 111
استقراءات 116